سلسلة مقدمات موجزة

الموضوعية

ستيفِن غاوكروغر

ترجمة

أمين الأيوبي

سلسلة مقدمات موجزة

مكتبة | 591

الموضوعية

ستيفِن غاوكروغر

ترجمة: أمين الأيوبي

مراجعة: أحمد خريس

بيانات الفهرسة أثناء النشر

BD220 .G38125 2019

Gaukroger, Stephen

الموضوعية / تأليف ستيفن غاوكروغر ؛ ترجمة أمين الأيوبي ؛ مراجعة أحمد خريس. ـ ط. 1. ـ أبوظبي : دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2019.

167 ص. ؛ 18 سم. (سلسلة مقدمات موجزة)

ترجمة كتاب: Objectivity: A Very Short Introduction

تدمك: 8-187-37-9948-978

1ـ الموضوعية. أ- أيوبي، أمين. ب- خريس، أحمد.
ج- العنوان. د- السلسلة.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:

"Objectivity: A Very Short Introduction by Stephen Gaukroger was originally published in English in 2012. This translation is published by arrangement with Oxford University Press."

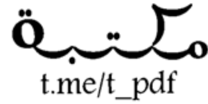


www.kalima.ae

ص.ب: 94000 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، Info@kalima.ae هاتف: 579 5995 2 971+







مكتبة | 591

المحتويات

الفصل الأول

مقدِّمة: صُوَر الموضوعية

الموضوعيـة سـمة مُميِّزة للإنسـان، ذلـك أنَّ البـشر هـم الوحيـدون الذين يملكـون القدرة على التحلِّي بهـا. وعلى مرِّ القـرون، تمحـورت المناقشـات المتَّصلـة بـما يميِّـز البـشر عن الحيوانـات حـول العقلانيـة، والوعـي، والوعـي بالـذات، والإرادة الحـرَّة، والأخـلاق، لكنَّ كلَّ ما تقـدَّم جرى الطعن فيه. تشـير الدراسـات الحديثـة التي أُجريت على الرئيسيات من غير البشر، في الحقيقة، إلى أنَّ هذه الصفات ليسـت حكراً عـلى البشر. بيد أنَّ الموضوعية تشـمل القدرة على تغيير زاوية النظر، وليس ثمة أحد نسـب هذه القدرة يوماً إلى الحيوانات. تسـتلزم الموضوعيـة منَّـا الابتعـاد قليـلاً عـن تصوُّراتنـا، ومعتقداتنـا، وآرائنا، لنتأمَّل فيهـا، ونُخضعَها لفحص معيَّن، ونحكـم عليهـا. وتسـتلزم أكثـر مـن أيِّ شيء آخر قـدراً من الحياد في الحكم، على نحو ربَّـما يتعارض وحاجاتنا ورغباتنا. ومع ذلك، اكتسـبت الموضوعيـة مكانة مُسَـلَّماً بها، وصارت القيم المتلازمة مع الموضوعية، كالحياد والتجرُّد من التحامل،

جزءاً من العالَمين الأخلاقي والسياسي، بالإضافة إلى اعتبارها موجِّهاً للتحقق العِلميِّ؛ لقد باتت تُعدُّ الآن المفهوم الرئيس للإنصاف والمساواة. وبعبارة أخرى، ليست الموضوعية مجرَّد خاصيَّة تميِّز تفكير البشر وسلوكهم، وإنما أضحت في صميم أهداف البشر وتطلُّعاتهم. وصار السعي إليها في العصر الحديث هدفاً في ذاته، وقيمة قائمة بنفسها، إنَّها على سبيل المثال، شيءٌ يقارَن دوماً بالمعتقدات الدينية.

يرجع هذا التطوُّر إلى زمن ليس أبعد من مطلع القرن التاسع عشر، حين تحوَّل تصوُّر الغرب للتفوُّق من دينِه، أي المسيحية، إلى علومه. ليست القضية هنا الإنجازات التكنولوجية، فأغلبها لم يكن قد تحقَّق بعد، وإنما بروز مجموعة قيم تشدِّد بوجه خاصٍّ على مُثُل كالجَدَارة، والبُعْد عن التحامل. تكمن الموضوعية في صلب هذه المجموعة، وعُدَّ العلم تجسيداً لها في أنقى صورها. إنَّ السياق التاريخي مهمٌّ في هذا المقام، وما أسهل أن نرى كيف أنَّ الموضوعيةَ محلُّ اهتمام أولئك العاملين في تخصُّصات علمية كالتاريخ والقانون، حيث يلزم وجود شيء يوجِّه تفسيراتنا للنصوص أو الحوادث؛ أو كالعلم، فقد نحتاج إلى شيء يوجِّه تجاربنا وتفسيراتنا لنتائجها. لكنْ، كيف غدت الموضوعية محلَّ اهتمام عامٍّ، وكيف صارت لها صلة بقراراتنا اليومية على الصعيد الأخلاقي أو الجمالي أو الديني أو السياسي؟ الذي حصل أنَّ ما

مَيَّز الأشكال التقنية للتحقق فقط، تحوَّل إلى قيد عام مفروض على كلِّ المداولات. ولم تعد القيم التي صارت متلازمة مع الموضوعية، كالحياد وعدم التحيُّز، أداةَ توجيه التحقق العلمي فحسب، بل شمل تطبيقُها المجالَين الاجتماعي والسياسي، لتكون ركيزة مفهومَي الإنصاف والمساواة.

نواجه في هذه الناحية مشكلة مهمَّة في تطلُّعات ثقافتنا إلى الموضوعية، إذْ نتج عن علوٍّ شأنها كهدف تقنُّعُ قيم أخرى بها، مع أنَّها لا صلة لها بها، إلى حدِّ هيمنة هذه القيم على الأحكام الموضوعية بحقٍّ. المذنب الأساسي هنا هو ذاك الشيء الذي يشار إليه غالباً بـ«معالجة الأرقام»، التي يراد منها اختزال صناعة القرار بكمِّيات وقياسات، مع إقصاء كلِّ ما لم يمكن التعامل معه على أنَّه كذلك. وهكذا، يُلجأ إلى الموضوعية لتسويغ ثقافة إدارية تُحدَّد بموجبها الأهداف، ليتسنَّى تعميم النتائج المنمَّطة، وتحليلها إحصائياً، وإخضاعها للمقارنة. ليست هذه الممارسات خاضعة بالضرورة لحكم معلَّل أو تقييم تجريبي لحالات معيَّنة، لكنَّها تتجاوز -في العادة- كلَّ صور التعليل المستقلِّ أو الموضوعي. والفكرة القائلة بإمكانية أن تصبح صناعة القرار تلقائية إنَّما تستغلُّ سوء فهم فظيع للموضوعية، وهو أنَّها تزيل بقدر الإمكان كلَّ عناصر الحكم من تفسير البيانات. المفترض أنَّ ذلك يزيل صور التحامل والتحيُّز الفردي من التفسيرات ومن صناعة القرارات، لينتج

عن ذلك شيء لم تؤثّر فيه عقول البشر ولا يزال مثلما كان؛ إنَّه سوء فهم متفشٍّ وخطر. ونورد على ذلك مثالاً حديثاً في رفض الدوائر الحكومية التفكير فيما يجدر بالجامعات تعليمه إيثاراً لنموذج اختيار المستهلك (أي الطالب). تفترض نظرية المنافسة أنَّ خلوَّ النتائج من الأحكام ناتج عن طلب المستهلك، دون دراسة أهداف البِيدَاغُوجيَا- pedagogy (علم أصول التدريس)- والتعليم في ثقافتنا ودورها في تعهُّد قيم حضارتنا. وهكذا، فإنَّ منهجيةً تتجاوز الافتراضات والقيم والمعتقدات، وتتلازم لا محالة مع إصدار الأحكام، لا بد أن تزعم الحياد والموضوعية. وتصبح الإجراءات المُنمَّطة لصنع القرار بديلاً عن التأمُّل في طبيعة المشكلة التي يُراد اتِّخاذ قرار بشأنها أصلاً. وبإساءة فهم لطبيعة الموضوعية بالكامل، يستخدم هؤلاء وسيلة طابعها علمي زائف لتجاهل الفهم والتقييم، إيثاراً لشيء أوفى إلى التحيُّز والحكم المسبَق.

ما الموضوعية؟

من الطبيعي أن يكون لفكرة أساسية كالموضوعية معنى متَّفق عليه عموماً، لذلك ينبغي أن تقدِّم خطوتُنا الأولى تعريفاً أساسياً واضحاً لها، واستخدامَه في تحديد حالات إساءة الفهم. وليت الأمور كانت بهذه البساطة! فثمة صعوبات كثيرة ستستجدُّ عند البحث عن تعريف، لأنَّ «الموضوعية»

يمكن أن تُفهم بطرائق مختلفة. لذا تبرز توقُّعات مختلفة، نتيجة ذلك، بعضها منطقي وبعضها الآخر غير منطقي. وتزداد هذه الصعوبات شدَّة، لأنَّ صور الفهم المختلفة للكلمة، والتوقُّعات المختلفة التي تثيرها، ليست مستقلَّة عن بعضها تماماً.

ومن ثمَّ، فمهمَّتنا الأولى هي تحديد بعض أكثر صور فهم الموضوعية أهمية، والإشارة إلى وجوه الاختلاف بينها، ومحاولة وصف دوافعها. إنَّ تضارب صور الفهم هذه ليس حتمياً، وهي في العادة قابلة لصيغ أقوى أو أضعف، إلا أنَّ غايتنا الرئيسة هنا تلمُّس جوهر المسألة، ويمكن إرجاء البحث في دقائقها إلى وقت آخر.

ربَّما يكون الفهم الأوَّل للموضوعية هو الأشيع، وفحواه أنَّ الحكم الموضوعي حكم مجرَّد من التحامل والتحيُّز. ربَّما يفسِّر المرء ذلك بأنَّه حكم يحظى بموافقة أيِّ شخص منصف، أيَّاً تكن آراؤه. ثمة قدر من التداخل في تعريف كلمتَي «المنصف» و«الموضوعي» في هذا المقام- أن تكون موضوعياً يعني أن تكون مُنصفاً، وأن تكون مُنصفاً يعني أن تكون موضوعياً- وهذا معنى معبِّر، فهو يضع الموضوعية في المجال الاجتماعي للحياة اليومية لا في مجال العلوم مثلاً. إنَّ فكرة العلم، بما فيه من اختبارات تجريبية مضنية، وتجسيده

لمعايير الموضوعية، ليست مفهوماً جوهرياً في هذا الفهم للموضوعية. ونحن لا نعتقد أنّ العلماء هم واضعو معايير «الإنصاف»، وبالكاد يكون الكفاح من أجل الموضوعية في العلم مسألة متعلِّقة بتجرُّد الفيزيائيين والكيميائيين المعاصرين من التحامل. وثمة أوصاف للعلم ترى فيه تجسيداً لقواعد عالمية مقرَّرة للموضوعية، وبالاستقراء يُصار إلى تطبيقها بعد ذلك على مجالات حياتية أخرى- كان «الخُلُق العلمي» مفهوماً رائجاً في بريطانيا في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته على سبيل المثال. لكن إذا ظنَّ المرء أنَّ الموضوعية تعني التجرُّد من التحامل، سينتج عن ذلك الاستقراء، الأبعد ما يكون عن الطبيعي، شيءٌ سيشكِّك المرء في صلاحه. ويظهر أنَّ مفهوم الموضوعية بأنَّها التجرُّد من التحامل والتحيُّز، وإن لم يكن بعيد الصلة عن العلم، هامشي إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى اهتمامات العلم مثلما نفهمها الآن. وفي الطرف الآخر من الطيف، نجد أنَّ ثمة أملاً في تطبيق معايير الموضوعية على الأحكام الموضوعية والجمالية مثلاً، وحتى على الدِّين، مع أنَّ ذلك أكثر إثارة للمشكلات. سنعود إلى هذه المسائل، لكنِّي أودُّ الآن أن أجذب الانتباه إلى أنَّ طريقتنا في تصوُّر الموضوعية شديدة الاعتماد على الموضع الذي نراه ميدان تطبيقها الرئيس. ربَّما تكون في مفهوم صِيغَ ليشمل الحياة اليومية مشكلات ذات صلة حين نتأمَّل العلم، وربَّما

تكـون فيه مشـكلات تطبيقية حـين نتأمَّل الأحـكام الجمالية. ومـع ذلـك، ربَّما يظـلُّ مفهوم التجـرُّد من التحامـل والتحيُّز أقوى مفهـوم عامٍّ لدينا للموضوعية. سـأجادل بأنَّ هذه هي الحـال حقيقة، وأنَّ إكمال هذا المفهـوم ممكن بمفاهيم موافقة، لكنَّ تركيزها مختلف، ولاسيَّما عندما ننظر إلى العلم من ناحية، وعندما ننظر إلى الأخلاق والجماليات من ناحية أخرى.

الفهـم الثـاني أنَّ الحكـم الموضوعـي حكم مجـرَّد من كلِّ الافتراضـات والقيـم. ويبـدو هـذا في الظاهر امتـداداً لفكرة التخلُّـص مـن صـور التحامـل والتحيُّز. ففـي النهايـة، ربَّما يسـأل المرء، مَنْ ذلك الشـخص الذي يقرِّر أنَّ آراءنا مشـوبة بالتحامـل والتحيُّـز؟ لا ريـب في أنَّ الإجـراء الحصيـف هـو استبعاد كلِّ المعتقدات التي نُدخلها في الحكم، سواء اعتبرناها مجحفـة أم لا. غير أنَّ المفهوم الثاني ليس مجرَّد امتداد للمفهوم الأوَّل، وثمـة فارق مفهومـيٌّ واضح بينهما. يدلُّ الحديث عن صور التحامل والتحيُّز على التشويه، في حين لا يدلُّ الحديث عن الافتراضات والقيم عـلى ذلك. يمكن التفكير في الفارق في الحالـة الأولى بأنَّـه تلك الأمور التـي يُدخلها المرء في حكم ولا يوافقـه عليها أحـد، ويجدر التخلُّص منهـا ليكون الحكم موضوعيـاً، فيما الفـارق في الحالـة الثانيـة القـول بوجـوب التخلُّـص من تلك الأمور التي يُدخلها المرء في حكم، سـواء أوافقـه عليها أحـد أم لا، ليكـون الحكم موضوعيـاً. الفارق

جوهـري بالتأكيـد لأنَّ حججاً تشـكيكية ونسـبوية معارِضة إمكانيـة الموضوعية تجمع بين الفهمـين الأوَّل والثاني، بحيث يُتعامَـل مع مهمَّة إزالة كلٍّ صـور التحامل من الحجج (وهي مهمَّـة قابلة للتنفيذ) كما لو كانت مهمَّة إزالة كلِّ الافتراضات (وهي مهمَّة غير قابلة للتنفيذ).

ربَّـما يصعـب تنفيذ فكرة وجـوب أن يكون الهـدف إزالة صـور التحامل مـن قراراتنا في بعض الحالات (مـع أنَّه ليس بالصعوبة المتصوَّرة أحياناً)، لكنَّ فكرة وجود حكم خالٍ من التحامل منطقية تماماً. وبالمقابل، نجد أنَّ تنحية كلِّ المعتقدات السـابقة هدف مسـتحيل، كـما أنَّ هذه الفكـرة لا تصمد أمام الفحص. وهذه هي المسألة الأهمُّ التي يجدر بنا التعامل معها، لأنَّها المسألة التي يترتَّب عليها أخطر العواقب.

يركِّـز مفهوم الموضوعية الثالث بشـكل مباشر على طريقة توصُّلنـا إلى آرائنا أو نظرياتنـا. وفحوى هذا المفهوم أنَّ إجراء موضوعيـاً هو الـذي يتيح لنا حسـم مواقفنا حيـال الآراء أو النظريـات المتضاربة. وفيـما المفهومـان الأوَّلان يصفان حالة ذهنيـة معيَّنـة- مجـرَّدة مـن التحامـل أو مـن أيِّ افتراضات- يتعـيَّن علينـا أن نصبـو إليها إذا كنَّـا نتوخَّـى الموضوعية، فإنَّ هذا المفهـوم مختلف قليلاً، وفحواه وجـوب اعتماد إجراءات من نوع معـيَّن، ووجوب اتِّباعها إذا كنَّـا نتوخَّى الموضوعية،

وتحديداً الإجراءات التي تمكِّننا من الاختيار من بين النظريات المتضاربـة. وهـذا هـو المفهـوم عينه الـذي نجـده في العلوم، وهـو الـذي استخدمه عـلى سـبيل المثـال الفيلسـوف كارل بوبِـر (Karl Popper)، الذي سـاوى مـن الناحيـة الفعلية بين الموضوعيـة والعلم لاسـتبعاد التاريخ كتخصُّص موضوعي. تقـوم حجَّته عـلى القول إنَّ لفرضياتنا في العلـوم نتائج مختلفة تجريبيـاً، ولذلك يمكننا التحقُّق منها بالمقارنة بما يحصل فعلاً. وبالمقابـل، الحقائـق ذات الصلة في التاريـخ أمامنا دائماً عندما نبنـي فرضياتنا، ولذلك لا يمكننـا مقارنتها بالحقائق. لكن ما المبـدأ العـام المطروح هنا؟ إنَّـه الموضوعية التـي تفرض علينا اسـتنباط إجـراءات للاختيـار من بـين الأحـكام المتعارضة، واكتشـاف تلك الموصلة إلى تكهُّنات صحيحـة وقائعياً، وأنَّه يتعـيَّن علينـا تفضيل الأحكام الموصلـة إلى تكهُّنات صحيحة وقائعياً. بيد أنَّ ذلك لا يشـمل كلَّ ما هو متَّصل بالموضوعية. كما أنَّ طريقة صياغة التكهُّنات واختبارها تثير بالتأكيد أسـئلة حـول الموضوعية أيضـاً. توجد في الواقع طائفة من الأسـئلة الأخرى المتعلِّقة بتفسير النتائج، ومجموعة من النظريات التي تجـري المقارنة بينهـا، التي تعني، مثلما سـنرى، أنَّ المقارنة بين التكهُّنـات ليسـت عمليـة مباشرة وإنْ في العلوم. بيـد أنَّ ما أودُّ لفـت الانتباه إليه هنـا حقيقة أنَّ لدينا في هـذه الحالة أمراً أشـبه بـشرط لازم مقـترَح للموضوعيـة عوضاً عـن تعريف

للموضوعيـة في ذاتهـا، بمعنى أنَّ هـذا المعيـار لا يُنبئنا بماهيَّة الموضوعيـة، بعكـس الفهمـين الأوَّلين للكلمـة، وإنما يقترح أمـراً يتعـيَّن علينـا فعلـه إذا كنَّا نـودُّ تحقيق الموضوعيـة. لكنَّ ذلـك لا يجعله زيـادة فائضة؛ إنَّـه ليس أمراً يتعـيَّن علينا فعله لتحقيـق الموضوعيـة أيَّـاً يكـن فهمنا لها، لأنَّه يفـرض قيوداً شـديدة على كيفية فهم المـرء للموضوعية. أوَّلاً، الأمر مرتبط بفهـم للموضوعية ويتبنى الموضوعيـة العلمية كنموذج عامٍّ، وهـذا افتراض جوهري للغاية. ثانيـاً، يتقوَّى ما تقدَّم بحقيقة أنَّه إذا كان شرطاً لازماً بالفعل للموضوعية، فأيُّ شيء مفتقر إلى وسـيلة للبتِّ في الآراء لـن يكون موضوعيـاً. باختصار، نحن نبحث في هذا الفهم للموضوعية عن إجراء يتعيَّن علينا اتِّباعـه إذا كنَّا نتوخَّى المضي بطريقة موضوعية في العلم. وهو لا يصبـح إجـراءً عامَّـاً إلا حين يعتقـد المرء أنَّ في اسـتطاعته الانتقـال بالاسـتقراء من صناعـة القرار في العلـم إلى صناعة القـرار بوجه عام. يرى بوبِر أنَّ ذلـك ممكن، لكنْ مقابل ثمن هـو أنْ لا شيء خـارج العلـم يمكـن أن يكـون موضوعيـاً: فالتاريخ الجادُّ، والدعاية السياسـية، متسـاويان -على سـبيل المثال- من الناحية الفعلية.

يهـدف معيار «القرار» إلى إتاحة إجـراء كي نـختار من بين فرضيَّـين متعارضتـين. لا يمكـن لهـذا المعيار أن يقـرِّر صحَّة فرضية بعينها، لكنَّه يشـير إلى الفرضية التي يجدر بنا تفضيلها

بحكـم الدليل. ربَّـما يتَّضح أنَّ كلتـا الفرضيتـين باطلة، لكنَّ الدليـل الـذي سـيثبت بطلانهما قـد لا يُظهره هـذا الاختبار. في الواقـع، ليس في الأفهـام التي عاينَّاهـا إلى الآن ما يتيح لنا إثبـات صحَّـة فرضيـة مـا. ولكي نعرف السـبب، سـندرس تعريـف المعرفة المنسـوب إلى أفلاطـون في الأصل. ينصُّ هذا التعريـف على أنَّ المعرفة اعتقـاد صحيح مبرَّر. يرى أفلاطون أنَّ الاعتقـاد المـبرَّر ليـس كافياً للمعرفـة، لأنَّ التبريـر مرتبط بالدليـل. والتاريـخ مـليء بالنظريـات الباطلـة المـبرَّرة: قبـل القرن السـادس عشر، كانت مبرِّرات فرضية دوران الشمس والكواكـب حـول الأرض- مـن ناحية المراقبة ومـن الناحية النظريـة- أكثر من مبرِّرات النظرية القائلة إنَّ الشـمس مركز نظامنـا. والأمـر ذاته يسري عـلى النظريـات الصحيحة لكن غـير المـبرَّرة: إذا كنَّا نعتقد أنَّ الأرض شـبه كرويـة لأنَّها عين فيل كونيٍّ عملاق، يكـون اعتقادي صحيحاً وهو أنَّ الأرض شبه كروية، لكن لا يمكن القول إنِّي أعرف ذلك لأنَّ أسباب اعتقـادي مضلِّلـة. لذلك، الصحَّـة والتبرير أمـران مختلفان. من بين الآراء التي عاينَّاها إلى الآن بشـأن الموضوعية، تعامل الأوَّل (التجـرُّد مـن التحامـل) والثالـث (اتِّبـاع إجـراء مـا للاختيار من بين فرضيات متضاربة) مع الموضوعية كمسـألة مبرَّرة لا كمسألة صحيحة. الموضوعية أمر يتعيَّن علينا التطلُّع إليـه إذا كنَّا نودُّ أن تكـون آراؤنا مبرَّرة. لكنَّ الفهم الثاني أكثر

غموضاً بعض الشيء، لأنَّ أحد الاتِّجاهات التي ربَّما تسلكها مقولة «نفي الافتراضات» هو الزعم بأنَّنا إذا نحَّينا كلَّ التفسيرات والافتراضات، سنرى الأمور أخيراً على حقيقتها بمعزل عن أيِّ تصوُّرات ذاتية مسبقة ربَّما نُدخلها في الحكم، وبذلك تكون الحقيقة متَّصلة بالموضوعية.

يرى الفلاسفة ذلك عموماً خطوة تثير إشكالات وليست المسلك الأكثر استخداماً منذ أن بلغت الفلسفة الواقعية أوجها. ومع ذلك، مال الفلاسفة إلى إدراج الحقيقة في مناقشة الموضوعية على مستوى أساسي، وإلى ربط الحقيقة بالموضوعية. يمكن للمرء بالطبع الزعم بأنَّ مقاربة ما موضوعية إذا كانت تنشد الحقيقة، بحيث يمكن وصف الهدف، بحسب تعبير أرسطو، بأنَّه «القول عن شيء موجود إنَّه موجود، وعن شيء غير موجود إنَّه غير موجود». بيد أنَّ ذلك يجعل طلب الحقيقة مسألة تتعلَّق بالموضوعية بشكل تلقائي، وهذا غير مقبول ظاهراً، فثمة طرائق كثيرة قد يسلكها المرء طلباً للحقيقة، بدءاً بقراءة الفنجان، وانتهاءً بضرب الجسيمات ببعضها لتحطيمها في محطِّم ذرَّات. بالكاد تكون كلُّ هذه الطرائق موضوعية. لذلك، يلزم إيجاد الصلة بطريقة مختلفة، وسنركِّز على فكرة «التمثيل الدقيق».

هذا هو الفهم الرابع للموضوعية، ونحن نلحظ في المناقشات الفلسفية والعلمية بدءاً بالقرن الثامن عشر انتقالاً

مـن فهم سـلبي للموضوعيـة بصفتها مجرَّدة مـن التحامل أو التحيُّـز إلى الفكرة الإيجابيـة القائلـة إنَّ الموضوعية قائمة على تمثيـل دقيق. ثمة عدد من الفـوارق الجوهرية بين هذا المفهوم وانعـدام التحامل والتصوُّرات المفترضـة. الفارق المذهل هو أنَّ هذا المفهوم ربَّما يطرح ما يسمَّى نظرية إيجابية للموضوعية، بمعنـى أنَّـه لا يُوجِـب علينا تنحيـة شيء من أحكامنـا إذا كنَّا نتطلَّع إلى الموضوعية، لكنَّه يُبرز الحاجة إلى توجيهها في الاتِّجاه الصحيح إذا جاز التعبير. وإذا كانت التصوُّرات السلبية تُبعد الموضوعية عـن الحقيقة، فإنَّ التصوُّرات الإيجابية تجمع بينهما في تداخـل واضـح، إذ يمكـن النظـر إلى التمثيـل الدقيق من منظور الحقيقة ومن منظور الموضوعية.

يمكـن عـدُّ الموضوعية بصفتهـا مقاربة تمثيليـة دقيقة بأنَّها مدفوعـة ببواعث موزَّعة عـلى مجموعتين. لا يمكننا في الأولى تلمُّـس شيء من الموضوعيـة دون اسـتحضار الحقيقة، فما إن نسـأل عن سـبب رغبتنا في الموضوعية أصلاً، وما هو دورها، حتَّـى يكون الجواب بأنَّ مجمـل الغاية مـن الموضوعية إظهار الحقيقـة. وإذا كانـت الموضوعية والتبرير غـير موجَّهَين نحو الحقيقة، فلن تكون الموضوعية موضوعية ولا الحقيقة حقيقة. وفي المجموعـة الثانيـة، عندمـا نركِّز عـلى الموضوعية في مجال العلم، يكون دورها تمكين العلم من تقديم تمثيل دقيق للعالم. وسـأجادل بأنَّ كلتا مجموعتَي البواعث خاطئتان. بالنسبة إلى

المجموعـة الأولى، الحقيقـة في أيِّ معنى جوهري ليسـت من نوع الأشـياء التي يمكنها توجيه البحث العلمي. وفيما يتعلَّق بالنقطة الثانية، سـنبحث في قضايـا التمثيل العملية في العلم، وسـنرى أنَّ «التمثيل الدقيق» يثير أسئلة حول الحكم لا حول الحقيقـة. باختصار، سـأجادل بأنَّ للموضوعيـة دوراً مهمّاً في المعرفـة العلمية مثلاً، لكنَّ مردَّ ذلك أنَّهـا تقوِّي شرط التبرير وتحقُّقه لا لأنَّ لها صلة بشرط الحقيقة.

ثمـة فهم أخـير للموضوعيـة وينبغي اسـتعراضه بإيجاز، وفحـواه أنَّ أمـراً مـا يكـون موضوعيـاً إذا كان يفـضي إلى اسـتنتاجات مقبولـة عالميـاً. سـبب هـذا المفهـوم مـن بعض النواحـي أنَّ المـرء عندمـا يـدرس النتائج في العلـوم الطبيعية مثـلاً، يتجـلَّى قـدر كبـير مـن التوافـق بـين مختلـف الثقافات والأديـان حول مسـعى إدراكي مهما كان نوعـه. بيدَ أنَّ ذلك في أحسـن الأحوال اختبار للموضوعية وأمارة عليها، وليس تعريفـاً لماهيَّتها. لكن تجب الإشـارة إلى تعذُّر الاعتراض على هذا المفهوم بحجَّة أنَّ تاريخ العلوم شهد حقباً ساد فيها توافق شـبه عالمي عـلى نظرية ما، كنظرية مركزيـة الأرض التي ثبت بطلانها. ليست لذلك أهمية إذا كانت الموضوعية مسألة تبرير لا مسـألة حقيقة. لكنَّ الأمر سيختلف إذا جاءت حقب ساد فيهـا توافـق عالمي برغم وجـود دليل مخالـف: في هذه الحالة، لـن يكون التوافق أمارة على الموضوعية. يمكن أن يختلق المرء

حكايات تدلُّ على أنَّ هذه هي الحال، لكنِّي لا أعرف في الواقع حالات أمكن التمسُّك بذلك التوافق. تكمن المشكلة في التوافق «العالمي» لأنَّ الأصوات المعترضة موجودة دائماً.

الحاصل أنَّني سأعاين، من بين التصوُّرات التي بيَّنتها، ثلاثة منها تعبِّر عن التعريفات العامَّة للموضوعية: يوجب الأوَّل أن يكون الحكم أو النظرية مجرَّدة من التحامل؛ ويوجب الثاني أن تكون مجرَّدة من الافتراضات؛ ويوجب الثالث أن تكون تمثيلاً دقيقاً. القول إنَّ الأوصاف الموضوعية يجب أن تمكِّننا من الاختيار من بين بدائل زعم يمكن القبول به فقط كشرط لازم مقترَح للموضوعية لا كوصف لماهيَّتها. وبالمثل، يمكن القبول بـ«الرضا العالمي» فقط كأمارة مقترحة على الموضوعية لا كوصف لماهيّتها. ومن بين التعريفات العامَّة الثلاثة، وعلى الرغم من أنَّ كلاًّ منها يصحُّ في الحياة اليومية أو في الحالات العلمية، فإنَّ صياغة التعريفين الثاني والثالث أليق بالحالات العلمية. وربَّما صار التعريفان الثاني والثالث -بسبب ذلك- أكثر إثارة للإشكالات إنْ كنَّا نريد تطبيق مفاهيم الموضوعية على الأخلاق والجماليات، لكنَّها حالات عسيرة على أيِّ حال مثلما سنرى، فإذا عددنا الموضوعية مجرَّدة من الافتراضات أو تمثيلاً دقيقاً وتبين أنها مفهوم غير مناسب في سياق الأخلاق والجماليات، فذلك لن يكون عاملاً مقرِّراً بالضرورة.

سيتضح مما ذكرته للتوِّ أنَّ اقتراح تعريف للموضوعية ثمَّ اختباره بمقارنته بتعريفات منافسة غير مجدٍ، لأَنَّه تُتوقَّع من الموضوعية أمور مختلفة وغير متوافقة أحياناً. وبناء تصوُّرات للموضوعية تصلح أساساً في العلوم والقضايا اليومية والمسائل الاجتماعية والأخلاقية والجمالية، مثلما أسلفت، سيضعنا في اتِّجاهات مختلفة. والأجدى وجود تصوُّر عام للموضوعية يراعي متطلبات العلم الخاصَّة من ناحية، ومتطلبات المجالات الأخلاقية والجمالية من ناحية أخرى. يمكن عندئذٍ اقتراح دواعٍ تكميلية في هذه النواحي لتمكيننا من إظهار لِمَ وكيف يختلف الشكل الذي تأخذه الموضوعية- في أهدافها الخاصَّة وفي كيفية معرفتنا إيَّاها، وفي مقتضياتنا منها- فيما تُضفي علينا حسَّاً بوجود جوهر مهمٍّ لمفهوم الموضوعية إذا كنَّا نتوخَّى فهم سبب إعلائنا شأن الموضوعية كأمنية عامَّة.

إنَّ هذا التصوُّرَ مثالي وتحقيقه في جميع النواحي مُستبعَد. لكنَّ المهمَّ أنَّنا نعمِّق فهمنا للقضايا، وإن لم نحلَّها جميعاً. سنتعلَّم أنَّ ما يستلزمه العلماء من الموضوعية في سياق تمثيل العالم أمر نفعي وليس مطلقاً: لا لأَنَّه يفي بمتطلَّبات الحقيقة، وإنما لأَنَّه يفي بمتطلَّبات الموثوقية. وسيتبيَّن لنا أنَّه ليس لما نستلزمه من الموضوعية في صنع القرارات اليومية علاقة بتجريد الأحكام من معتقداتنا وتفسيراتنا لتكون أكثر

وقائعيـة، ولكنَّـه متعلِّق بتطـوُّر أحكامنا، وهو مـا يعني غالباً زيادة التفسـير وليـس تقليله. بهذه الطريقـة، تكون القرارات العلميـة واليومية، مثلما سـنرى، أكثر تشـابهاً في مسـتلزماتها من الموضوعية ممَّا قد يُتخيَّل بداية. أخيراً، سـنرى على صعيد الأحـكام الأخلاقية والجمالية وجود بواعـث مختلفة، وبقدر مـا يمكن تحقيـق الموضوعية في هذه الحـالات، بقدر ما يتعذَّر فهمها.

سأسـعى في الفصـول التاليـة إلى تقديـم سلسـلة مـن الأسئلة، وهي أسئلة ربَّما خطرت ببال القرَّاء أصلاً في بعض الحـالات، وهـي تتيح سـياقات مختلفة للمشـكلات بحيث يمكـن تقصِّي القضايا بطريقة معيَّنة. سـأبدأ في الفصل الثاني بالنظر في الزعم القائل إنَّ ثمة سمة عامَّة للموضوعية؛ سمة تجعلهـا ذات قيمـة ثقافيـة جوهرية، وهي أنَّهـا تكتسي صفة النزاهـة الفكريـة. وأعايـن في الفصل الثالـث التطوُّرات في العلوم، لأُظهر في بعض الأحيان أنَّ كلَّ شيء نسـبي بالنسبة إلى المراقـب، ومـن ثـمَّ فـإنَّ الموضوعيـة مطلب مسـتحيل. وأعايـن في الفصلين الرابع والخامس الصـلات بين التجرُّد من التحامل أو التحيُّز وبين السعي لاستبعاد أيِّ افتراضات مـن استدلالاتنا. وأركِّـز في الفصـل السـادس عـلى كيفية فهـم التمثيـلات العلمية للعـالم، وأعاين في الفصل السـابع الصلة بـين الموضوعية والتمثيل العددي. أخيراً، فسـأعاين

في الفصـول الثلاثة الأخـيرة ما قد ترقى إليـه الموضوعية في العلوم الإنسانية أو الاجتماع وفي الأخلاق والجماليات.



الفصل الثاني

هل الموضوعية تعبيرٌ عن النزاهة؟

أجرى لاري سانغِر (Larry Sanger)؛ أحد مؤسِّسي ويكيبيديا، مقابلة مؤخَّراً، ووصف فيها موقف كثير من العاملين في إنشاء ويكيبيديا بأنَّه:

> تجاهلٌ كامل لرأي الخبير وسط مجموعة من الهواة العاملين على موضوع ما، ولاسيَّما ميلهم إلى المجاهرة باستخفافهم بالخبراء. وبرز الموقف القائل بضرورة إقصاء الخبراء [عن المشاركة] إن هم كتبوا شيئاً عن ذلك الموضوع، لأنَّ كتابتهم تعني تحيُّزهم أيضاً.

هذا رأي مفاجئ: كما لو أنَّ العلماء مثلاً غير مؤهَّلين للكتابة عن العلم، لأنَّ البحوث الكثيرة التي أصدروها تجعلهم منحازين. هذا اعتقادٌ غريب إلى حدِّ اشتباه المرء في أنَّ جزءاً من المشكلة راجع إلى أنَّ أمراً مقبولاً ظاهرياً، ولو هامشياً على الأقلِّ، صيغ بطريقة سيِّئة. ومن المفيد أن نتعرَّف

إلى ما قد يقف خلف هذا الرأي إنْ كنَّا نودُّ كشف الدافع وراءه».

شرع مؤسِّسو ويكيبيديا في إتاحة مصدر مرجعي مفتوح ومختلف تماماً عن الكتب المرجعية التقليدية. وعوضاً عن محاولة تقديم إفادات معيارية قطعية من جانب خبراء، فتح مصادره لكلِّ من يودُّ الإسهام (مع الإشارة إلى المواضع التي تحتاج فيها المعلومات المتاحة إلى مزيد من الإثبات). ولأنَّه مصدر إلكتروني مفتوح، يمكن لأيٍّ كان تنقيح مداخل هذا المصدر في أيِّ وقت، وربَّما يعتمد على عدد من مقدِّمي المعلومات، الذين لديهم إلمام واسع في ناحية ما في حالات كثيرة، مهما كانت غامضة، لكنَّه لن يعمل على جمع مزيد من المؤلَّفات المرجعية التقليدية. ربَّما يجب التفكير في مشروعٍ كهذا لا بوصفه يعرِّف «الخبراء» سلفاً، وإنما يفتح المصدر، ويسمح بحصول عملية تكديس وتمحيص للمعلومات. ينشأ المنتج النهائي عن عملية تصحيح ذاتي، وهي عملية سريعة للغاية في وسط إلكتروني. ولم يكن للإجراء التقليدي، القائم على جمع إصدارات مطبوعة حديثة ومنتظمة لمؤلَّفات مرجعية، أنْ يتمَّ من الصفر ويستمرَّ عبر عملية تكديس وتمحيص. لقد فتحت الإنترنت طريقاً جديداً لأداء الأعمال، وأثبتت بسرعة مدى فاعلية إجراء كهذا.

إنَّ مسألة الاختصاص لهي إحدى نقاط النقاش في هذا المقام. ففي الظاهر، يحصل التفاوت بين المصادر المرجعية التي كتبها أشخاص موصوفون بأنَّهم اختصاصيون، وبين مصادر كتبها أشخاص مهتمُّون بالموضوع وحسب. لكن ثمة أمر مضلِّل في هذا التفاوت، فإذا كانت المسألة مطابقةً للحالة الثانية، يكون ويكيبيديا سلسلة مدوَّنات إلكترونية فحسب. وكي يعمل كمصدر مرجعي، لا يهمنا أن نعرف ما يفكِّر فيه كلُّ شخص، وإنما تهمُّنا معرفة رأي شخص واسع الاطِّلاع في الموضوع. ونحن نودُّ أن يكون ما كتبه ذلك الشخص متوازناً. يتيح لنا ويكيبيديا، من حيث المبدأ، مقالات متبحِّرة ومتوازنة، وهذا ما يجعله المصدر المرجعي الأوَّل، الذي يلجأ إليه الناس في العالم.

وهكذا، فالفرق بين مؤلَّف مرجعي تقليدي وويكيبيديا ليس في عدِّ أحدهما منحازاً بخلاف الآخر، كما أنَّه ليس في أنَّ المؤلَّف المرجعي التقليدي يجادل انطلاقاً من مرجعية المؤلِّف، في حين تنشأ المرجعية في ويكيبيديا عن المنتج لا عن سمعة الشخص الذي كتب المادَّة. إنَّنا نتوقَّع تحلِّيَ المرجعَين بالموضوعية، والقدرَ نفسه من الموضوعية، لكنَّ القضية ليست مسألة مرجعية موثوقة في كلتا الحالتين. تُقَيَّم المصادر المرجعية المطبوعة وفقاً للتقييم ذاته الذي تخضع له المصادر المرجعية الإلكترونية، وكلُّ ما في الأمر أنَّ الإطار الزمني

متفاوت بشدَّة. صَدَر كمٌّ هائل من الكتب التي تزعم أنَّها اختصاصية، بيد أنَّ جلَّها أصبح قديماً، ونالت البقيَّة صفة المرجعية، لأنَّها صمدت أمام اختبار الزمن.

لا يعني ذلك أنْ ليس للمسائل المتَّصلة بالمرجعية صلة بالمسائل المتَّصلة بالموضوعية. ففي الواقع، جاءت المفاهيم الحديثة المتَّصلة بالموضوعية ردّاً على أزمة في التصوُّرات المتَّصلة بالمرجعية والموثوقية. وبما أنَّ هذه المفاهيم الحديثة لم تكتفِ بإعادة تعريف الموضوعية أو توضيحها، وإنما دفعتها إلى الواجهة في الوقت عينه كقيمة جوهرية للثقافة الحديثة، فإننا نجد أنَّ القضايا المحورية في الفهم الحديث للموضوعية مرتبطة بظروف بروزها.

الموضوعية والأخلاق الفكرية

إنَّ الارتقاء بالموضوعية إلى مستوى قيمة شبه أخلاقية مدفوعٌ -إلى درجة كبيرة- بربطها بالنزاهة الفكرية. ولقد اكتست فكرة النزاهة الفكرية أهمية في الفلسفة منذ عهد سقراط وأفلاطون، ومن ثَمَّ اكتست حلَّة جديدة في القرن السابع عشر، حين تلازمت مع مفاهيم كالتجرُّد من التحيُّز والتحامل، ومع مفهوم الموضوعية. وقد صارت، في الواقع، متلازمة مع هذه المفاهيم إلى حدٍّ أنَّ النزاهة الفكرية والموضوعية صارتا مترابطتين بدرجة كبيرة. غير أنَّ

النزاهـة الفكرية تحمـل معانيَ إضافية شـبه أخلاقية، بخلاف الموضوعيـة في ذاتها. والربط بين الاثنتين يحوِّل الموضوعية إلى شيء يتجاوز خصائص تطبيقها في مجالات معيَّنة لتصبح قيمة ثقافية عامَّة.

تُثـار مسـألة النزاهة الفكريـة في مناقشـتنا الأولى لمعنى أن يكـون المـرء فيلسـوفاً في حـوارات أفلاطـون الأولى، حيـث يمثِّل سـقراط تجسـيداً لمفهـوم الفيلسـوف. ويقابل سـقراط في الحـوارات مـا قد يوصَـف بمحاوريـن هـواة ومتبحِّرين. تضـمُّ الفئـة الأُولى رفاقـه ومعارفه، وتسـمَّى الثانيـة مجموعة السُّفْسِـطائيين المولعين بالجـدل- مقابل أجـر في العادة؛ إنَّهم أشـبه بالمحامـين المعاصريـن، هدفهـم واحد هو إيجـاد أقوى الحجـج في قضية مـا، سـواء في محكمة أو مجلس سـياسي. زد عـلى ذلك أنَّهم يدرِّسـون هذه المهـارات مقابل أجـر، لكنَّهم ليسـوا فلاسفة حقيقيين. والشيء الذي يميِّزهم عن الفلاسفة الحقيقيـين، كسـقراط في حـوارات أفلاطون، ليـس مهارات سـقراط العظيمـة في الجدال، وإنـما الدوافع التـي تقف وراء حججهم في المقام الأوَّل. تعني الفلسفة الإقناع بالحجَّة، لكنَّ المراد بمثال السفسـطائي إظهار حتميـة وجود ما هو أكبر من الحجَّـة. يتميَّز السفسـطائي بأنَّـه معنيٌّ ببسـاطة بالانتصار في المناظـرات، دون اعتبار لصحَّة الاسـتنتاج أو بطلانه، في حين يسـتخدم الفيلسوف الحجَّة لاكتشـاف حقيقة الأشياء. أطلق

أرسطو؛ تلميذ أفلاطون، على هذه الصفة الزائدة التي يلزم الفيلسوف أن يتحلَّى بها، اسم «النزاهة الفكرية». إنَّ الناحية الأخلاقية هي بالتحديد إحدى النواحي التي جعلت من حججِ السفسطائيين موضعَ طعن في نظر أفلاطون. كان هدف أفلاطون الرئيس غرس الفضيلة في الحكَّام. وبما أنَّ السفسطائيين لم يهتمُّوا باكتشاف الحقيقة، فقد تعاملوا مع الأخلاق كما لو كانت تقليدية في أحسن الأحوال وذاتية في أسوئها. تخدم النزاهة الفكرية في هذا المقام الأهدافَ الأخلاقية بشكل مباشر. وعلى نطاق أعمَّ، فإنَّ البواعث ذاتها وثيقة الصلة بالبحث العلمي على اختلاف صوره.

إنَّ الفلاسفة «السكولائيين» (scholastic)- أي رجال الدين الذين درَّسوا الفلسفة بطريقة منهجية للغاية في الجامعات- هم الذين اضطلعوا في القرنين السادس عشر والسابع عشر بالدور الذي اضطلع به السفسطائيون ذات يوم، وهم الذين انتُقدوا لدخولهم في مناقشات عقيمة لأجلَّ الجدل، دون اعتبارٍ لأيِّ حصيلة نافعة، ودون اعتبار للحقيقة على وجه الخصوص. كما أنَّ أنصار العلوم الحديثة في القرن السابع عشر انتقدوا الفلاسفة السكولائيين أتباع أرسطو. وبذلك، تبلورت الصلة بين النزاهة الفكرية والموضوعية في ذلك الحين. مثال ذلك، اتِّهام غاليليو خصومَه بأنَّ أفكارهم متصوَّرة سلفاً، ويمكن تفسيرها من منطلق المصالح الخاصَّة؛

ووَصْف الأرسطيين بأنَّهم جماعة ذات دوافع خاصَّة، وعاجزة عن الدفاع عن مزاياها، ولذلك احتاجت إلى الاعتماد على نظام فلسفي جرى التعامل معه كنموذج للنزاهة الفكرية مع افتقاره إلى الموضوعية. تأمَّل العالم الإنكليزي الشهير روبرت هوك (Robert Hooke) من القرن السابع عشر في هذه القضايا، وتحدَّث عن المراقب المثالي بأنَّه «غير متحامل أو متحيّز بحال من الأحوال بدافع المصلحة، أو العاطفة، أو الكراهية، أو الخوف، أو الآمال». لقد ردَّد بذلك صدى تعليق مونتاين (Montaigne) على المراقبين المثاليين قبله بقرن حين قال: «الرجل الذي كان لديَّ رفيق بسيط وساذج- شخصية تصلح لأن تكون شاهداً حقيقياً، لأنَّ الأذكياء يراقبون أشياء أكثر وبفضول أكبر، لكنَّهم يفسِّرونها. وبإدخالهم علمهم ومعتقدهم في تفسيرها، لا يسعهم غير تغيير التاريخ ولو بقدر بسيط.. نحن في حاجة إلى رجل نزيه للغاية أو بسيط للغاية، وليس لديه ما يوصله إلى اختلاقات يضفي عليها سمة القبول، وليس مشدوداً إلى أيِّ نظرية؛ هذا الشخص هو رجلي».

ترسَّخ في القرن الثامن عشر الربط بين الموضوعية والنزاهة الفكرية، ولجأ إليه المفكِّرون الفرنسيون في دفاعهم عن العلم واستخفافهم بالدين. وبحلول القرن العشرين، سعى أصحاب النزعة الإيجابية المنطقية إلى وضع معايير

لتمييز صور البحث العلمي الموضوعي بحقٍّ، التي حصروها بالعلوم والرياضيات، عمّا عداها، على أساس أنَّ التحقُّق من مزاعم العلم ممكن، بخلاف مزاعم الميتافيزيقيا والدِّين مثلاً، وبما أنَّ هذين المجالين لا يتضمَّنان حقائق «تحليلية» كتلك التي في الرياضيات، فهما بلا معنى. ومع أنَّ كارل بوبِر لم يكن إيجابياً منطقياً على هذا النحو، فإنه الفيلسوف الذي عُدَّ الأكثر تمثيلاً لهذه المقاربة في أواخر القرن العشرين. استعاض بوبِر عن قابلية الخطأ بقابلية التحقُّق، واقترح الفكرة القائلة بأَنَّ هدف البحث العلمي محاولة إبطال نظريات العلماء لا محاولة الجزم بصحَّتها أو التثبُّت منها: هذا هو النموذج الحقيقي للنزاهة الفكرية. هنا، يصل «العالم بصفته بطلاً» إلى القمَّة بتقلُّده دور الزاهد عبر إحدى صور الحرمان الذاتي الفكري. وكي يقاوم العالمُ ميولَه الطبيعية، يلزمه أن يحاول إثبات بطلان النظريات التي صاغها. لكنَّه سيصل في المقابل إلى مستوى أخلاقي فكري رفيع لا يسع غيرَه التطلُّع إليه على نحو معقول: يصبح العالمُ الشخص الوحيد النزيه فكرياً بحقٍّ، لأَنَّه وحده العالم الذي يشغل نفسه بالحقيقة إلى حدٍّ أَنَّه يسعى إلى إثبات بطلان نظرياته. الأمر اللافت أنَّ بوبِر أشار إلى الصلات بين العلم والثقافة الديمقراطية، وهكذا غدت الموضوعية صفة عامَّة.

لكـن، هل يمكن عدُّ الموقف النقدي الذي يطلبه بوبِر من العلـم ممكناً؟ وبعبـارة أدقَّ، هل يُعدُّ إبطـال النظريات إجراءً مبـاشراً، أم أنَّه مجرَّد أمنيات تُخفـق في إظهار كيفية تقدُّم العلم فعـلاً؟ بما أنَّ بوبِر يـرى في البحث العلمي معياراً للحكم على البحـث بجميـع صوره، وعـلى افتراض أنَّ وصفه للممارسـة العلمية خاطئ، ستترتَّب على ذلك عواقب مهمَّة حيال كيفيَّة تصوُّرنا للموضوعية بوجه عام.

إذا أجرينـا تجربـة أو مراقبـة، تتكوَّن لدينـا في العادة فكرة جيِّـدة عـن النتيجة التي سـنحصل عليها. لكنَّنـا نحصل على نتائـج غـير متوقَّعـة أحيانـاً، وعندمـا نختـبر نظرية مـا، فربَّما تتناقـض هذه النتائج مع الحصيلة التي تتكهَّن بها النظرية. ألا يجـدر بالمرء رفض النظرية عند حصـول ذلك؟ في النهاية، ألا تنـصُّ الموضوعية أنَّـه إذا تناقضت نتيجة تجربة مـع توقُّعاتنا، فذلـك يُثبت خطأ تلـك التوقُّعـات؟ لا ريـب أنَّ بوبِر اعتقد ذلـك، وتلـك كانت الفكـرة الجوهرية التـي أوصلته إلى ربط منهجيـة الإبطـال بالنزاهـة الفكريـة. لكـنَّ الحديـثَ عاد في الأمـس القريب عـن فرضية بيـار دوهيـم (Pierre Duhem)، وهو مؤرِّخ وفيلسـوف علمـي عمل في بدايـة القرن الماضي. جـادل بيـار باسـتحالة اختبـار أيِّ فرضية علميـة بمعزل عن

الأمـور الأخرى، فثمة دائماً افتراضـات تكميلية، وهي وثيقة الصلة بالفرضية ذاتها. حتى إنَّ الفرضيات المباشرة في الظاهر جزء روتيني من شـبكة معقَّدة. لذلـك، حين تُفضي مراقبة أو تجربـة إلى نتيجة مناقضة لفرضية أحدهم، ربَّما يكون الخطأ في إحـدى الفرضيـات التكميليـة لا في الفرضية التـي صُمِّمت التجربة لاختبارها.

ثمة أمثلة كثيرة على ذلك، بيد أنَّ أشـهرها ربَّما ردُّ غاليليو عـلى ملاحظـات بـدت مناقضـة بوضـوح لنظريـة مركزيـة الشمس. المسألة هنا دفاعه عن النظرية التي تقول إنَّ الأرض هـي التـي تدور حـول محورها كلَّ يوم، وليسـت السـماء هي التـي تـدور حـول أرض ثابتة. عندمـا اقترح غاليليـو نظريته في مطلـع القرن السـابع عـشر، بدا أنَّ ثمة أربعـة أدلَّة، وليس دليـلاً واحداً، تُبطل نظريته مبـاشرة. الدليل الأوَّل: إنْ كانت الأرض تدور حول محورها، فإنَّ موضع سـقوط جسم ككرة مصنوعـة من الرصـاص أُلقيت مـن أعلى بـرج أو قُذفت إلى أعلى بشـكل عمودي لن يكون أسفل البرج تماماً أو في النقطة التي أُلقيت منها، ففي الوقت الذي أمضته الكرة في السقوط، تكـون الأرض قد تحرَّكـت. لذلك، علينا أن نتوقَّع سـقوطها على مسـافة ما من نقطة الإطلاق الأصلية، إلا أنَّها تسقط على تلك النقطة. الدليل الثاني: إذا كانت الأرض تدور، فسيكون مدى الأجسام كالقذائف المدفعية التي أُطلقت في اتِّجاه دوران

الأرض أقصر من مدى القذائف التي أُطلقت في الاتّجاه المعاكس، لكنَّ الحقيقة أنَّ المديَين متساويان. والدليل الثالث: أنَّ الأجسام غير الملتصقة بالأرض، كالسحب والطيور، لن تقدر على مواكبة دوران الأرض. والدليل الرابع: أنَّ دولاب الخزَّاف يُثبت أنَّ الأجسام الموضوعة على سطح يدور بسرعة تندفع خارج ذلك السطح، لكنَّنا لا نحسُّ بأيِّ اندفاع، ولو في الأجسام الخفيفة كالريش، حتَّى عند خطِّ الاستواء حيث تصل السرعة إلى أقصاها (وأسرع بكثير من أيِّ دولاب خزَّاف).

إنَّ «صور إبطال» نظرية دوران الأرض اليومي لا تعني في الواقع أنَّ الأرض ثابتة. الشيء الذي فعله غاليليو هو إعادة تفسير الدليل، فنجح في الحالات الثلاث الأُوَل وأخفق في الرابعة. ولنبدأ بالحالة الأولى: يقول لنا غاليليو إنَّ المدافعين عن الرأي القائل بضرورة أن تسقط الكرة بعيداً عن البرج يجدون تحقُّق ذلك بتجربةٍ يُسقَط فيها حجر على قارب ساكن، ثمَّ على قارب متحرِّك. في الحالة الأولى، يسقط الحجر بشكل رأسي على قاعدة الصاري، في حين يسقط في الحالة الثانية في الماء خلف القارب، ففيما يسقط الحجر، يكون القارب قد تحرَّك. أعاد غاليليو دراسة ما يحصل هنا بدلالة وضعين حيث تُسقَط كرة من الرصاص من أعلى صاري سفينة متحرِّكة. إذا تخيَّلنا أنَّ السفينة تمرُّ أسفل جسر عالٍ، نمسك بالكرة في

الوضع الأوَّل في أعلى الصاري ونسقطها ما إن تمرَّ السفينة أسفل الجسر. وفي الوضع الثاني، نتخيَّل أنَّ الكرة موضوعة عند حافَّة الجسر على ارتفاع مساوٍ تماماً لارتفاع الكرة الأولى بحيث ما إن تبرز السفينة من جانب الجسر وتلتقي الكرتان حتى تُحرَّران في الوقت نفسه. يشير غاليليو إلى أنَّ ما يحصل فعلاً لا يعني سقوط الكرتين على مسافة معيَّنة خلف السفينة، وإنَّما يحصل ذلك مع كرة واحدة، في حين تسقط الثانية عند قاعدة الصاري مباشرة. في كلتا الحالتين، سقطت الكرة من النقطة ذاتها، لكنَّ سلوكهما في أثناء السقوط مختلف. يجادل غاليليو بأنَّ سبب ذلك سقوط الكرة الثانية من حالة سكون (بالنسبة إلى الوضع الموصوف)، لذلك عندما تُحرَّر، تكون لها حركة وحيدة وهي السقوط إلى أسفل. وبالمقابل، تكون الكرة الأولى قد تحرَّكت مع السفينة، وهي لا تنفصل عن حركتها مع السفينة بشكل فجائي عند تحريرها. لذلك، تصبح حركة الكرة في أثناء السقوط حصيلة حركتين: حركة أفقية في اتِّجاه حركة السفينة، وحركة رأسية إلى أسفل. إنَّنا لا نلاحظ الحركة الأفقية لأنَّنا نأخذ اتِّجاهنا من السفينة في هذه الحالة، لكن لو اختفت السفينة فجأة، تصبح حركتنا الأفقية ظاهرة.

في الظاهر، يبدو الأمر أشبه بحالة تجاهل ناجح لدواعي الموضوعية لمصلحة إعادة تفسير النتائج بما يناسب حالة المرء.

لكـنَّ ذلك مبنيٌّ فقط على افتراض أنَّ الدليل ثابت سـلفاً ولا يستوجب أيَّ تفسير. يردُّ غاليليو بإعادة تفسير الدليل، مجادلاً بأنَّ ما تُظهره المراقبة ليس بطلان فرضية دوران الأرض، وإنما بطلان فرضية تكميلية ضمنية يتمسَّك بها معارضوه، وهي أنَّ مسـار الكرة السـاقطة لا يتأثَّر بما إذا كانت في الأصل في حالة حركـة أم في حالة سـكون. يتبيَّن هنـا أنَّ لدى غاليليـو توقُّعاً مسبقاً وهو اعتقاده بأنَّ الأرض تتحرَّك بموجب أسس فلكية مسـتقلَّة: مثـال ذلك، بناء عـلى عمليات مراقبته التلسـكوبية لأطوار كوكب الزهرة الذي يُظهر، مثلما تتوقَّع نظرية مركزية الشـمس، نطاقـاً كاملاً للأطـوار، كالقمر، في حـين ينبغي أن يأخـذ شـكل هلال دائـماً بموجـب الصيغـة الرئيسـة لنظرية مركزيـة الأرض. بعبـارة أخـرى، تسـاند مجموعـةُ عمليـات مراقبة نظريةَ مركزية الشـمس، في حين تساند مجموعة أخرى نظريـة مركزيـة الأرض. وهكـذا، فإنَّهـا مسـألة تحديـد تلك المجموعـة الأكثر موثوقيـة، إذ نحتاج بموجـب «المراقبة» إلى إدراج افتراضاتهـا المقترنـة بها، التي كشـفتها عبقريـة غاليليو وأخضعتها للتدقيق.

يتبـيَّن إذاً في هـذه الحالـة أنَّ مظهر الإخـلال بالموضوعية مجـرَّد مظهر. لدينـا نظرية حول طريقة تصرُّف الأجسـام على سطح جسم متحرِّك، ونظرية مختلفة تخبرنا أنَّ الأرض تتحرَّك لكنَّ الأجسـام التي على سـطحها لا تتصرَّف بهـذه الطريقة.

واللجوء إلى إعادة تفسير النظرية الأولى لإزالة التناقض بين النظريتين ليس حالة تذرُّع خاصَّة، وهي ليست تضحية بالموضوعية. إنَّها مصمَّمة لإظهار أنَّ إجراءً ما- المراقبة التلسكوبية- موثوق به، في حين أنَّ الإجراء الآخر- مراقبة تصرُّف الأجسام الساقطة- ليس موثوقاً به في ذاته، ويستلزم منَّا تحديد الوضع السابق للجسم الساقط قبل أن يتسنَّى لنا التوصُّل إلى أيِّ استنتاجات.

يمكن توضيح حالة مختلفة قليلاً بالإثبات التجريبي الذي قدَّمه آرثر إدينغتون (Arthur Eddington) في العام 1919 لصحَّة نظرية النسبية العامَّة لآينشتاين. هذه حالة مهمَّة لأنَّ كثيراً من العلماء، ومنهم بوبِر، يعدُّونها «تجربة حاسمة»، بمعنى أنَّها تقدِّم دليلاً دامغاً يرجِّح نظرية على أخرى. تكهَّنت نظرية النسبية العامَّة بأنَّ انحناء أشعَّة الضوء بفعل حقل جاذبية سيكون أكبر من انحنائه بموجب نظرية الجاذبية لنيوتن. كان التأثير بسيطاً، واقتضت ملاحظتُه شيئاً كتلته كبيرة. تكهَّن آينشتاين بأنَّ الشمس ستحني شعاعاً ضوئياً بمقدار 1,75 ثانية قوسية، وهذا مقدار ضئيل، لكنَّه يبلغ مثلَي الانحراف الذي تكهنت به مبادئ الميكانيكا النيوتنية. توقَّع نيوتن أنَّ الضوء القادم من نجم بعيد في موضع ثابت على نحو دقيق سينحرف، استناداً إلى المراقبة الأرضية، إذا حُجب بحافَّة الشمس. المشكلة هي أنَّ سطوع الشمس

سيمنع مراقبة هذا الانحراف بفعل الجاذبية. لكنَّ كسوفاً شمسياً، حيث يختفي تأثير سطوع الشمس مؤقَّتاً، يتيح فرصة للمراقبة. سافر إدينغتون، أهمُّ المراقبين الفلكيين في زمانه، إلى جزيرة برينسيب قبالة الساحل الإفريقي للتمتُّع بظروف مراقبة مثالية لكسوف متوقَّع. وبناءً على الصور الفوتوغرافية التي التقطها، صرَّح بأنَّ الشمس سبَّبت انحرافاً مقداره 1,61 ثانية قوسية، مقارنة بصور فوتوغرافية التُقطت حين لم تكن الشمس في كبد السماء.

إذا كانت ثمَّة تجربة تُوصَف بأنَّها حاسمة، ينبغي أن تكون هذه، ومع ذلك فقد برزت إشكالات. اقتنع إدينغتون بصحَّة النسبية العامَّة على أسس نظرية، لكنَّ النظرية قوبلت بمعارضة شديدة من زملائه العلماء الإنكليز. حصل على النتيجة التي توقَّعها، لكنَّها لم تكن تجربة حاسمة في الواقع. فلم يتَّضح حقيقة إن كان هامش الخطأ في ملاحظاته مناسباً أم لا، ولذلك نشأ خلاف حول ما إذا كانت معدَّاته دقيقة بما يكفي لإتاحة الدقَّة اللازمة للمقارنة بين تكهُّنات النظريتين. زد على ذلك أنَّ إدينغتون أعرض عن الملاحظات التي دُوِّنت في الوقت عينه في سوبْرال بالبرازيل، التي بدت أقرب إلى النموذج النيوتني، إلا أنَّ أغلب الفلكيين اتَّفقوا بعد ذلك على وجود عيب في التلسكوبات المستخدَمة في تلك العمليات. لكنَّ عملياته كانت جيِّدة للغاية وفقاً للمعايير الحديثة، ولم

تُسجَّل أيُّ عمليات مراقبة أفضل فتُبطل نتيجته. صحيح أنَّها لم تكن نتائج مثالية، لكنَّها نتائج موثوق بها للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قدر من الشبه بين هذه الحالة وحالة غاليليو الخاصَّة بمسارات الأجسام الساقطة، وهو وجود أسس نظرية جيدة ومستقلَّة للاعتقاد بأنَّ الوصف الذي تقدِّمه النسبية النظرية أفضل من وصف الميكانيكا النيوتنية. باختصار، إذا كنَّا نتذكَّر أنَّ الموضوعية مسألة تقديرية وليست مفهوماً مطلقاً، وأنَّ ما نريده من عمليات المراقبة الفلكية اتِّباعها أكثر الإجراءات موثوقية، سيبرز إدينغتون دون سواه على صعيد الموضوعية.

أخيراً، ماذا عن الحالات التي تنشأ فيها مشكلات بسبب توقُّعات سابقة، لكنَّها دون أسس نظرية مستقلَّة جيدة تدعم تلك التوقُّعات؟ تبرز أمثلة على الخصوص حين التوصُّل إلى نتيجة لمعاينة إحصائية، حيث تكون النتائج حصيلة إجراءات إحصائية متبَعة وحصيلة افتراضات تقف خلف الفئات التصنيفية المستخدمة أيضاً، وحصيلة الأسئلة المطروحة.

إنَّ اختبار حاصل الذكاء IQ مثالٌ جيِّد. إذ قدَّمَ ريتشارد هيرستاين (Richard J. Herrnstein) وتشارلز موراي (Charles Murray) دفاعاً قويّاً في العام 1994 عن نتائج اختبار حاصل الذكاء في كتابهما The Bell Curve، بما في ذلك النتائج

التفاضلية لمجموعات عرقية. وقد زعما وجود مقياس دقيق للذكاء (تعامل معه المؤلِّفان بأنَّه موروث، وإنْ بدا مبنياً على المؤهِّلات)، وأنَّه منحنٍ على شكل جرس- يسمِّيه علماء الرياضيات توزيعاً غاوسياً- وأنَّ عمليات مسح مكثَّفة تشير إلى أنَّ معدَّلات الأمريكيين السود أسوأ بكثير من معدَّلات الأمريكيين البيض. وفي سياق استعراض الكتاب، أشار الفيلسوف إيان هاكينغ (Ian Hacking) إلى إجراء أولى اختبارات حاصل الذكاء المكثَّفة لمجنَّدين في الجيش الأمريكي في العام 1917، وأنَّ معدَّلات الأمريكيين السود أسوأ بالفعل من معدَّلات الأمريكيين البيض. كان ذلك من حيث [طبيعة] الاستدلال متوقَّعاً، ولذلك حقَّقت النتائجُ توقُّعات القيِّمين على الاختبارات. لكن حين أُجريت الاختبارات بعد ذلك على السكَّان بوجه عام، حقَّقت النساء معدَّلات أعلى من معدَّلات الرجال. لم يظهر ذلك صواباً في نظر القيِّمين على الاختبارات، لذلك حدَّدوا الأسئلة التي كانت إجابات النساء عليها أفضل واستبدلوها، وكانت النتيجة أن تساوى الرجال مع النساء. لكنَّ تلك ليست نهاية الحكاية، فبعد شهر من صدور استعراض هاكينغ، نُشرت رسالة على صفحات المجلَّة ذاتها وأعادت وصف تجربة مشابهة في كينيا عامَ 1930. استعانت شركة أمريكية كبرى بعالم نفساني يُدعى آر أي سي أوليفر (R.A.C. Oliver) لاكتشاف السود الموهوبين،

الذين يمكن إرسالهم إلى الكلِّية بعد ذلك وإعدادهم ليكونوا معلِّمين. استخدم أوليفر اختبار حاصل الذكاء لأداء المهمَّة، مجرِّباً ما عُدَّ أكثر الاختبارات غير الشفهية موثوقية، وهو اختبار بورتيز مايز (Porteus Maze). تبيَّن أنَّ المواطنين السود تعاملوا مع مشكلات [لعبة] «المتاهة» بطريقة مختلفة للغاية عن الأطفال البيض الذين صُمِّم الاختبار لأجلهم في الأصل، وأنَّهم سجَّلوا معدَّلات أعلى، مُظهرين تقنيَّات ومهارات في حلِّ مشكلات «المتاهة» تجاوزت قدرات السكَّان البيض، ثمَّ حُذفت الأسئلة من اختبارات حاصل الذكاء اللاحقة.

أمْلتْ توقُّعات مسبقة الردَّ على الأدلَّة المعادِلة في هذه الحالات. أين الخطأ في ذلك؟ رأينا أنَّ غاليليو أعاد تفسير الدليل وحقَّق نتيجة جيِّدة. لكن هل يحصل الأمر ذاته بالضرورة هنا؟ الحالات شديدة الاختلاف بالتأكيد. كان على غاليليو أن يختار من بين مجموعتَي نتائج، رأى أنَّ إحداهما موثوق بها علمياً، في حين أن الثانية تضمُّ افتراضات شائعة للغاية، لكنَّها تثير الشكوك. في حالة حاصل الذكاء، لا تنشأ التوقُّعات عن نظريات علمية موثوق بها ومتعارضة مع النتائج غير المتوقَّعة. وثمة حرص في اختبارات حاصل الذكاء اليوم على إدراج أسئلة توازن بين المهارات الشفهية ومهارات «الإدراك المكاني» مثلاً، لكون أداء الرجال والنساء مختلفاً في هذه الأسئلة، ومن المفترض مثلما هو واضح أنَّ

هـذه الاختلافات لا تعكس فوارق في الذكاء. لكنَّها لا تُدرج أنواعـاً من الاختلافات في حلِّ أسـئلة المتاهة، التي يحقِّق فيها البيض معدَّلات أدنى نسـبياً، على أنَّها مـؤشِّر على الذكاء. إنَّ عجـز اختبـارات حاصل الذكاء عن إثبات أنَّ السـود ليسـوا بـذكاء البيـض كعجزهـا عـن إثبـات أنَّ الذكـور والإنـاث متساوون في الذكاء. وحدها التوقُّعات المسبقة التي يمكن أن تُفضي إلى تقييمات كهذه.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ استنتاج أنَّ الإجراءات التي اعتمدهـا مصمِّمـو الاختبـارات لإبقاء النتائـج ضمن نطاق توقُّعاتهـم تجـرِّد اختبـار حاصل الـذكاء من الأهليـة بالكلِّية. فـإذا نظرنا إلى هذه الاختبارات من منظـور ملاءمتها لتحقيق أهداف تعليمية معيَّنة لا من منظور الذكاء، ربَّما يكون لها شأن عند جمعها مع تقييـمات أخرى، وربَّما تُكمل هذه الاختبارات امتحانـاتٍ تعتمد على الذاكرة مثلاً. وربَّما تكون الحال كذلك أيضـاً من حيث قـدرة الأخصَّائيين في التعليم على اسـتخدام الطـرف الحـدِّي لطيف حاصل الذكاء لتحديـد أولئك الذين يُرجَّـح أن ينتفعـوا مـن التعليم العلاجي. ومـن جانب آخر، تثير مشكلاتُ الاختبار المدفوع بالتوقُّعات الشكوكَ بوضوح حـول موثوقية اختبـارات حاصل الـذكاء كطريقة تحـدِّد أيَّ تباينات عِرقية أو جنسانية مفترَضة في الذكاء.

بدأنا مناقشتنا في هذا الفصل بمسألة العلاقة بين الموضوعية والنزاهة الفكرية، وواصلناها من خلال مسألة العلاقة بين نظرياتنا والأدلَّة؛ إنَّها علاقة غير مباشرة، وهذا ما تُظهره مسألة التوقُّعات المسبقة، فربَّما يكون للتوقُّعات المسبقة دور مسوَّغ في بعض الحالات وربَّما لا يكون. لا شكَّ أنَّ مقارنة النظريات والأدلَّة مسألة تؤثِّر سلباً في الموضوعية، وثمة طرق موضوعية وغير موضوعية للتعامل مع الأدلَّة. لكنَّ محاولة بوبِر المجادلة بأنَّ الإجراء العلمي هو معيار الموضوعية تقوم على افتراض أنَّ مقارنة نظريات المرء بالأدلَّة عمل مباشر في العلوم، بعكس صور التحقق الأخرى. وإسباغ المثالية المنشودة على سيرورة العلم لا يمكن أن تكون الأساس لفهم الموضوعية.

الفصل الثالث

ألا يُثبت العلمُ استحالةَ الموضوعية؟

رأينا في الفصل السابق أنَّ علاقة النظريات العلمية بالأدلَّة يمكن أن تكون معقَّدة، وأنَّها لا تقدِّم معياراً مباشراً للحكم على الموضوعية. لكنَّ القول إنَّ الموضوعية في العلم ليست مسألة بسيطة وينبغي أن تنبِّهنا إلى عدم الاستقراء من العلم لا يعني بالطبع أنَّ العلم خالٍ من الموضوعية. بيد أنَّ ثمة تطوريْن، يُعتقَد أحياناً أنَّ العلم شهدهما في القرن العشرين، يُقوِّضان مفهوم الموضوعية بالكامل. والغالب هو الاعتقاد بأنَّ نسبية المراقبة على صعيد معتقدات المحقِّقين أو نظرياتهم أو قيمهم أو مكانهم تجلَّت في حالتين من حالات الفيزياء في القرن العشرين، هما نظرية النسبية وميكانيكا الكم، على أساس أنَّهما تتيحان أمثلة على طريقة اعتماد نتائج المراقبة على المراقب. فُسِّرت نظرية النسبية بأنَّها تُظهر أنَّ عمليات المراقبة متعلِّقة فيزيائياً بالمراقب باعتبار أنَّ كلاً من الحيِّز، والزمن، والحركة، نسبي. وأظهرت التطوُّرات في ميكانيكا الكم أنَّ للمراقبة تأثيراً فيزيائياً دائماً في الشيء المراقَب، وأنَّها تتفاعل

معـه، ومـن ثمَّ لـن نتمكَّن أبداً مـن قياس الـشيء مثلما هو في الحقيقة. ويلاحَظ وجود رأي تفاعلي مشابه في عدد من فروع علم الاجتماع، وهذا ما يضيف خاصِّية وجود قدر من النسبية الثقافية إلى المراقب في كلِّ عمليات المراقبة.

هل تُثبت نظرية النسبية أنَّ كلّ شيء نسبي؟

فسَّر ألبرت آينشـتاين سلوك الأجسام المتحرِّكة في نظريته النسـبية الخاصة بطريقة جديدة افترضت قدراً من النسـبية في الحيِّـز، والزمن، والحركة. سـاد قبل القرن السـابع عشر رأي يقول إنَّ السكون والحركة حالتان مطلقتان، من حيث إمكانية تقسـيم الكون إلى مواقع أو أماكن محدَّدة، وذلك بالإشارة إلى مـا يمكن وصفه منها بأنَّه سـاكن أو متحـرِّك، باعتبار أنَّ المرء قـادر دائماً على تحديد إنْ كان الموصـوف يتحرَّك أو لا. رُفض هذا الـرأي في القرن السـابع عشر، وجادل غاليليـو بأنَّ تمييز السـكون عن الحركة المنتظمة في خطٍّ مستقيم أمرٌ مسـتحيل. ولنفـترض في مثـال حديث أنَّ راكباً في عربـة قطار إذا جلس ونظر مـن النافذة ورأى قطـاراً قريباً يمرُّ ضمـن مجال رؤيته، فيسـتحيل تحديـد إن كان القطـار الـذي فيـه الراكـب يتوجَّه شمالاً بسرعـة 5 كم/ السـاعة مثـلاً أو تحديـد إن كان القطار الآخـر يتوجَّـه جنوباً بسرعة 5 كم/ السـاعة، إذ يوجد مكافئ لحالة السـكون أو الحركة المنتظمة في خطٍّ مسـتقيم. نسـتطيع

القول إنَّ قطارنا يسير شمالاً بسرعة 5 كم/ الساعة وإن القطار الآخر يسير بسرعة صفر/ الساعة، أو العكس. بعبارة أخرى، يمكننا القول إنَّ قطارنا يتَّجه شمالاً بسرعة 4 كم/ الساعة وإنَّ القطار الثاني يتَّجه جنوباً بسرعة 1 كم/ الساعة؛ أو إنَّ قطارنا يتَّجه شمالاً بسرعة 10 أميال/ الساعة، في حين أنَّ القطار الآخر يتَّجه جنوباً بسرعة 5 كم/ الساعة. الحركة التي نعايشها مساوية للفرق بين الحركتين، وهي حركة نسبية. إذا كان القطار يتحرَّك بالنسبة إلى الأرض، فباستطاعتنا القول، إنَّ من السهولة بالمثل وصف حركة القطار أنَّها حركة الأرض، ولكن في الاتِّجاه الآخر. المسألة ببساطة مسألة طرح مقدار سرعة الأوَّل من مقدار سرعة الثاني.

نصَّت مبادئ الميكانيكا الكلاسيكية، وهي مبادئ غاليليو ونيوتن، على أنَّ الحركات والسرعات نسبية. يمكن في أحد الوجوه القول إنَّ نظرية النسبية الخاصَّة تزيل قدراً من النسبية، لأنَّها تنكر حقيقة أنَّ السرعات نسبية بهذا الوجه، وعلى التحديد القول إنَّ سرعة جسم ما تُحدَّد ببساطة بطرح مقدار سرعته من مقدار سرعة جسم آخر. خير تعليل لذلك ردُّ فعل آينشتاين على تجربة شهيرة أُجريت في العام 1887 لقياس سرعة الضوء، وحملت اسم العالمَين اللذَين قاما بها، وهما ميشالسون (Michelson) وموريلي (Morely). قاس هذان العالمان سرعة ضوء الشمس أوَّلاً من نقطة تدور على سطح

الأرض بعيداً عن الشمس، ثمَّ من نقطة تدور على سطح الأرض نحو الشمس. يتعيَّن أن يكون القياس الأوَّل للسرعة أدنى من القياس الثاني كحال السرعة النسبية لسيارة تتجاوز سيارة أخرى، إذْ ستكون أدنى من سرعة سيارة قادمة في الاتِّجاه المعاكس. لكنَّ ميشالسون ومورلي اكتشفا أنَّ سرعة الضوء واحدة سواء أكانت نقطة المراقبة تتحرَّك في اتِّجاه مصدر الضوء أم بعيداً عنه. ردَّاً على ذلك، جادل آينشتاين بأنَّ سرعة الضوء مطلقة وليست نسبية، وأنَّ إجراء جمع مقادير السرعات أو طرحها لا يصحُّ هنا ولو عند السرعات العادية، مع أنَّ التأثير ضئيل للغاية في الحالة الثانية إلى حدِّ استحالة اكتشافه.

بناء على نظرية النسبية الخاصَّة، فإنَّ سرعة الضوء واحدة بالنسبة إلى كلِّ المراقبين، بصرف النظر عن حركتهم، في حين يتَّسع الحيِّز والزمن ويتقلَّصان بناء على سرعة الجسم الذي يقاسان منه. فإذا تحرَّك جسم نحوك، يتقلَّص الحيِّز على سبيل المثال. تتجلَّى الظاهرة نفسها بالنسبة إلى الزمن: فحركة رقَّاص الساعة المتحرِّكة أبطأ، أيْ أنَّ الحيِّز والزمن يتأثَّران في ذاتهما بناء على اقتراحات آينشتاين، ولأنَّهما يقاسان بشكل نسبي بالنسبة إلى الأطر. وهكذا، فإنَّها ظاهرة تواقت. ربَّما يحصل حدثان في وقت واحد في نظر مراقب، في حين لا يحصلان في الوقت نفسه في نظر مراقب آخر يتحرّك بالنسبة إلى المراقب

الأوَّل. في هذه الحالة، لا توجد إجابة صحيحة عن التساؤل عمَّا إذا كان الحدثان متواقتَين أم لا.

باختصار، يتأثَّر الحيِّز والزمن اللذان نقيس سرعات الأجسام بالنسبة إليهما بسرعات تلك الأجسام، وليس ثمة إطار مطلق يمكِّن المراقبين من الاتِّفاق مثلاً على ظواهر كتحديد إن كانت حوادث منفصلة حيِّزياً قد حصلت في وقت واحد. لا ريب أنَّ النسبية الخاصَّة تجعل ظواهر معيَّنة نسبية مع أنَّها لم تكن كذلك- قياسات الحيِّز، وقياسات الزمن والتواقت- لكنَّها تجعل سرعة الضوء في الفراغ واحدة بالنسبة إلى كلِّ المراقبين، أيّاً تكن سرعاتهم النسبية. بعبارة أخرى، تغيِّر النظريةُ ما هو نسبي وما هو ثابت: لكنَّها لا تجعل كلَّ شيء نسبياً ببساطة.

ليس لنظرية النسبية الفيزيائية تأثير في فهمنا للموضوعية؛ إنَّها تقول لنا ذلك، في حين كنَّا نعتقد سابقاً أنَّ مسألة حصول حدثين في وقت واحد مسألة مطلقة، لكن تبيَّن أنَّها نسبية. بيد أنَّ النسبية الخاصَّة نظرية موضوعية معنيَّة بالظواهر. ومحتوى النظرية لا يتأثَّر بأيٍّ من الظواهر الفيزيائية التي تصفها النظرية. والأمر ليس أشبه بما إذا كانت صحَّتها نسبية بالنسبة إلى حالة فيزيائية ما.

لا تنتقص نظرية النسبية من الموضوعية في العالم، بيد أنَّ ميكانيكا الكم تُبرز في ظاهرها تحدِّياً في هذا الخصوص. لكن توجد في الحقيقة قضيَّتان منفصلتان على صعيد ميكانيكا الكم.

القضية الأولى أنَّ طرق اتِّصال خصائص معيَّنة ببعضها على المستوى الميكروسكوبي تجعل قياس أزواج خصائص معيَّنة في الوقت نفسه مستحيلاً: لا يمكن قياس الموضع بدقَّة وقياس كمية الحركة بدقَّة. فكلَّما زادت دقَّة قياس الموضع، قلَّت دقَّة قياس كمية الحركة، والعكس صحيح. إحدى المشكلات التي برزت في المراحل الأولى لتطوُّر ميكانيكا الكم تفسير كيفية قفز الإلكترونات من مدار إلى آخر. أمكن التوصُّل إلى حلٍّ جزئي لهذه المشكلة بواسطة «ميكانيكا المصفوفات» التي اقترحها هايزنبيرغ (Heisenberg)، وهي تمكِّن المرء من حساب احتمالية قفز إلكترون من مدار إلى آخر. تتيح ميكانيكا المصفوفات للمرء تمثيل الموضع وكمية الحركة في صفوف أعداد تسمَّى مصفوفات. لكن إذا طُبِّق موضع ومصفوفات كمية الحركة على حالة ما، سنحصل على نتيجة مختلفة اعتماداً على ما نطبِّقه أوَّلاً، لأنَّ طريقة عمل الرياضيات تعني أنَّ العمليات المطبَّقة على المصفوفة غير تبادلية، بمعنى

أنَّه لا يمكن تبديل مواضع الكميات: أ×ب لا يساوي ب×أ. ومغـزى ذلك أنَّنا لا يمكن أن نعرف كلتـا الكميتين في وقت واحد وبالدقَّة ذاتها.

لهذه النتيجة صلة وثيقة بالقضية الثانية، وإن كانت متمايزة عنهـا، وهـي أنَّ القيـاس الفيزيائي يتداخل مع الجسـم الذي يجـري قياسـه. ثمة تفسـير مبكـر لهـذه الظاهرة، وهو تفسـير كوبنهاغـن الذي صاغـه الفيزيائيـان نيالز بـور (Niels Bohr) وفيرنِر هايزنبـيرغ (Werner Heisenberg) وآخرون بين عامَي 1924 و1927 وفحـواه أنَّ الجسـيمات لم تكـن في حالـة فيزيائية حـين لم تخضـع للقيـاس: السـبب راجـع إلى عمليـة القياس التـي شـملت تفاعلاً بـين جهاز قيـاس ونظـام مقيس، وهي التي جعلتهما في حالـة فيزيائية. وبالإضافة إلى ذلك، يثير هذا التفاعل إشـكالات خاصَّة كثيرة بموجب تفسـير كوبنهاغن، لأنَّ نظام القياس يخضع للقوانين الكلاسيكية، في حين يخضع النظام المقيس لقوانين الكم.

الـدرس الـذي اسـتخلصه بعضهـم مـن ذلـك هـو أنَّ القيـاس أو المراقبة تؤثِّر في النظام الخاضـع للمراقبة، ولذلك لـن نتمكَّن من معرفة ما سـيكون عليه النظـام دون مراقبة أو قيـاس. وخصائص ميكانيكا الكم تجعـل فهم ذلك أصعب، حتَّـى من منظورهـا. في الحقيقة، الظاهـر أنَّ ما حصل لم يكن

دراسـة أشـخاص لميكانيكا الكم بتأنٍّ وسعيهم لاستخلاص نتائج منها، بل إنَّهم لم يدرسوها على الإطلاق. ليس لميكانيكا الكم في ذاتها أيُّ تأثيرات على صعيد مسـألة الموضوعية بوجه عـام. لكن إذا عايـن المرء القضيـة الثانية التـي عزلتُها، وهي التدخُّـل، بأنَّها محلُّ الدراسـة وتجاهل القضيـة الأولى، يمكنه إثارة مسـألة الموضوعية بوجه عام، وهذا ما حصل. إنَّ مسألة اسـتحالة قياس كلٍّ من كمية الحركـة والموضع بدقَّة اختُزلت ببسـاطة بقضية التدخُّل، وهي قضية أقدم من ميكانيكا الكم. الـشيء الذي يُزعَـم وجوده من الناحية الفعلية هو الشـبه بين حالة ميكانيكا الكم والحالة التي ربَّما تنشـأ عند مراقبة سلوك الإنسـان مثلاً، باعتبار أنَّ خضوعه للمراقبة سيؤدِّي لا محالة، وربَّما من دون وعي، إلى تعديله سلوكه.

لكن ليس لهذا التشـابه وجود. فالمسـألة في ميكانيكا الكم أنْ ليـس للموضـع وكميـة الحركة في الجسيمات الميكروية في ذاتها قيمة حتمية من الناحية الفيزيائية. وليس ثمة شـبيه لهذه الحالة في التاريخ والقانون والاختصاصات العلمية الأخرى. لكـنَّ الأهـمَّ مـن ذلـك بالنسـبة إلى غاياتنـا أنَّ حالـة تعديل السـلوك أمـر يمكننـا تطويـر تقنيـات للتعامل معـه، في حين يسـتحيل ذلكَ صراحة في تفسـير كوبنهاغـن لميكانيكا الكم. عُرفت هذه التقنيات منذ القدم، وقد ازدادت تطوُّراً في القرن السـادس عشر في سياق الشـهادة القانونية والتاريخية بطريقة

مثيرة للغاية. سعى فرانسيسكو باتريزي (Francesco Patrizzi) في كتابه Dialogues on History عام 1560 لإثبات أنَّ المؤرِّخ إمَّا أن يكون محايداً أو عالماً، لكن لا يمكنه الجمع بين الصفتين. بدأ برفض المصادر الثانوية لكونها أخباراً غير صحيحة من الناحية الفعلية، وقسَّم المصادر الأوَّلية إلى مصادر متحيِّزة وأخرى موضوعية. وفي سياق ردِّه على عدد من الافتراضات الميكيافيلية حول طبيعة الحكَّام، تحدَّث عن انفصام بين المراقب المتحيِّز والمراقب الموضوعي. يمكن للمراقبين المتحيِّزين-المتعاطفين مع الحاكم في هذه الحالة- أن يحصلوا على المعلومات التي يريدونها لأنَّ في وسع الحاكم الاتِّكال عليهم، لكنَّهم لن يقدِّموا وصفاً موضوعياً لتلك المعلومات لتحيُّزهم. وبالمقابل، لن يتمتَّع المراقبون الموضوعيون، وهم على التحديد أشخاص مستعدُّون لانتقاد الحاكم إذا كان يستحقُّ ذلك، بثقة الحاكم (لأنَّهم موضوعيون على التحديد)، ولذلك لن يطَّلعوا على مصادر المعلومات ذات الصلة. هذا مثال بالغ الأثر: وما عليك سوى تأمُّل ممارسة ذائعة الانتشار تزاولها الحكومات في إذاعة بياناتها أمام صحافيين مختارين.

خَلَص باتريزي إلى أنَّه «يستحيل بشكل كامل ومطلق الاطِّلاع على أعمال البشر مثلما حصلت تماماً». وردَّ معاصروه بأنَّ ثمة طرقاً تمكِّننا من التحقُّق من المصداقية والصحَّة، وهي شبيهة بالطرق المطبَّقة في القانون، حيث تثار شكوك مثلاً

حول مصداقية شاهد، ونحن نراعي عوامل كالقيمة الإثباتية للشهادات التوكيدية. باختصار، المسألة ليست في طعن تشكيكي في موضوعية التاريخ في ذاته، ولكن في المشكلات المتعلِّقة بالدليل والموثوقية. وسيكون ممارسو تخصُّص علمي معيَّن في أنسب وضع في العادة للتعامل مع هذه المشكلات. كما أنَّ نطاق الحلول ذاته متاح مثلاً للأنثروبولوجيين أو النفسانيين القلقين من أنَّ مراقبتهم للأشخاص تجعلهم يعدِّلون سلوكهم أو إفاداتهم بطريقة ما.

باختصار، حالة ميكانيكا الكم مختلفة عن حالة التغيُّرات التي يمكن للتدخُّل إحداثها في عملية قياس أو مراقبة. وحقيقة أنَّ شيئاً أو شخصاً يمكن أن يعدِّل سلوكه في أثناء قياسه أو مراقبته لا تعني في ذاتها أنَّ الموضوعية مستحيلة؛ جلُّ ما تعنيه وجوب التوصُّل إلى إجراءات جديدة لتحقيق الموضوعية.

الفصل الرابع

أليست كلُّ التصوُّرات والأفهام نسبيةً؟

تثير العديد من المقولات الفلسفية التي وصلتنا من الفلاسفة الإغريق الأوائل مسألةَ إن كنَّا نعرف الأشياء مثلما هي حقيقة، أو إن كانت كلُّ المعرفة نسبية بالنسبة إلينا. تكمن قوَّة هذه المقولات، في الصيغة المعقَّدة التي بلغتها في عمل الفيلسوف أنِسيديموس (Aenesidemus) من القرن الأوَّل قبل الميلاد، في أنَّ التصوُّر نسبي دائماً بالنسبة إلى المراقب، وإلى الأوضاع التي جرت فيها المراقبة والحالة التي كان فيها الشيء حين جرى تصوُّره. لقد جادل بأنَّ المرء لا يستطيع التخلُّص من كلِّ هذه الأمور، وتساءل عن ماهيَّة الأشياء في ذاتها. تعتمد هذه الحجج على حالة المراقب الذهنية، وعلى خصائص المراقب الفيزيائية وبيئته، وهذا هو الأهمُّ. أنكر هؤلاء الفلاسفة إمكانية تحقيق الموضوعية من ناحية تشديدهم على أنَّ أيَّ تجربة في العالم تتضمَّن بالضرورة أوضاعاً طارئة أو ذاتية للتصوُّر والفهم. وعلينا أن نسأل إن كانت الحال كذلك، وفي هذه الحالة، يجب علينا الحكم بأنَّ الموضوعية بعيدة المنال.

تشكيكٌ تقليدي

تبـدأ المقولات التقليدية بشـأن النسـبية بمقدِّمـة تقول إنَّ الأمـور تبـدو مختلفـة في نظر الأشـخاص المختلفين بحسـب طائفة من الظـروف، وإنَّ أيَّ محاولة للاختيار من بين المظاهر المختلفة تعتمد على امتلاكنـا معياراً للحكم عليها، وهذا يثير السؤال عن المصدر الذي يمكن أن ينشأ عنه هذا المعيار.

لنـدرس حالـة التصـوُّر الحـسِّي. الواضـح أنَّ ثمـة صلة بـين كيفيـة تصوُّرنـا للعـالم والأعضـاء الحسـية التـي لدينـا. أشـار أنِسـيديموس إلى حتميـة ظهور الأمور بشـكل مختلف باختلاف الأجهزة الحسية لدى الحيوانات مثلاً. فعيون بعض الحيوانات أكثر تحدُّباً وأعمق ممَّا هي عليه في حيوانات أخرى، ولذلك سترى الأمور على غير ما ستراه حيوانات من فصائل مختلفة ربَّما تكون عيونها عـلى قصبات مثلاً. بعض الحيوانات مكسـوٌّ بالريش، وبعضها مكسـوٌّ بالشـوك، وبعضها مكسـوٌّ باللحـم، ولذلـك تختلـف حاسَّـة اللمس بين حيـوان وآخر. ليس لدينا معيار للاختيار من بينها. ولا يوجد ببساطة وسيلة لتلمُّس الأشـياء عـلى حقيقتها: فالأمر يعتمد عـلى ما إذا كان لدى اللامس جلد أو شـوك أو فرو. والأمر نفسه يسري على النظر، فليسـت ثمة وسيلة كي نرى الأمور على حقيقتها: إنَّها تبدو في شـكل مـا لمن له عيون من نوع ما، وفي شـكل مختلف

لمـن له عيون من نـوع آخر. ولا يمكننا على التحديد القول إنَّ صورة العالم في نظر حيوانات عيونها ناتئة ليست صحيحة على أسـاس أنَّنا نستطيع التحقُّق من الصورة المرئية للعالم المتشكِّلة لدينا بواسـطة اللمس، أي أنَّنا لا نستطيع الاستدلال بحقيقة أنَّ قدرتنـا على لمس ما نراه سـطحاً أملس على أنَّه أملس، وأنَّ ما نراه سطحاً مقوَّساً هو مقوَّس فعلاً لإثبات أنَّ كيفية ظهور العـالم في نظـر حيوان عينـاه ناتئتان مختلفة عمَّا هـو في الحقيقة. لن يُجدي ذلك بسـبب افـتراض إمكانية مقارنـة التباينات في الأعضـاء البصرية بمعلومـات ثابتة مسـتنبَطة باللمس. لكن لدينـا أعضاء بصرية من نوع معيَّن، ولدينا أعضاء حسـية من نوع معيَّن أيضاً. إنَّ حيواناً عيناه ناتئتان وعلى أعضائه اللمسية شوك وفيها أعصاب تكتشف الضغط بطريقة مختلفة تماماً عن طريقة اكتشـاف أعضـاء اللمس البشرية لها يمكـن أن تتقابل صـوره البصرية مع صوره اللمسـية مثلاً، مـع أنَّها مختلفة عن الصور التي تتكوَّن لدينا.

لنـدرس الفارق بين عينَي عقاب وعينَي إنسـان في تصوُّر الأشـياء. لحدوث الإبصار (وليس مجرَّد الإحسـاس البسـيط بالضوء)، نحن في حاجة إلى عدستين، وقطعة من مادَّة شفَّافة سطحها محدَّب لتكسر أشعَّة الضوء القادمة بحيث تنحصر في بـؤرة واحدة. تقـوُّسُ عيون البشر منتظم، لكـنَّ تقوَّس عينَي العقاب أكبر في وسط العدستين منه عند أطرافها، وهذا يزيد

قدرة التكبير في الوسـط وهكذا يتسـنَّى للعقاب تحديد فريسة محتملـة بدقَّـة أعلى. ولـو نظرنا إلى سـكَّة عادية، نـرى خطَّين متوازيَـين، في حين تُظهر عدسـة عين العقـاب صورة منتفخة في الوسـط. يمكن تعليل هذا الفارق بأنَّ عدسة عين العقاب تشـوِّه الصـورة. لكـنْ، أيُّ شيء يجعـل الصـورة التـي يراها العقـاب أقـلَّ موضوعية من الصـورة التي نراهـا؟ لا يمكننا إجـراء اختبـار بمقارنـة الصورتـين بصورة ناتجـة عن شريحة زجاجية مسـطَّحة مثـلاً، لأنَّ هذه الشريحة الزجاجية ليسـت عدسة. التحدُّب لازم للإبصار، ويصعب بالاستناد إلى أسس مشروعة القول إنَّ التحـدُّب المنتظم أفضل- باعتبار أنَّه يتيح صـورة صحيحة- من تحـدُّبٍ غير منتظم. أقـول «مشروعة» لأنَّنـا لا نستطيع عـلى سـبيل المثـال الإدلاء بـأي افتراضات فحواها أنَّ سـطح انكسار مسطَّح هو السـطح المعياري، لأنَّ الانحـراف الناجم عن الصورة المفترض أنَّهـا معيارية أقلُّ في التحدُّب المنتظم منه في التحدُّب غير المنتظم، وذلك سـيكون سوء فهم لطبيعة البصر. هل يمكننا بالمقابل مقارنة الصورتين البصريتـين بالشـكل الذي نلمسـه عندما نمـرِّر أصابعنا على السـكَّة؟ المشـكلة هنـا أنَّ المرء ربَّما يجـادل، من منظـور عينَي عقـاب، أنَّ هذه هي حقيقة ملمس السـطوح المتوازية للسـكَّة عندما تتنقل من طرف مجاله البصري إلى وسطه. ففي النهاية، نحن ندلي بزعم مماثل من الناحية الفعلية بشـأن بصر الإنسان

في حالـة الخطوط المتوازية التي تبدو أنَّهـا تتقارب كلَّما بعدت المسافة.

هـل الاختيار بين القـول إنَّ حقيقة العالم هـي على الوجه الذي تُظهره الأعضاء الحسـية من جانب، والقول من جانب آخر إنَّ حقيقة شكل الشيء وماهيَّة لونه أمران نسبيَّان تماماً؟

علينـا أن نقاوم إغـراء اعتماد أيٍّ من هذيـن الخيارين. من الأمـور التي تبـدو واضحة على نحو معقول مـن مثالَي اللون والشـكل أنَّ النزاع حول ما هو نسبي وما هو مطلق مشروع، وأنَّنـا ربَّما نقرِّر في حالات معيَّنة بعد تأمُّل أنَّ أمراً كنَّا نحسـبه مطلقـاً تبيَّن أنَّه نسـبي. والمسـألة هي تحديـد إن كان التأمُّل في حـالات معيَّنـة كهـذه يقودنا إلى اسـتنتاج أنَّنا ربَّـما أخطأنا في الحالـة العامَّـة وهي أنَّ كلَّ ما حسـبناه مطلقاً تبيَّن أنَّه نسـبي. رأى أنِسـيديموس أنَّ ذلك ممكن. لقد قال إنَّ كلَّ شيء نسبي بالنسـبة إلى المراقـب، وظـروف المراقبة، ويسـتحيل أن تكون المسألة مسألة صواب أو خطأ من هذه الناحية.

تقوم هذه المقولة على استراتيجيتين. الأولى: أنَّ ثمة انتقالاً مـن حـالات متَّفَـق فيها عـلى اسـتحالة تحقُّـق الموضوعية إلى الزعم بأنَّ جميع الحالات مشـابهة لهذه المذكـورة. والثانية: أنَّ كلَّ الافتراضات والقيم تؤول إلى تحامل أو تحيُّز، وأنَّ ثمة من يجـادل -مِن ثمَّ- بانعدام وجود وصف للعالم خالٍ من بعض

الافتراضات والقيم، لذلك فإنه لن يخلو من تحامل أو تحيَّز، وهكذا فليس ثمة وصف موضوعي للعالم.

تقوم المقولة الأولى من الناحية الفعلية على افتراض وجود تواصل بين الحالات التي تكون فيها العناصر الذاتية واضحة والحالات التي تكون فيها حاضرة ولكن ليست واضحة. يمكن الانتقال من هذه الحالة إلى تلك بالاستعاضة عن الرؤى النسبية للخصائص برؤى مطلقة. مثال ذلك، يجادل أنِسيديموس بأنَّ كيفية ظهور الأشياء أمامنا تعتمد على وضعنا، مستدلاً بقارب يظهر صغيراً من بعيد بيد أنه كبير من قريب. هل الحجم الحقيقي للقارب ذلك الذي رأينا عندما كان بعيداً أم عندما صار قريباً؟ يقول إنَّ أيَّ اختيار سيكون اعتباطياً، ولذلك لا يمكننا وضع أيِّ معيار للاختيار. والزعم هو أنْ ليس ثمة أمر موضوعي: السفينة ليست صغيرة فعلاً ولا كبيرة فعلاً. لكن يوجد تلاعب في هذه المقولة. فللسفينة أبعاد ثابتة بالطبع، وهي موضوعية: إذ يمكن لأيٍّ كان قياسها والتحقُّق منها. الذي حصل أنَّ هذه الطريقة في عرض أبعاد السفينة، وهي مستقلَّة عن مكان وقوفنا بالنسبة إلى السفينة، تُرجمت إلى وصفٍ صورته مختلفة؛ وصفٍ يعتمد على أحجام نسبية كقولك الحجم كبير أو صغير، عوضاً عن أن يعتمد على قياسات مطلقة بالأمتار مثلاً. في الحقيقة، عند قياس طول شيء، علينا أن نضع أداة

القياس بجانبه. فلا يمكننا قياسه (مباشرة) إذا كنَّا بعيدين عنه عـدَّة أمتار. ولإعطاء ذلك الشيء حجماً محدَّداً، علينا الالتزام بقواعد معيَّنة غير اعتباطية متعلِّقة بالموضع والإشارات التي على أداة القياس وغير ذلك. لكن لا توجد قواعد كهذه في حالة الأحجام النسبية. هذا هو الفارق الجوهري، وهو الذي يجعل الانتقال من حالة إلى أخرى غير مشروع. يمكن للمرء أن يصف في الغالب خصائص كالمسافة ودرجة الحرارة والحجم والوزن بعبارات مطلقة وعبارات نسبية، لكنَّ ذلك لا يُضعف في ذاته الخصائص الموضوعية. وحتى لو كان لكلِّ شيء وصف مطلق وآخر نسبي، لن يستلزم ذلك بالبداهة أن كلَّ شيء نسبي.

الاستراتيجية الثانية التي في جعبة النسبية أعقد لأنَّها اعتُمدت دون قصد من جانب بعض المدافعين عن الموضوعية؛ إنَّها تشمل مجموعة افتراضات وقيم من ناحية، وتحاملاً وتحيُّزاً من ناحية أخرى. يتَّفق الجميع على أنَّ الحكم لن يكون موضوعياً إذا كان فيه تحامل أو تحيُّز. يتَّضح من ثمَّ أنَّ كلَّ الافتراضات والقيم إذا آلت إلى تحامل أو تحيُّز، وإذا أمكن إثبات عدم وجود وصف للعالم دون بعض الافتراضات والقيم، فلن يوجد وصف موضوعي للعالم. الآن، ليس ثمة شكٌّ في وجود منطقة رمادية بين الافتراضات وصور التحامل. إلا أنَّ المناطق الرمادية لا تلغي الفروق:

يوجد فرق واضح بين شخص رأسه مكسوٌّ بالشعر وبين شخص أصلع، مع أنَّ ثمة حالات لا تتَّضح فيها الفئة التي ينتمي إليها شخص خفيف الشعر. ولا يمكننا التصوُّر أو التفكير دون افتراضات مختلفة، لكنَّ وجود منطقة رمادية بين افتراضات معقولة والتحامل لا يعني أنَّنا لا نستطيع التفكير دون تحامل.

تتجاوز القضايا الأعمق في هذا المقام المقولات المستخدَمة لتأكيد النسبية. يتعيَّن علينا أيضاً أن نعاين الصورة، التي ارتبطت بها المقولات ضمنياً، والتي تعبِّر عن ماهيَّة الموضوعية على وجه الحقيقة حين استطعنا تحقيق الموضوعية. تنتقل المقولات من فكرة إزالة كلِّ صور التحيُّز من نظرياتنا إلى إزالة كلِّ التصوُّرات المسبقة منها. لكن بما أنَّ الحالة الأخيرة مستحيلة، يُزعَم أنَّ الموضوعية صارت مستحيلة. للردِّ على ذلك، يتعيَّن علينا أن نسأل: إذا كانت الموضوعية لا تقوم على إعادة أفكارنا إلى الأساسيات، فعلى أيِّ شيء تقوم؟ أليست الأفكار الموضوعية أغنى عوضاً عن أن تكون أفقر، بمعنى أنَّ محتواها أكثر لا أقل؟ لندرس مقولة أِنسيديموس حيال لون الذهب. يجادل بالقول إنَّنا لا نستطيع أن نسأل عن لون الذهب، لأنَّ لون مادَّة ما يتفاوت بحسب حالته (الذهب أصفر اللون في حالته الصلبة وأبيض عندما يكون مسحوقاً)، وبسبب حالة المراقب (كأن يكون مصاباً باليرقان

مثلاً) والوسط المحيط (كأن يُنظَر إلى المادَّة في الهواء أو في الماء، أو من خلال مادَّة شفَّافة وملوَّنة، وما إلى ذلك). لكنَّ ما نسعى إليه هنا في ناحية الموضوعية ليس وسيلةً ما لتحديد أيٍّ من هذه الحالات يناظر الواقع. تمضي مقولة أنِسيديموس إلى إثبات عدم وجود حقيقة للمسألة فيما يختصُّ بلون الذهب. إلا أنَّ ما نريده من نظرية الموضوعية ليس أمراً يوصلنا إلى التأكُّد من اللون الحقيقي للذهب، وإنَّما أمر يتيح التكهن بما سيكون عليه مسحوق ما عند النظر إليه من خلال سطوح زجاجية ملوَّنة مختلفة مثلاً، وكيف سيكون إذا كنَّا مصابين باليرقان، بل والتكهن ربَّما بالتغيُّرات اللونية حين تُطحَن مادَّة صلبة لتصبح مسحوقاً. نظرية الموضوعية ليست ببساطة نظرية لتفضيل مجموعة ظروف مراقبة معيَّنة على مجموعات أخرى للقول بعد ذلك إنَّها الظروف التي ستكون موضوعية.

إنَّها ليست مسألة «نظرة من لا مكان» بحسب رطانة الفلاسفة. وهي لا تُخبرنا، إذا استبعدنا كلَّ ظروف النظر، بأنَّ ذلك ما سيكون عليه الجسم، ولكن تخبرنا عن ماهيَّة شكله تحت أيِّ ظروف، في الحالة المثالية، أو تُخفق في إخبارنا عن ماهيَّته في مجموعة محدَّدة من الظروف. نودُّ في سعينا لنكون موضوعيين أن نتوصَّل إلى تفسيرات وأحكام تصمد أمام كلِّ البدائل عند الحكم عليها بناء على المعايير ذاتها. وأيُّ حكم تصوُّري سيشمل مدخلات من الشيء المتصوَّر ومدخلات

متنوَّعة من إراداتنا الفاعلة التصوُّرية والإداركية، وربَّما نتوقَّع على نحو معقول أن يكون للنوع الثاني من المدخلات دور متعاظم الأهمية فيما نبتعد عن المراقبة المباشرة، وفيما تصبح المسائل المتَّصلة بالموضوعية أشدَّ إلحاحاً. يعتمد ما نراه وما نحكم عليه على تفسيرات تصوُّرية وإدراكية نفرضها على ملاحظاتنا. ربَّما تكون التركيبة التصوُّرية مختلفة عن التفسير بالطبع: ربَّما كنَّا سنتطوَّر بشكل مختلف لو وجد البشر أنفسهم مثلاً في بيئة مادية مختلفة تماماً، غير أن ذلك لا يجرِّد ملاحظاتنا من الموضوعية. الموضوعية مزيَّة لأحكام نتوصَّل إليها بشأن العالم، والأحكام تشمل تصوُّرات ونظريات. والاعتقاد بخلاف ذلك يعني افتراض أنَّ الموضوعية لا يمكن أن تتحقَّق إلا في غياب التفسيرات والأحكام، لكنَّ الحقيقة أنَّ مسألة الموضوعية لا تنشأ في غيابها. ولن تصبح الموضوعية مشكلة إلا عندما نتساءل عن قيمة أحكامنا وتفسيراتنا.

الفصل الخامس

ماذا عن البناء التصوُّري للعالم؟



نحن لا نرى الأشياء فحسب، وإنما نراها بطريقة فارقة، تميز بعضها عن بعض. إن أجهزتنا الاستشعارية وعقولنا تتفاعل مع العالم لتنتج تمثيلات له. ما علاقة ذلك بالموضوعية؟ يمكننا تمييز ثلاث حالات. تستند الأولى ببساطة إلى فكرة أَنَّنا نبني العالم عبر التصوُّر. ومع أَنَّنا نقوم بذلك جميعاً بالطريقة ذاتها، فإننا جميعاً نضيف إلى تصوُّراتنا شيئاً [من عندنا]، والمسألة هي تحديد إن كان ذلك الذي نضيفه إلى تصوُّراتنا يقوِّض موضوعيتها. يُزعم في الحالة الثانية أنَّ الجماعات الثقافية واللغوية المختلفة تبني العالم بطرائق مختلفة. تثار هنا إمكانية وجود «طرائق» مختلفة «لرؤية العالم»، وكلٌّ منها مشروع في ذاته. وفي الحالة الثالثة ننتقل من البناء التصوُّري إلى وصف نظري للعالم على شاكلة ما نراه في العلوم المتنوِّعة حيث نرتِّب تصوُّراتنا للعالم بطرائق متنوِّعة في مسعى لفهمه، لكنْ ربَّما تكون صور الترتيب هذه مختلفة ومتضاربة. والسؤال هنا هو: هل كان في مقدورنا انتقاء خيار موضوعي من بين هذه الخيارات؟

دشَّـن صـدور كتـاب Critque of Pure Reason لإيمانويـل كانْـت (Immanuel Kant) في العـام 1781 حقبـة جديـدة للفلسـفة؛ حقبـة هيمن عليها التسـاؤل عن إسـهام العقل في إحساسـنا بالعالم، أيْ: كيف صاغ تجربتنا. جادل «كانْت» بأنَّ هـذا الإسـهام أكبر بكثير مما تُصـوِّر إلى الآن، وأنَّ العالم الذي نفهمـه عـبر التصوُّر والفكر إنَّما بناه العقـل في الواقع. زد على ذلـك أنَّنـا لا يمكننا، اسـتناداً إلى تفسـير كانْـت، معرفة العالم عـلى حقيقته، لأنَّ هذه المعرفة تقتضي منَّـا ولوج العالم بطريقة ما، لكنَّ وسـيلة الولوج تصوغ دائماً ما نعايشـه ونعرفه. لسنا في حاجـة إلى الإقرار باسـتنتاج كانْـت هنا لنقـدِّر حاجتنا إلى التحقيق في وسـيلتنا كي نلج العالم ليتسـنَّى لنا إصدار أحكام حيـال أيِّ تطابق بـين تمثيلنا الذهنـي للعالَم والعالَم نفسـه. كما أنَّ الفكـرة القائلـة إنَّ كلَّ تجربـة وفكرة تشـمل بنـاءً تصوُّرياً متَّصلة بوضوح بمدى موضوعيـة نظرياتنا حيال العالم، لأنَّنا لا نسـيطر عـلى هذا البناء، وهو ليس قابـلاً للتقييم أو التنقيح العقلاني.

كـي نفهم مقولة كانْت، نضرب أمثلـة على الحيِّز والزمن. هـل همـا جزء من العـالم أم جزء مـن بنائنا التصـوُّري للعالم؟ درس كانْـت مقولة أنَّ في وسـعنا تخيُّل عـالم خالٍ من الحركة؛

عالم تكون الأجسام فيه في حالة سكون. درس أيضاً حقيقة أنَّ في وسعنا تخيُّل عالم تزال فيه المادَّة بالتدريج حتى لا يتبقى منها شيء. لكنَّه أشار إلى عدم إمكانية تخيُّلنا عالماً ليس فيه حيِّز أو زمن. فلا يمكننا التفكير في عالم خالٍ من المادَّة وإزالة الحيِّز منه بطريقة ذهنية، لأنَّنا لا نستطيع ببساطة تخيُّل عالم بلا حيِّز. والآن، ثمة أمر ربَّما يُستنتَج من هذا الكلام، وهو أنَّ الحيِّز والزمن موجودان بطريقة أكثر جوهرية من المادَّة. أي لا يمكن وجود عالم بلا حيِّز أو زمن، لكن يمكن وجوده دون مادَّة. وبالإضافة إلى ذلك، تستلزم المادَّةُ حيِّزاً وزمناً لتوجَد، ومن ثمَّ، فالحيِّز والزمن أكثر أساسية من المادَّة بطريقة ما: إنَّهما بحسب تعبير الفلاسفة سابقان للمادَّة وجودياً. لكنَّ مقاربة كانْت مختلفة، فالمسألة ليست إحدى مسائل الميتافيزيقيا- مثل: ما مقوِّمات العالم- وإنما مسألة معرفية [إبستيمولوجية]، [تخص] ماهيَّة مدخلنا إلى العالم. وهو يقول: إذا كنَّا لا نستطيع تخيُّل عالم دون حيِّز وزمن، فذلك ينبئنا بشيء عنَّا، لا عن الكون. ويجادل بأنَّ ما يُظهره هو عجزنا عن التفكير في الحوادث الفيزيائية دون التفكير فيها من منظور حيِّزي مؤقَّتاً، وهذه سمة لقدرتنا على التفكير في الحوادث الفيزيائية، وليست سمة للحوادث الفيزيائية نفسها. ويجادل بأنَّ البواعث نفسها تسري على السببية. إنَّ الحيِّز والزمن والسببية هي شروط إمكانية أن نكون قادرين

علـى التفكـير في الحـوادث الفيزيائيـة وتصوُّرهـا وامتـلاك معتقدات بشأنها في المقام الأوَّل.

وبناء على ذلك، فالعالم في ذاته غير متمايز في صورة أشـياء منفصلة، لكنَّه يشـبه سلسـلة متَّصلة غير متمايزة، وعليها تبني فئاتُ الفكر الرئيسـة بناءً يتيح تقطيع الكمِّية المتَّصلة إلى أشياء وخصائـص متمايزة. هذا التقطيع قهري وليس شـيئاً نسـيطر عليه أو شـيئاً منطقياً أو غير ذلك. غير أنَّ المسـألة هنا ليسـت في تحديـد إن كان ذلك يعني أنَّ إحساسـنا بالعالم لا يمكن أن يكـون موضوعياً، وإنما تحديد إن توجب علينا التفكير بدلالة الموضوعيـة في المقام الأوَّل. إذا كان الشيء الذي نتحدَّث عنه ثابتاً ومزيَّة لا تتغيَّر في الإحسـاس بوجه عام، سـيكون شـيئاً لا يمكننـا التحلِّي بالموضوعيـة حياله أو الإخفـاق في التحلِّي بالموضوعيـة حيالـه. في الحقيقـة، ربَّـما نرفـض تصوُّر كانْت للحيِّز والزمن والسببية باعتبارها شروطاً مسبقة للإحساس، لكنَّنا بذلك لا نشـكِّك في وصف كانْت على أسـاس الافتقار إلى الموضوعية.

النسبية الإدراكية واللغوية

إذا أمكننـا تخيُّـل البنـاء التصوُّري كسـمة عالميـة للذهن، لـن يكـون ثمـة شيء يهـدِّد الموضوعية، ولـن تُثار أسـئلة عن الموضوعية ببسـاطة. فالأعضاء الحسـية والعقل لا تتحسَّـس

العالم وحسب، إذْ إنَّ عقولنا تبني إحساسنا وفكرنا بطرائق أساسية. والاعتقاد بأنَّ ذلك يُضعف الموضوعية في ذاته يعني تخيُّل أنَّنا نستطيع التفكير دون عقول، والرؤية دون عيون. إذا كان ذلك رأي كانْت في تصوُّرنا للعالم بأنَّه مجرَّد عالم ظواهر (كما تبنيه عقولنا) لا مثلما هو حقيقة (كما هو في صورته غير المبنيَّة)، فذلك يعني تماماً القول إنَّنا عاجزون عن التفكير دون عقول بقدر عجزنا عن الرؤية دون عيون.

التصوُّر (والفكر) الخالي من التأثيرات ليس تصوُّراً موضوعياً، بل ليس تصوُّراً على الإطلاق. وبناءً على ذلك، لا يمكنه تقديم نموذج للموضوعية يمكننا التطلُّع إليه. لكن ما إن نتحوَّل عن فكرة أنَّ البناء التصوُّري سمة عالمية للعقل إلى الرأي القائل إنَّ هذا البناء يتفاوت بطريقة ما، مثلما الأمر بين ثقافة وأخرى أو بين لغة وأخرى مثلاً، حتى يظهر أنَّ الموضوعية تواجه تحدِّياً، لأنَّ العالم يبدو عندها في أيِّ صورة نراه فيها، وتتفاوت هذه المعتقدات اعتماداً على طائفة من العوامل الثقافية واللغوية الطارئة.

جرت محاولة في آخر القرن الثامن عشر لفهم سلوك البشر على صعيد ما عُرف لاحقاً بالأنثروبولوجيا، لا على صعيد الأخلاق أو الفلسفة السياسية. وانحصرت اهتمامات المؤلِّفين في آخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، كيوهان

غوتفريد هيردِر (Johann Gottfried Herder) وفيلهلم فون هومبولت (Wilhelm Von Humboldt)، في التاريخ، والفلسفة، والفيلولوجيا (فقه اللغة التاريخي) و[الأخير] هو أحد فروع اللسانيات. لقد جادلوا بأنَّ مجموعات اللغات المختلفة تجسِّد سمات ثقافية وإدراكية مختلفة وتعبِّر عنها. فالمسألة ليست مجرَّد فوارق لغوية: إذ تشفِّر هذه الفوارق اللغوية طرائق مختلفة في التفكير بالعالم ورؤيته. لقد رأى هومبولت أنَّ اللغات الهندو أوروبية متفوِّقة بطبيعتها على اللغات المنتمية إلى أُسر أخرى، لكن عندما جرى تبنِّي فرضية النسبية اللغوية مجدَّداً أواخرَ القرن التاسع عشر، قوبل هذا الرأي بالرفض وتغليب المساواة بين كلِّ اللغات. وجادل الأنثروبولوجي فرانز بواز (Franz Boas) بأنَّ الأنثروبولوجيين الذين يدرسون الثقافات الأخرى لم يتمكَّنوا من إجراء هذه الدراسة بشكل مناسب دون أن يتعلَّموا اللغة أوَّلاً. وعرض إدوارد سابير (Edward Saper)؛ تلميذ بواز، النموذج الكلاسيكي لمبدأ النسبية اللغوية، عندما صرَّح بأنْ «ليس ثمة لغتان متشابهتان بالقدر الكافي لتُعتَبرا ممثِّلتين لواقع اجتماعي واحد. العوالم التي تعيش فيها مجتمعات مختلفة هي عوالم متمايزة، وليست العالم نفسه مع إعطائه أسماءً مختلفة وحسب». وقد تعمَّق تلميذه بنيامين لي وورف (Benjamin Lee Whorf) في دراسة عواقب ذلك في عمله الذي اشتُهر بفرضية سابِر–ورف.

تنـصُّ فرضية سـابِر-ورف على أنَّنا نفرض عـلى الطبيعية بنـاءً بدلالـة الفئـات الناتجة عن لغاتنـا بدرجة كبـيرة، ويقدِّم لنا العالَمُ نفسَـه في صورة فيض من الانطباعات غير المتماسكة في ذاتهـا. ومهمَّـة العقـل تنظيمُ هـذه الانطباعـات في صورة مكوِّنات متمايزة، ووصلها عبر التصوُّرات والمفاهيم، وإسباغ أهميـة على أجزاء متنوِّعة من العالم مثلما نتصوُّره. جادل ورف بأنَّ الذي ينظِّم هذه العملية ليس دليلاً فيزيائياً قابلاً للتحديد يفـرض علينـا التوصُّـل إلى اسـتنتاجات معيَّنة حيـال العالم، وإنَّـما فهمنـا التصـوُّري الواحـد الذي تمليـه لغتنا المشـتركة. ويمكننا توقُّع فروق عظيمة الأهمية دون هذه اللغة المشـتركة. استعرض ورف جملة من الأمثلة على ما سمَّاه فروقات جذرية بين اللغات الأوروبية واللغات الأمريكية الشـمالية الأصلية. يوصـف المـاء في لغـة الهـوبي مثـلاً بطرائـق شـتَّى لا تناظـر اسـتخدامنا. وبالمثـل، زعـم ورف وجـود كلمات كثيرة تصف الثلـج في لغات الإنويت ليس لهـا مقابل في اللغات الأخرى. وجـادل بأنَّ الأهـمَّ من ذلك في دراسـة لغة الهـوبي وثقافتهم أنَّ فئـة جوهرية كالزمن فئة متغـيِّرة. هذه حالة مثيرة للاهتمام بوجـه خـاصٍّ لأنَّ إحدى الصور الرئيسـة للبنـاء التي تحدَّث عنهـا كانْـت، مثلما مرَّ معنا، هي سـمة العقـل. فحوى مقولة ورف أنَّ الهـوبي تعاملـوا مـع الزمن كانسـياب متواصل، من غير اسـتخدام كلمات تعبِّر عن فترات متمايزة كأيام الأسـبوع

أو ساعات اليوم.

ثمـة مشـكلتان رئيسـتان في الـرأي القائـل إنَّ الثقافـات واللغات المختلفة تصوغ العالم بطرائق مختلفة. الأولى: هي أنَّ الصياغة بطرائق مختلفة ليسـت لها عواقب نسـبية بالضرورة. والثانيـة: أنَّ الأشـخاص الذيـن يعتمـدون تفسـيراً نسـبياً للصياغـة يعتقدون أنَّها ثمرة إرادة فاعلة منسَّـقة ووحيدة، في حين أنَّ الحقيقة بخلاف ذلك.

بالنسـبة إلى المسـألة الأولى، غالبـاً ما يشـير المدافعون عن فرضية سـابِر-ورف إلى الطبيعة الدقيقة للمفردات التي تعبِّر عن الثلج في لغات شـعوب الإنويت مثـلاً، وإلى التباينات في اصطلاحات الألوان في اللغات المختلفة وتصنيفها كدليل على طرائـق تأثُّر اللغـات والثقافات ببعضهـا في تصنيفاتها للعالم. لكـنَّ حقيقـة أنَّ اللغات والثقافات تسـتخدم كلـمات مختلفة للتعبير عن الأشياء، وتتضمَّن صوراً تمييزية دقيقة لا توجد في اللغـات الأخرى أو تتأثَّر بها، لا تنطوي على عواقب نسـبوية في ذاتهـا. ومثـال ذلك، أن المصطلح الإنكليزي المسـتخدم في الكيميـاء العضوية للإشـارة إلى العقار LSD هـو (6aR,9R)-N,N-diethyle-7-methyle-4,6, 6s, 7,8,9-hexahydroindolo-[4,3-fg] quinolone-9-carboxamide وهو تسمية أدقُّ بكثير من أيِّ تسـمية للثلج أو الماء في لغـات الإنويت. زد على ذلك أنَّ هذا

المصطلح متأثِّر بكثير من صور التمييز الشائعة، فيما يتعايش مع الاستخدام العادي دون مشكلات. وبالمثل، فربَّما يحدث تحوُّل من فهم ما لتصوُّرٍ جوهري إلى فهم آخر ضمن ثقافة واحدة دون أن تترتَّب على ذلك أيُّ عواقب نسبوية.

لندرس قياس الزمن. قاست المجتمعات في العصور الوسطى والعصور الحديثة الأولى الزمن بطريقة مختلفة تماماً عن طريقتنا، فلقد تفاوتت مقادير الوحدات الزمنية القياسية التي استخدموها من موسم إلى آخر. قُسِّم اليوم، مثلاً، إلى اثني عشر قسماً على ساعة شمسية، لكنْ بما أنَّ طول اليوم يتغيَّر بين منتصف الصيف ومنتصف الشتاء، تغيَّرت مقادير الوحدات تبعاً لذلك، فصارت ساعات الشتاء أقصر بكثير من ساعات الصيف. وفي سياق تحديد الزمن للعمل في اقتصاد يقوم على الزراعة، سيكون غريباً فعلاً القول إنَّ التصوُّر الحديث أكثر موضوعية من التصوُّر القديم. إن التصوُّر الحديث الذي يتيح صنع أقيسة دقيقة للزمن، كتلك اللازمة في صنع الساعات لحساب خطوط الطول، أنسب ببساطة لغايات مختلفة مقارنة بالتصوُّر القديم؛ إنَّه مصمَّم لأداء أمر مختلف، وبإمكان التصوُّرَين أن يتعايشا بالتأكيد. وعلى سبيل المثال، تمكِّننا الساعة الحديثة ذات العقارب من تحديد الساعات والدقائق، بشرط أن يكون المستخدم قد تدرَّب على قراءة الوقت، لأنَّ الساعات صُمِّمت في الأصل

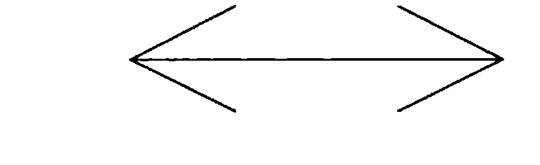
لتحديد الساعة، والأرقام التي عليها تشير إلى الساعات لا إلى الدقائـق. وهكذا، فـ 1:45 مثلاً تعنـي وجود العقرب الصغير عند الرقم واحد ووجود العقرب الكبير عند الرقم 9.

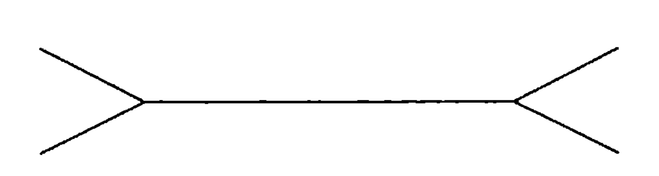
إذا استُخدمت مخطَّطات تصوُّرية مختلفـة في الأمثلة التي استعرضها المدافعون عن فرضية سـابِر-ورف، سيكون ثمة انسـجام تـامٌّ بينها من غير عواقب نسـبوية؛ إنَّها تـؤدِّي أموراً مختلفة وتخدم غايات مختلفة.

فمـن ناحيـة، تقـوم فرضيـة سـابِر-ورف عـلى افـتراض الشـمولية، بمعنـى أنَّ طرائق بناء العالم تجتمع وتشـكِّل جزءاً من حزمه. وهذا أمر جوهري للفرضية الرئيسة التي تقول إنَّ معتقدات المرء ترسم ما يراه بقدر ما يرسمه الشيء المرئي؛ إنَّها مسألة فرض بناء وحيد على تسلسل متَّصل وغير متمايز. لكنَّ هذه ليسـت طريقة عمل العقل، فالعديد مـن وظائف العقل مجزَّأة. التجزئة ردٌّ تطوُّري على زيادة حجم العقل، إذ تتوجب موازنة الزيادة في عدد الممرَّات العصبية مع انخفاض الموصلية العصبية الناجم عن الفصل المتزايد بين الخلايا العصبية، وهو ما يعني حاجة الإشارات إلى زمن أطول للانتقال بين الخلايا. تطوَّرت الرئيسـات على الخصـوص لفصل الخلايـا العصبية ذات الوظائـف المتشـابهة إلى وحدات وثيقـة الترابط مع عدد أقلَّ للوصلات ذات المسـافات الطويلـة: فالتجزئة إلى نصف

أيمـن ونصف أيـسر هي الصـورة الأكبر والأوضـح لتجزئة الجهاز العصبي.

وتتجَّلى قابلية التجزئة في تصوُّر الإنسان بطرائق شتَّى، في حالات كانخداع مولِر-لير (Muller-Lyer)، حيث يبدو الخطُّ العلوي في الشكل أقصر من الخطِّ السفلي مع أنَّهما متساويان في الطول:





الأمر اللافت في هذا الانخداع أنَّ معرفة أنَّه خدعة- ناتجة مثلاً عن وضع مسطرة على الشكلين وقياس كلٍّ من الخطَّين- لا تؤثِّر في تصوُّرنا للخطَّين بأنَّهما متفاوتَان في الطول. إنَّ كيفية رؤيتنا للخطَّين منعزلة عن معتقداتنا وعن وحدات تعمل بشكل مستقلٍّ ومتشابه. نحن لا نعرف مدى التجزئة الواسعة فينا، ويرى بعض الفلاسفة أنَّ التجزئة متفشِّية، وإليها تُعزى

قدرتنا على التمسُّك بآراء متناقضة في وقت واحد. لكن سواء أكانت متفشِّية أم لا، تُظهر التجزئة وجود عدد من الحالات لا تصوغ فيها معتقداتنا ما نراه ولا يمكنها صوغه.

هيكلية الثورات العلمية

رأينا إمكانية وجود مخطَّطات تصوُّرية مختلفة ومتوافقة تماماً، لأنَّها تخدم غايات مختلفة. تنشأ المشكلات عندما لا تكون المسألة متَّصلة بتجزئة العالم بطرائق متباينة لغايات مختلفة، وإنما متَّصلة بطرائق بديلة ومتضاربة لتجزئة العالم ذاته. ويقدِّم لنا تاريخ العلوم خير الأمثلة، ولا سيَّما [تلك الناشئة] عن المقاربة التي دافع عنها «توماس كون» (Thomas Kuhn) في كتابه The Structure of Scientific Revolution، الصادر عامَ 1962، وفي المؤلَّفات التي تلت صدوره.

لم يقتصر هذا الكتاب على فلسفة العلوم أو تاريخ العلوم أو سوسيولوجيا العلوم، فقد جمع الثلاثة، مع إضافة ما قد نسمِّيه «علم نفس العلوم» كمحفز. جادل «توماس كون» بأنَّ التغيُّرات الرئيسة في التفكير العلمي- الثورات العلمية- لم تقتصر على رفضِ نظرية واستعاضةٍ عنها بأخرى، وإنما استعاضة شاملة عن رأي شامل واحد برأي شامل لا يقاس عليه. القوَّة الدافعة لهذه المقولة تصوُّرٌ للعلم بأنَّه مؤلَّف من مخطَّطات تصوُّرية- المكوِّن الرئيس فيما سمَّاه «توماس كون»

«نـماذج فكرية» [بارادايمات]- تحدِّد كيفية رؤيتنا للعالم، وهي رؤية تتفاوت بالاختلافات الثقافية أو اللغوية وبالاختلافات في النظريـات العلميـة. وبالنظـر إلى شـدَّة ترابـط هـذه البِنى التصوُّريـة والنظريـات العلميـة، تتـلازم البواعـث التي ربَّما يُظَـنُّ أنَّها متمايزة عـن التحوُّلات في البِنـى التصوُّرية- حيث لا ضرورة لأن يكون تغيُّر المعتقدات الذي يعدِّل كيفية رؤيتنا للعـالم مدفوعـاً بطريقة منطقيـة أو تجريبية- مـع التغيُّرات في النظرية العلمية. بهذه الطريقة، يظهر أنَّ الموضوعية مهدَّدة.

ساند الوصفُ السائد لتطوُّر العلم قبل صدور كتاب The Structure of Scientific Revolution صورةً بالغة القوَّة وقاطعة للموضوعية في العلم. تضمَّن الوصف مكوِّنَين يقوِّي أحدهما الآخـر. الأوَّل أنَّ النظريَّـات العلمية تتطوَّر بشـكل تراكمي، بمعنى أنَّ التطوُّر مستمرٌّ مع توصُّل العلم بالتدريج إلى كمٍّ من النتائج التي تصحِّح نظريات سابقة، وتستعيض عنها بأخرى جديدة. الفكرة من وراء ذلك أنَّ غاية العلم هي نفسها دائماً، وهـي تحديداً تصويـر الحقيقة، وأنَّ الاتِّجاه الذي يسـلكه المرء هو المهمُّ لا نقطة انطلاقه. وهنا يأتي دور المكوِّن الثاني، وأعني الفكـرة القائلـة إنَّ تاريـخ العلـوم أحـادي الاتِّجـاه، وأنَّ أيَّ وصف له هو في الأسـاس شـكل من أشكال الجينالوجيا؛ أي تعقُّـب للعلم المعاصر رجوعاً إلى جذوره. كان الهدف تفسـير كيفيـة وصولنا إلى حيث نحـن الآن، وعنى ذلك أنَّ السـياق

الوحيد الذي من خلاله يمكن مناقشة النظريات العلمية- سواء العائدة إلى حقبة قديمة أم حديثة- هو السياق الحاضر. غالباً ما تلازم هذا التصوَّر لتاريخ العلوم، حين كان مسألة نبذ نظريات باطلة واعتماد أخرى صحيحة في تطوُّر مستمرٍّ، مع وصف للعقبات أمام هذا التطوُّر. وفي هذا المقام، عُدَّ الدِّين المصدر الرئيس لصور التعصب التي كَبَحت العلم. والشيء الذي اعتُبر السمة المميِّزة للطريق الموصلة إلى الحقيقة كان الالتزام بطريقة علمية. هذا ما قدمه روَّاد الثورة العلمية في القرن السابع عشر بأنَّه الخطأ في أعمال أسلافهم الأرسطيين: إنه ليس الافتقار إلى المعلومات التجريبية أو المهارة في التعامل معها، وإنما تلك المقاربة المضلِّلة تماماً في التعاطي مع المسائل التجريبية.

غالباً ما تمحورت المناقشات المتَّصلة بالطريقة العلمية قبل القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حول محاولة تقديم توجيه في نواحٍ بحثية معيَّنة، وعندما أخذ التوجيه شكلاً عامًّا، بقي عملياً في توجُّهه: كيفية اجتناب الطرق المسدودة، وما الذي يتوجب فعله أوَّلاً في استكشاف ناحية جديدة، وكيفية التثقيف الذاتي في ناحية جديدة. لكنَّ طبيعة المناقشات المتَّصلة بالطريقة العلمية تغيَّرت في سياق القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من عملية استكشافية نوعاً ما إلى عملية جدلية بالضرورة. وفي القرن التاسع عشر على الخصوص،

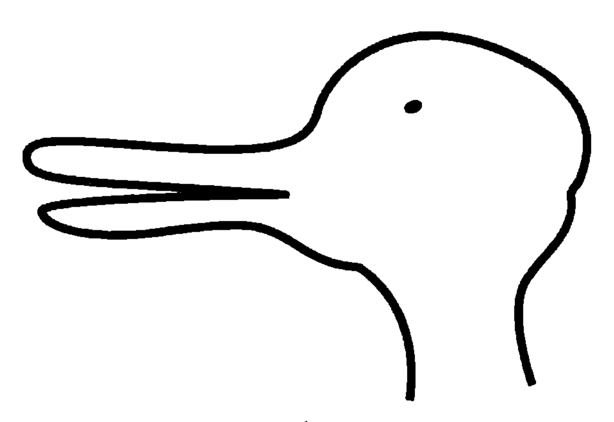
اشتملت الطريقة العلمية على استخلاص دروس منهجية من نموذج ناجح لممارسة علمية، رُبط غالباً بأعمال نيوتن. ولدى المقارنة بالأزمنة السابقة، اعتمدت الفكرة التوجيهية على أمثلة عن نظريات جسَّدت النجاح، ولذلك كان الهدف استخراج المكوِّن الفاعل، مثلما هو، من هذا النموذج. لكن لم يتمَّ التوافق قط على ماهيَّة هذه الطريقة العلمية بالضبط.

أبطل كتاب The Structure of Scientific Revolution الافتراضات التي بُنيت عليها نظريات الطريقة العلمية. إذ تخلَّى عن المفهوم القائل إنَّ التقدُّم العلمي تراكمي، في حين رفض الفكرة القائلة إنَّ تفسير كيفية وصولنا إلى ما نحن عليه الآن هو ما شكَّله فهم تطوُّر العلم. الأمر الذي على المحكِّ في وصف «توماس كون» ليس مفهوم التحامل والتحيُّز بصفتهما عائقَين أمام التطوُّر العلمي، وإنما عواقب التعامل مع النظريات العلمية من منظور البِنى التصوُّرية لفهمنا للموضوعية. تحدِّد هذه البِنى التصوُّرية، التي سمَّاها «توماس كون» «النماذج الفكرية» [البارادیمات]، أو تقيِّد الخيارات الفكرية المتاحة والاستراتيجيات التي يرجَّح أن تكون واعدة. وتحدِّد «النماذجُ الفكرية» المصطلحات المناسبة، وتقرِّر اتِّجاه البحوث التالية. ويجري جلُّ النشاط العلمي – أو «العلم العادي» بحسب مصطلحات «توماس كون» – ضمن هذه القيود، على الضدِّ من الرأي السابق

الـذي افترض من الناحية الفعلية أنَّ التطوُّر العلمي خالٍ من القيود. سـبق مؤرِّخو العلوم على نحو متزايد «توماس كون» في رفـض الـرأي السـابق في الواقع، بخلاف جلِّ الفلاسـفة، ونقل كتاب The Structure of Scientific Revolution المسـائل إلى مجـال أرحب، فأخرجها من الحيِّـز الضيِّق لمؤرِّخي العلوم المتخصِّصـين. كـما سـبق مؤرِّخـو العلـم «توماس كـون» إلى الإقـرار بمسـألة التحـوُّل من مخطَّـط تصـوُّري إلى آخر، وإن كان قد قدَّمها في التفكير في العلوم. بناء على وصف «توماس كون»، فإن هذا التحوُّل ليس متقطِّعاً فحسـب- باعتبار عدم وجود مسـار من النموذج الأصلي السـابق إلى اللاحق- وإنما غير قابل للقياس أيضاً. المراد من ذلك أنْ ليس ثمة انتقال بين النموذجَين الفكريَّين.

يسـتخدم «تومـاس كُـون» تشـبيهَ «تحويـل جشـطالْتي» (Gestalt Switch) لمراعـاة التحوُّل من نموذج صالح إلى آخر. في علـم النفس الجشطالتي، يفسَّر التعرُّف البصري بأنَّه وظيفة القـدرة العقليـة التـي تولِّـد الصـورة، والتي تبني الأشـكال والصـور بناء على ما كان خطوطاً منفصلـة لولا ذلك. توجد تفسـيرات بديلة للتجارب التصوُّرية حين يتأرجح العقل بين البدائل، لكن لا يمكن معايشة التفسيرات المختلفة في الوقت عينـه بحكم طبيعة علم النفس الجشـطالتي. مـن الأمثلة على ذلـك صورة «البطَّة-الأرنب» التي إمَّا أن تُـرى بطَّةً أو أرنباً،

إذْ لا يمكن رؤية كلتا الصورتين في الوقت عينه:



جادل «توماس كون» بأنَّ «الثورة الكوبرنيكية»- أي التحوُّل من فرضية مركزية الأرض إلى مركزية الشمس في الكون- جسَّدت تحوُّلاً تشبيهياً؛ إنَّها ببساطة مسألة حلولِ نظريةٍ محلَّ أخرى، إلا أنَّنا نرى الكون فجأة بشكل مختلف تماماً. تغيَّرت صورة العالم في نظرنا وتغيَّر مكاننا. يُقرأ وصف توماس أحياناً بطريقة تجعل الانتقال من نموذج صالح إلى آخر شبيهاً بتحوُّل من دين إلى آخر عوضاً عن التحوُّل إلى شيء يمكن الدفاع عنه بالمنطق والدليل. بل إنَّ «توماس كون» نفسه استخدم هذا التشبيه، لكن يُزعَم أنَّ استخدامه كان وسيلة لتصوير تجربة الانتقال من نموذج صالح إلى آخر، لا كشيء صُمِّم لتسليط الضوء على كيفية حدوث تغيُّرات في محتوى العلم. توجد بالتأكيد تحوُّلات في النماذج لا تعكس

الموضوعية وهي أشبه بالتحوُّل من دين إلى آخر، لكنَّ النماذج التي وصفها «توماس كون»، وهي قصص نجاحات العلوم الفيزيائية، ليست من هذا النوع بالتأكيد. إنَّ الانتقال من الكونيات الأرسطية إلى النيوتنية ثمَّ إلى الآينشتاينية تتابعٌ له تعليل منطقي واضح على صعيد الموضوعية، في حين لن يكون انتقالٌ في الاتِّجاه المعاكس -مثلاً- كذلك.

ومع ذلك، تبقى مشكلة عدم التوافق في القياس ماثلة، وهذا أكثر المزاعم إثارة للجدل في وصف «توماس كون». وهو زعم ينطوي على أشدِّ العواقب أثراً في الموضوعية. المشكلة العامَّة أنَّه متى عدَّ المرء تلك التفسيرات مدفوعة أو موجَّهة نظرياً، يلزمه القبول بالفروق بين تلك التفسيرات، وربَّما تنجم عن ذلك فروقات فيما يُعَدُّ دليلاً، وفيما يُعَدُّ إثباتاً، وفيما يُعَدُّ تفسيراً مُقنعاً. إنَّ ملاءمة النظريات مسألة يجب تقييمها من منظور الإجراءات التي أملاها النموذج الصالح. وعندما تتغيَّر النماذج الصالحة، تتغيَّر تلك الإجراءات. والنتيجة هي انعدام وجود مجموعة مطلقة من المعايير لمقارنة كلِّ النظريات المتعارضة. وكان على «توماس كون» القبول في مرحلة ما بأنَّ الاستعاضةَ عن نموذج صالح لهي مسألةُ بِنى تصوُّرية متعارضة، لأنَّ ذلك هو ما يحفز الاستبدال. لكن ما الشيء الذي نستنبطه من فكرة البنى التصوُّرية المتعارضة؟ ذلك أننا إذا كنَّا لا نستطيع استنباط شيء، فكلُّ ما لدينا هو

آراء شاملة يحلُّ أحدها محلَّ الآخر لأيِّ سبب كان.

سعى «توماس كون» لإبقاء هذه المسائل ضمن أُطر التقييم الداخلي، مجادلاً أنَّ النموذج الصالح وهو يتطور متجاوزاً مرحلة معيَّنة، قد يتسبَّب في انحرافات، أي: سيخفق على نحو متزايد في التوفيق بين الظواهر من جهة وبين المبادئ النظرية الرئيسة والتجريبية للنظرية من جهة أخرى. وعندما تبلغ الانحرافات مرحلة معيَّنة، يقال إنَّ النموذج الصالح دخل مرحلة أزمة. الشيء المميَّز في مرحلة الأزمة هو بدء العلماء بالبحث عن بدائل خارج النموذج، مشكِّكين عادةً في الافتراضات الرئيسة للنموذج الصالح القائم، ليتوصَّلوا في أثناء ذلك إلى نموذج صالح منافس.

تجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور على صعيد المسائل المتَّصلة بالموضوعية. الأمر الأوَّل: أنَّ الاستعاضة عن نموذج صالح بآخر، بحسب وصف «توماس كون» ليس عملية أبديَّة. يُحتمل أن يكون نموذج ما جيداً، إذا جاز التعبير، في حلِّ كلِّ المسائل التي صُمِّم ليحلَّها. في هذه الحالة، يكون النموذج الصالح ناجحاً، ويبقى سمة مكتملة ودائمة للفهم العلمي. وضرب «توماس كون» على ذلك مثالاً بعلم البصريات الهندسي في القرن التاسع عشر أنَّه نموذج صالح ناجح، لأنَّ كلَّ المسائل التي صُمِّم النموذج لحلِّها قد حُلَّت، ووصل

تطوُّر النموذج إلى نهايته.

الأمـر الثـاني: أنَّ الرأي التقليـدي حاز صفـةَ الموضوعية بافتراضـه مـن الناحيـة الفعليـة أنَّ القضيتـين الوحيدتـين في مقارنـة النظريـات العلميـة همـا الملاءمـة التجريبيـة والقدرة التفسـيرية (التي غالباً ما تُعدُّ مسـاوية للقـدرة التكهُّنية). بيد أنَّ ما تسـلِّط الثوراتُ العلمية عليه الضوء تطوُّرٌ علمي رئيس وجـذري يمكن أن ينشـأ عن الحكـم بأنَّ الأسـئلة المطروحة خاطئة حتَّى تلك النقطة، وعن طلب أسـئلة أخرى. الواضح أنَّ الموضوعيـة بجانب تلك النقطة إذا لم يطرح المرء الأسـئلة الصحيحـة. صحيح أنَّ ثمة بعض أوصـاف للطريقة العلمية التـي تصحِّـح فيهـا الإجـراءات المنهجيـة الصحيحـة ذاتهـا تلقائيـاً: ففيـما هي إجـراء في ذاته كالاسـتقراء- اسـتخلاص فرضيـة عامَّـة مـن مراقبة حـالات إفراديـة- وأنَّـه لا يضمن التوصُّـل إلى النتائج الصحيحة، سـتزال الأخطـاء آخر الأمر بتطبيق الإجراء بشـكل متكرِّر. لكن ليست ثمة وسيلة يُفضي مـن خلالها التطبيـقُ المتكرِّر للإجراء إلى الأسـئلة الصحيحة، لأنَّ الإجـراء عالـق في أسـئلة معيَّنـة. وأيُّ وصـف مُـرْضٍ للموضوعيـة يتعـيَّن أن يراعي العوامل المعقَّـدة التي تظهر في العلـوم في مراحل تطوُّرها المتنوِّعة: أسـئلة عـن قضايا مهمَّة مثل ما يعدُّ تفسـيراً مثلاً وما يُعدُّ دليلاً. وهذه الاختلافات لا تقوِّض في ذاتها الموضوعية.

الأمـر الثالـث: أنَّ أوصـاف التطوُّر العلمـي التي ركَّزت على المخطَّطات التصوُّريـة غداة صدور كتاب The Structure of Scientific Revolution اقتـصرت عـلى استكشـاف ما تعنيه الموضوعية في حالة المعايير الداخلية لتحديد حسنات برنامج بحثـيٍّ علميٍّ ما. مثال ذلك، حين أراد فيلسـوف العلوم إمرا لاكاتـوش (Imre Lakatos) تنقيـح المعايـير الداخليـة بتحديد دقيـق ومفصَّل للفارق بين البرامج البحثية التقدُّمية والبرامج البحثيـة المتدهورة. أراد معالجة مسـائل تقييمية دون الرجوع إلى معايـير تخـصُّ مشـاريع مختلفـة تمامـاً. أحـد المعايـير التي رفضهـا لاكاتوش و«توماس كـون» ذلك المعيـار الذي دافع عنـه بوبـر، وهـو الإبطـال. تعامل بوبِر مـع الإبطال عـلى أنَّه مسألة مطلقة: إذا اقترح شخص نظرية ووجد دليلاً يناقضها، يتعيَّن التخلِّي عن النظرية. لكن متى أُخضعت حالات تطوير ناجحة لنظرية في تاريخ العلوم لفحص دقيق، سـيتبيَّن بسرعة أنَّ ذلك ليس مسـاراً واعداً دائماً يلزم سـلوكه. سـبق أن عاينَّا حالة غاليليو بشـأن مقولات مركزية الشـمس. إذا كان يُنظر ببسـاطة إلى العلم بأنَّه مسـألة مقارنة نظريات متعارضة بأدلَّة قاطعـة، فقد أظهـر موضوعيته؛ وبصفته وصفـاً للعالم، يصير مثـالاً في الموثوقيـة. لا شـكَّ أنَّ هـذه التعقيـدات الناجمة عن بواعـث المخطَّطـات التصوُّرية تقوِّض هذه الصـورة، لأنَّ ما يُعدُّ دليلاً مناسـباً مثلاً ربَّما يكون شـيئاً لا يمكن البتُّ فيه إلا

بواسطة النظرية موضعِ المساءلة. فقد عُدَّت حالات المدِّ قبل القرن السابع عشر غير ذات صلة بمسألة ما إذا كانت الأرض تتحرَّك على سبيل المثال، في حين كانت جزءاً حاسماً من دليل في نظر غاليليو وديكارت ونيوتن. لكنَّ هذه التعقيدات الإضافية لا تقوِّض الموضوعية، ولكن تنبِّهنا إلى حقيقة أنَّ الموضوعية ربَّما تكون معتمدة على السياق بطرائق متنوِّعة.

الفصل السادس

هل يمكن تمثيل الأشياء بموضوعيَّة؟

رأينا أنَّ بالإمكان تمييز مكوِّنين في المعرفة: المبرِّر والحقيقة. تندرج الموضوعية تحت المبرِّر لا الحقيقة. ويتضح -على أي حال- أنَّ المبرر ليس أمراً مباشراً بالقدر الذي قد يبدو عليه لأول وهلة. ونشير على الخصوص إلى أنَّ الفكرة القائلة إنَّ الموضوعية مجرَّد مسألةِ عرض معتقد أو نظرية على الدليل، ورفضِ هذا المعتقد أو النظرية إذا عارضهما الدليل ليست فكرة قابلة للتطبيق في حالات كثيرة، منها الحالات التي فيها الكثير من العناصر الجوهرية؛ عناصر يُعتمَد عليها في تقييم المزايا المناظرة للنظريات الشديدة الاختلاف. ويتعيَّن تعديل الموضوعية بناء على ذلك لأخذ هذا التعقيد الإضافيَّ في الحسبان.

لكن ربَّما تكون ثمة طريقة أخرى للتفكير في الموضوعية؛ طريقة تتلافى هذه التعقيدات بتجاوز المسائل المتَّصلة بالمبرِّر، وتركِّز على ما قد يُعدُّ الهدف الإيجابي للموضوعية، وهو

تمثيل دقيق للعالم. نظر كثير من الفلاسفة إلى هذه المسألة على هذا النحو، ولو في العقود الأخيرة على الأقلّ. إذا سلكنا هذا المسار، الاقتراح هو أن نفرِّق بين النظريات الموضوعية والنظريات غير الموضوعية بدلالة تلك النظريات التي تمثِّل الواقع مثلما هو وبدلالة النظريات التي تُخفق في ذلك. إذا أمكننا النظر إلى الموضوعية من منظور غير سلبي، كالتجرُّد من التحيُّز أو التحامل، ولكن من منظور إيجابي كتوافق النظريات مع ماهيَّة الأمور حقيقة، تصير في حوزتنا أداة تدقيق خارجي في نظرياتنا، عوضاً عن التدقيق الداخلي.

لكن لا بدَّ أن نسأل أنفسنا هنا ونحن نحاول القيام بذلك عمَّا إذا كان الذي نتكلَّم عليه فعلاً هو الحقيقة لا الموضوعية، لأنَّهما ليسا شيئاً واحداً، إذ يمكن أن يتوصَّل المرء إلى نظريات صحيحة بطريقة غير موضوعية. في الواقع، يمكن أن يتوصَّل المرء إلى الحقيقة بالصدفة المحضة. وبالعكس، فالنظريات الموضوعية ليست صحيحة بالضرورة، إذ إنَّ تاريخ العلوم مليء بأمثلة على صياغة موضوعية لنظريات والدفاع عنها، ليتبيَّن لاحقاً أنَّها خاطئة، ويُستعاض عنها بنظريات أخرى. لا يمكن عدُّ الموضوعية ضماناً للحقيقة بقدر ما لا يمكن عدُّ الحقيقة حصيلة الموضوعية. ومن ثمَّ، فأيُّ نظرية تمثِّل الأمور مثلما هي تعد نظرية صحيحة، لكنَّ ذلك لا يستتبع أن تكون موضوعية.

كما لا يمكن القول ببساطة إنَّ النظريات الموضوعية نظريات تنشد الحقيقة. فكلُّ نظرية تنشد الحقيقة بالمعنى التافه للكلمة؛ أي أن الشخص حين يقدِّم نظريةً فإنه يقدمها على أنَّها نظرية صحيحة، وفي حين تكون صياغة بعض النظريات معتمدة على إجراءات صحيحة تكون الأخرى بخلاف ذلك. تتيح الموضوعية وسيلة معيَّنة لمتابعة البحث؛ بحث يقتضي قدراً من اللامبالاة في الحكم على نحو ربَّما يتعارض مع حاجاتنا ورغباتنا. كيف صارت هذه المقاربة على هذا القدر من الأهمية، وما علاقتها بالحقيقة؟

الموضوعية كبديل عن الحقيقة

احتلَّت الموضوعية محلَّ الصدارة في أواخر القرن السابع عشر ومستهلِّ القرن السابع عشر. لكنَّ ذلك لا يعني أنَّها لم تكن محلَّ تقدير ونقاش قبل ذلك. بيد أنَّها اضطلعت بدور محوري في ذلك التاريخ. تبلور الفهم الحديث للموضوعية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ونشأ في سياق اهتمام جديد بالتبرير. وقد اضطلع التبرير تقليدياً بدور مركزي في توصيفات المعرفة. ولاتزال المعرفة تعرَّف منذ أيام أفلاطون بأنَّها اعتقاد صحيح مبرَّر. إذا كان يجوز القول إنَّنا نعرف شيئاً، فيتعيَّن أنَّنا نؤمن به، فلا يمكن القول إنَّنا نعرف شيئاً إذا كنَّا لا نؤمن به. زد على ذلك أنَّ الاعتقاد لا بدَّ أن يكون صحيحاً،

فلا يمكن القول إنَّنا نعرف شيئاً باطلاً.

لكنَّ التفاعل بين المبرِّر والحقيقة معقَّد. إذا أمكن التثبُّت من صحَّة معتقد سلفاً، وكانت مهمَّتنا تقدير المبرِّر المطلوب لهذا المعتقد، سيكون لدينا هدف ما لتبريرنا إذا جاز التعبير. لذلك، اعتقد علماء اللاهوت المسيحيون مثلاً في القرنين السادس عشر والسابع عشر بوجود حقائق تُثبِّت منها بتوليفة من تفسيرات إنجيلية والمنطق والتعليم التقليدي بشأن موقع الأرض في الكون: إذ عُدَّت الأرض ثابتةً في المركز. وزعمت الكنيسة أنَّ نتائج عمليات المراقبة أو النظريات العلمية التي أشارت إلى خلاف ذلك أخفقت ببساطة في مهمَّة التوفيق بين نتائجها والحقيقة المثبَتة. لكنَّ استراتيجية التوفيق هذه أخفقت إخفاقاً ذريعاً في النصف الأوَّل من القرن السابع عشر. فلم تعد حقيقة العقيدة التقليدية مسلَّماً بها سلفاً، وجرى التحوُّل عن المعرفة بصفتها صورة يُجتمع عليها إلى نماذج أكثر انفتاحاً لتحقيقات قائمة على المراقبة والتجربة.

إذا لم تُتَح الحقيقة بشكل مستقلٍّ، كشيء تقارَن به استنتاجاتنا العلمية، يصبح التبرير مختلفاً للغاية، لأنَّ إجراءات التبرير التي تعمل نظريتنا وفقها في حاجة إلى تسويغ داخلي الآن. لكنَّنا نصادف هنا مشكلة فلسفية عسيرة. فمن ناحية، يتعيَّن أن يكون التبرير مدفوعاً بالحقيقة بطريقة

ما إذا كان المـراد أن يكون صحيحاً في المقام الأوَّل. ولتصوير ماهيَّة التبرير، وما نريده منه، علينا أن نحصر ما نسمِّيه تبريراً. ومـا لم نجد طريقة لإعطاء الحقيقة دوراً مسـتقلاً تلعبه بحيث تحرِّك التبرير أو توجِّهه، لن نقدر على تمييز التبرير الحقيقي عن التبرير الشـفهي الزائف. في النهاية، ثمـة طرائق كثيرة يمكننا السـعي عبرها لتبرير نظرية: ربَّما نشـير إلى ثقـل التقليد الذي يدعمهـا، وإلى حداثتهـا، وإلى ملاءمتهـا لأمـور أخرى نؤمن بهـا، وإلى نفعها، وغير ذلك. أما الخطر الذي يتهدَّدنا إذا تركنا التبرير مجرَّداً من الحقيقة فكامن في أنَّ ما نسـمِّيه تبريراً سيتغيَّر بدرجة كبيرة، وربَّما يشمل معايير ليست حتى إدراكية بالمعنى المطلوب؛ وربَّـما تطلَّب إيماناً، وموافقـة مرجعية اعتباطية ما، وما إلى ذلك.

إذا كانت الحقيقة لا توجِّـه التبرير الذي نقدِّمه لنظرية ما، فكيـف نتجنَّب التبريـرات غـير ذات الصلة أو غير المناسـبة إدراكياً؟ المشـكلة هي أنَّنـا حين لا يكون لدينـا حقيقة متاحة مسـبقاً يتعيَّن علينا أن نوفق بينها وبين تبريرنا، وهكذا يصبح التبرير كلَّ ما في حوزتنا، ومع تساوي الأمور الأخرى، يكون هدفنـا النظرية التي تتمتَّع بأقوى تبرير. لهذا الهدف مضمون، وهـو مفتـوح على التقييـم، بصرف النظـر إن كان مجـرَّد زعم باطـل في حـالات معيَّنـة، مقارنـة مثـلاً بفكرة أنَّنـا نهدف إلى نظريات صحيحة، والواقع بخلاف ذلك. لقد جادل بالتأكيد

عـدد مـن الفلاسـفة انطلاقاً مـن بواعـث كهـذه: أنَّ الحقيقة اعتقاد مبرَّر. وينبغي القول إنَّ هذه الحقيقة والمبرِّر ليسـا شيئاً واحـداً. لكنْ، ليس المراد من ذلك القول إنَّ علينا فهم التبرير بناء على مدى ضمانه للحقيقة: فللتبرير صفة قائمة بذاتها، ولا يمكن تحليله بدلالة الحقيقة. فإذا تسـاءلنا عمَّا إذا كانت نظرية ما صحيحة في سـياق علمي مثلاً، يجـب أن يكون لدينا تبرير للتمسُّك بتلك النظرية. ولا شيء يمكننا فعله عند التثبُّت من صحَّـة النظرية سـوى التثبُّـت من ماهيَّة تبريرهـا، حين يُحكَم عـلى هذا التبرير بنـاء على ما اعتُمد كمعايـير تبرير لنظرية من ذلـك النـوع، وتزعم ذلـك الزعم. ليـس للحقيقـة دور هنا: فالتبريـر هـو كلُّ شيء، ويظهـر الآن أنَّـه يقـدِّم لنـا التوجيـه الوحيد لتحديد النظريات التي يجدر بنا تفضيلها.

باختصـار، لا يمكـن للحقيقـة أن تتيـح توجيهـا إدراكياً للتبريـر، لأنَّنا لا نسـتطيع معرفة النواحي التـي لا تكون فيها الحقيقـة معتمدة على التبرير. وبوجـه عام، الشيء الذي نريده مـن التوجيه الإدراكـي شيء يضمن ألا تكـون الدواعي غير ذات الصلـة أو غير المناسـبة ما يحـدِّد اتِّجاه التبريـر. إذا كانت الحقيقـة لا تتيح توجيهاً إدراكياً عامَّاً في العلم، يتعيَّن علينا أن ننشـد من الحقيقة أمراً مختلفاً. المشـكلة مع الحقيقة في ذاتها أنَّ الوسيلة الوحيدة التي يمكن للحقيقة من خلالها تقديم توجيه إدراكـي هي بإتاحـة هدف ما يتعيَّن أن تنشـده المقولة، بيد أنَّ

الهـدف لا يُحدَّد قبل المقولـة. الأمر الذي نحتاج إليه في المقابل شيء يوجِّـه المقـولات بالحرص على أن تبدأ وتسـير بالطريقة الصحيحة، عوضاً عن أن تنتهي بالطريقة الصحيحة.

الـذي حصل أنَّ الموضوعية حلَّت في القرن السـابع عشر محـلَّ الحقيقـة في دور الموجِّـه الإدراكـي. إذا كانـت الحقيقـة وجَّهـت المقولـة بإظهار أيـن ينبغي أن تنتهـي المقولات، فقد سلكت الموضوعية المسار المعاكس، مقيِّدة كيفية بدء المقولات وسيرها. وعبر هذا المفهوم المبتكَر حديثاً للموضوعية، حيث اضطلعـت المقولـة القانونيـة بالـدور الوحيد والأهـم، بات التوجيـه الإدراكي المطلَب اليوم. لقد عدَّت الموضوعية قادرة على الاضطلاع بهذا الدور عن طريق صفات الحياد، والتجرُّد من التحامل، وعدم التحيُّز، وعدم التعصُّب.

وبموجـب طريقـة التفكـير هـذه، فـإنَّ الموضوعيـة أمـر منفصل تماماً عن الحقيقة. لكنَّ القلق قد لا يفارقنا لاسـتحالة انفصالهما بالكلِّية، وقد سـعى فلاسفة وغيرهم لإيجاد صلة ما بينهما. في الحقيقة، نلاحظ منذ القرن الثامن عشرة انصرافاً عن فهم سلبي للموضوعية بأنَّها مجرَّدة من التحامل أو التحيُّز، إلى الفكـرة الإيجابية بـأنَّ الموضوعية تقوم على تمثيـل دقيق. ومع أنَّ التصوُّر السـلبي يُبعد الموضوعية عن الحقيقة، فإنَّ التصوُّر الإيجـابي يجمـع بينهـما في تداخل واضـح، إذ يمكـن النظر إلى

التمثيل الدقيق من منظور الحقيقة ومن منظور الموضوعية.

التمثيل الدقيق

تعمَّقت لورين داستون (Lorraine Daston) وبيتر غاليسون (Peter Galison)، عبر كتابهما Objectivity، في معاينة كيفية تطوُّر مفاهيم الموضوعية العلمية المتصوَّرة بأنَّها تمثيل دقيق، في القرنين الماضيَين. ركَّز المؤلِّفان على الأطالس العلمية، التي تضمَّنت كتباً تصف النباتات مع أدوات مساعِدة لتحديدها كالمفاتيح النباتية والرسومات التخطيطية الموضحة لخصائصَ مميِّزة للنباتات المختلفة، و[تضمنت كذلك] كتباً تحوي رسومات تشريحية، وخرائط النجوم، وأطالس القمر، وعروضاً متنوِّعة لعمليات فيزيائية كالتفاعلات المسجَّلة في الغرف السحابية. الأمر المشوِّق في هذه الدراسة اهتمام داستون وغاليسون بمفاهيم الموضوعية الأقرب إلى تجسيد الافتراضات الفعلية المؤسِّسة للإجراءات المستخدَمة في التحقيق العلمي. لقد بحثا في عدد من البواعث العملية التي تؤثِّر في كيفية تحقيق المرء الموضوعية، والبواعث الغائبة عن المناقشات الفلسفية، التي تبيَّن مع ذلك أنَّها جوهرية في فهم ماهيَّة الموضوعية. وأهمُّ من كلِّ ذلك إشارتهما في مجال التمثيل الدقيق إلى أنَّ تحقُّق الموضوعية ليس سوى أحد البواعث التي تتعيَّن مقايضتها ببواعث أخرى. كما أشارا

إلى أنَّ الموضوعية مُكلفة: فتحقيق الموضوعية عبر السياقات المختلفة في الأطالس العلمية قد يتطلّب تضحيات في فاعلية التعليم، وحوافزه، وعمق المجال، وحتى المنفعة التشخيصية.

يمكننا تعقُّب تطوُّر أربعة آراء رائدة حيال ماهيَّة موضوعية تمثيل ما. وبرغم وجود قدر من التداخل بينها، فيوجد تسلسل زمني. التطوُّر الأوَّل هو فكرة الموضوعية التي تصوِّر وتُظهر أمراً مخفيَّاً في الطبيعة، فتزيل كلَّ السمات الطارئة الصرفة أو العابرة للأشياء لتمثيل طبيعتها الأساسية، وهي شيء محجوب إذا حصرنا اهتمامنا في عيِّنات محدَّدة. لندرس الأطالس التشريحية. لا تُظهر الهياكل العظمية المصوَّرة عيوباً في العظام، أو أيَّ علامات شيخوخة كانت ستظهر في هيكل عظمي فعلي مثلاً؛ وفي صور النباتات التوضيحية أيضاً، حيث تمثَّل أصناف النباتات في رسوم توضيحية لما تُعدُّ أنواعاً مثالية من الناحية الفعلية. كان غوته؛ الشاعر والكاتب المسرحي والطبيعي، أحدَ أشدِّ المدافعين عن هذا التصوُّر الأوَّل، ساعياً إلى كشف أمثلة أصلية نشأت عنها كلُّ الأصناف الموجودة. لقد سعى على صعيد التشريح «إلى صورة عامَّة تضمُّ نماذج جميع الحيوانات كمثال محتمل»، مشيراً إلى «استحالة استخدام حيوان معيَّن كمستند لمقارناتنا؛ فلا يمكن لشيء خاصٍّ أن يكون بمثابة نمط للعامِّ». وبالمثل، جادل في وصفه لتغيِّر مظهر النباتات الصادر عام 1790 بأنَّه

لتصويـر الظاهرة الصرفـة، إذ «يتعيَّن على العقـل البشري أن يثبِّت المتغيِّر تجريبياً، ويقصي الطارئ، ويزيل الشوائب، ويفكَّ العقـد ويكشـف المجهـول». لا تصـوِّر رسـومات النباتـات التوضيحيـة أوراقـاً أكلتها الديـدان، أو التشـوُّهات الخلقية، أو السـمات الكامنة أو غير مكتملة التطوُّر. الهدف هو تصوير الشـكل الكامـن لأصنـاف النباتات، وليـس أصنافـاً معيَّنة. والغايـة من الرسـومات التوضيحية تمكين المـرء من التعرُّف عـلى المنتسـبين إلى الأصنـاف الموصوفـة. ولا يمكـن للمـرء تصويـر صنف بالطبع، لكن يمكنه تصوير عيِّنات وحسـب. ومن ثمَّ، فما يراد تمثيله يظهر آخر الأمر كعيِّنات مثالية. النقطة المثـيرة هنا أنَّ الذي يجعل العيِّنة المثالية أكثر موضوعية من أيِّ صنف معيَّن قد يختاره المرء، ليس مسـألة الشـبه، بناء على هذا التصـوُّر، وإنَّما مسـألة تصوير جوهر النبتة. الـشيء «الدقيق» في التمثيـل الدقيق ليس مظهر الحقيقـة، وإنَّما الدقَّة في تصوير العناصر الرئيسة.

ربَّما تكون وسائل التمثيل هذه أنفع من أيِّ وسيلة أخرى؛ وربَّما تكون منفعتها التعليمية أكبر من منافع الوسائل الأخرى مثـلاً. بيد أنَّ المشـكلة في تمثيل نبتة بدلالـة عيِّنة نموذجية هي في تحديـد إن كان يليـق الحديـث عن ذلك بأنَّه تمثيـل دقيق أو موضوعي. توضح داستون وغاليسـون المسألة بطريقة رائعة باستعراض حالة الفيزيائي البريطاني آرثر ورثينغتون (Arthur

Worthington)، الـذي أجرى بين أواسـط سـبعينيات القرن التاسـع عشر وتسـعينيات ذلـك القرن عـدداً مـن التجارب عـلى شـكل القطـرات في أثنـاء سـقوطها وارتطامها بسـطح مستوٍ. رسـم أولى رسـوماته التوضيحية اعتماداً على الصورة التي ارتسـمت في شـبكية عينه عند مشـاهدة سـقوط القطرة بواسـطة ومضـات ضوئيـة سريعـة. أظهر الـرذاذ تماثـلاً تامَّاً جميلاً، لكنَّه أظهر ذلك بسـبب تجاهل الرذاذ غير المنتظم وغير المتماثل في أثناء التسـجيل، بغرض إعداد الرسـم التوضيحي، ذلك أنَّه لا يمثِّل الظاهرة. وعندما بدأ ورثينغتون باسـتخدام الصـور الفوتوغرافية في تسـعينيات القرن التاسـع عشر، غيَّر موقفـه فجـأة لأنَّ الصـور لم تُظهـر التماثـل الذي كان شـديد الحرص على تصويره سـابقاً. وردّاً على ذلـك، اعتمد مفهوماً ثانيـاً للموضوعيـة، وهـو الموضوعيـة «الميكانيكيـة»، حيـث يجـري الالتفاف على الإرادات الفاعلـة البشرية، التي حوَّلت الظاهـرة إلى شيء مثالي من الناحية الفعلية، لمصلحة شيء غير خاضع لتأثيرات خارجية.

نلاحظ تحوُّلاً هنا من فكرة أنَّ الموضوعية تقتضي منَّا تجاوز المظاهر وتصوير الحقيقة الكامنة إلى فكرة أنَّ ما علينا تصويره هو المظاهر تحديداً، لأنَّ أيَّ شيء سوى «مجرَّد» المظاهر يتخطَّى ما يمكننا تحديده بموضوعية. في الواقع، المسـألة ليسـت بهذا الوضوح دائماً فربَّما يمكن في حالات عديدة اسـتخدام مظهر

لتوليـد آخر. مثال ذلك، سـعى فرانسـيس غالتـون (Francis Galton) إلى اكتشـاف صـور نموذجية أصلية لعلم الفراسـة، بالتقـاط أعـداد هائلـة مـن الصـور الفوتوغرافية لـرؤوس، ووضعها فوق بعضها لتشـكيل صورة مركَّبة رأى أنَّها تصوِّر العناصر الرئيسـة لنوع عرقي أو اجتماعي معيَّن. المشـكلة هي وجود عنصر اعتباطي في ذلك وعنصر اختيار مقصود- يختار المـرء تلك الصور التي يركِّبها فوق بعضها على سـبيل المثال- ويمكن عدُّ ذلك تحيُّزاً.

ثمـة مسـألة أكثر إلحاحاً وهـي كيف يمكـن للموضوعية الميكانيكية أن تكون «موضوعية» بحسـب شروطها. الجواب هـو أنَّها تخفق في استـيفاء معاييرها الخاصَّـة. لا يقتصر تحديد الصـورة عـلى الإضاءة وضبـط البـؤرة وطائفة مـن العوامل الأخـرى، إذْ بـدا واضحـاً منذ القرن التاسـع عشر، ولاسـيَّما في إنتـاج الصـور المجهريـة، أنَّ بالإمـكان تطويـر لوحتـين فوتوغرافيَّـين معرَّضتـين لظـروف إضـاءة متطابقـة لإنتـاج صـور مختلفة تماماً. يتجلَّى ذلك في حالـة الصور الفوتوغرافية التشريحيـة مثـلاً، إذ تبرز الهيـاكلُ الدقيقَ كالأغشـية في صور وتغيـب في أخـرى. زد على ذلـك أنَّ تقنَّيات المـرء كلَّما كانت أكثـر حساسـية، زادت إمكانيـة التقاطهـا لجزئيـات الغبـار، والمعاناة من عيوب في اللوحة المعدنية وما إلى ذلك. يمكن أن تكون ظروف الإضاءة سـبباً للمشكلات، وكذلك الظروف

التـي لا يمكن السـيطرة عليهـا، مثلما في أطالـس القمر. وقد خلـص العـالم الفـذُّ في تطويـر التصويـر المجهـري ريتشـارد نيوهـاوس (Richard Neuhauss) آخـرَ حياتـه المهنية الطويلة إلى القول «لا يمكـن لصورة فوتوغرافية أن تكون موضوعية إلا إذا التقطهـا مصوِّر مجهري صـادق موهوب ملتزم بقواعد الفنِّ، ويتمتَّع بكثير من الصبر والمهارة».

ثمة خطوة إضافية أخرى يمكن القيام بها في سياق مفهوم معتـدل للموضوعيـة. إذا لم تسـتطع الموضوعيـة الميكانيكيـة تحقيق مُثُلها الخاصَّة في التمثيل التصويري الدقيق، فربَّما تكون المشـكلة في فكرة وجود شيء صوري أصلاً. إنَّها الخطوة التي قام بها بعض الإيجابيين المنطقيين، وهي تسـير في الاتِّجاه الذي أسـمته داسـتون وغاليسـون «الموضوعيـة الهيكليـة». الشيء الذي سعى له الإيجابيون المنطقيون رأي لا يُعرف مصدره. إذ رأوا أنَّ لـكلِّ نظرية علمية حقيقيـة بالفعل جوهراً موضوعياً يمكن إظهاره بإزالة العناصر المنظورية التي نسـتخدمها عادة في تأطـيره. هـذه ليسـت مقاربة جديـدة تماماً، فقد اسـتغنت علاجات الهندسة الميكانيكية عن التمثيلات البصرية بالكامل (المخطَّطات الهندسـية في هذه الحالة)، على أساس أنَّ الهندسة تعتمد على إرادات فاعلة استشـعارية لفهم الصلات، في حين يجب ألا تعتمد التمثيلات الحقيقية على شيء يعول على سمات طارئة لتشريحنا، أو فيزيولوجيتنا، أو نفسيتنا. في الحقيقة، كان

كتـاب Analytical Mechanics (1788) للاغرانـج (Lagrange) في علـم الميكانيكا الحديثة أوَّل كتاب تباهى بعدم احتوائه على تمثيلات صورية (مخطَّطات هندسـية في هذه الحالة). لكن ثمة مسألة وهي تحديد إن كان تأطير لاغرانج الجبري تمثيلاً أشمل للنظرية أم مجـرَّد صياغة بديلة لتمثيل هندسي. بعبارة أخرى، لم تتَّضح الأسـباب التي تُوجب ربط التجرُّد بعمومية أكبر في المسائل المتَّصلة بالتمثيل الدقيق.

توجـد مسـألة عسـيرة وملحَّـة، وهـي حقيقة أنَّ دراسـة أكثـر التخصُّصات العلمية مسـتحيلة دون تمثيـلات بصرية، سـواء أكانـت خرائط نجميـة، أم أطالس تشريحيـة، أم صوراً مجهريـة، أم نباتـات. والقـول إنَّ الموضوعية ممكنـة فقط دون هـذه التمثيلات يعني سـوء فهـم الموضوعيـة وتصوُّرها أنَّها شيء مجـرَّد من الأحـكام. وبعد أن يقبل المرء بـأنَّ الموضوعية مجـرَّد مسـألة حكم، تصبـح القضية كيـف يمكـن أن تتحقَّق الموضوعية في الحكم.

جادل داسـتون وغاليسـون بـأنَّ ثمرة النقاشـات المتَّصلة بالتمثيـل الدقيـق هي انتقال إلى ما سـمَّياه «الحكـم المدرَّب». عـادة ما يكون التمثيل في العلـوم المعاصرة ناتجاً عن عمليات بالغـة التعقيـد كالصـور المجهريـة الإلكترونيـة أو تصويـر حقـل مغناطيـسي، ويصبح موضوعيـاً عبر معالجـةٍ أو تنقيحٍ

لإزالـة الصور الناتجـة بطريقـة اصطناعية. ربَّما تسـاءل المرء، مـا الموضوعي في أشـكال المعالجة أو التنقيح: أليسـت نقيض الموضوعيـة؟ يعتمـد الجواب على المـراد من المعالجـة تحقيقه. تحوَّلت مسألة الموضوعية في العصر الحديث -على نحو يفوق مـا كان حاصلاً في الحقبـة الممتدَّة بين القرنين السـادس عشر والثامـن عـشر- إلى تحديـد الأحـكام الاعتباطيـة والتخلُّص منها. الأمر الذي تُظهره دراسـة داستون وغاليسون أنَّنا ما إن نخرج من مجال علم المعرفة التكهني، حتَّى تصبح الموضوعية مسـألة بالغـة الصعوبة، وغالبـاً ما تكون مـن الناحية العملية مسـألة موازنة بين بواعث متنوِّعـة ومتضاربة، عوضاً عن أن تكون مسألة تحديد معيار وحيد مطلق.

درجاتُ الموضوعية

الفكـرة القائلة إنَّ الموضوعيـة في العلوم الحديثة تقوم على التخلُّص من الأحكام الاعتباطية، خطوة نافعة تتجاوز فكرة الموضوعيـة القائمـة ببسـاطة عـلى التخلُّص مـن التحامل أو التحيُّز. وليس مردُّ ذلك عدم حاجتنا إلى القلق بشـأن التجرُّد مـن التحامل أو التحيُّز، وإنما بسـبب الحاجة إلى توليف دقيق في الانتقـال مـن تصوُّر عـامٍّ للموضوعية إلى تصوُّر مناسـب لاهتمامـات الممارسـة العلميـة. المشـكلة التـي تواجـه العلماء المدرَّبين بشـكل لائق ليست مشكلة تحامل أو تحيُّز عادة، وإنَّما

شيء متعلِّق بأنواع البحوث التي يجرونها. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان تحديد الأحكام الاعتباطية والتخلُّص منها الهمَّ الرئيس، فذلك مهمٌّ، إذ يمكن أن يطوِّر المرء إجراءات تعينه في هذا الشأن. وبالمقابل، إذا كان يُحتمل وجود توجيه عامٍّ ما حول كيفية تجنُّب المرء التحيُّز في أحكامه، فلن يكون لذلك كبير فائدة مثلاً في حالة إنتاج صور مجهرية موثوق بها، حيث لا غنى عن توليفة من تدريب تخصُّصي وخبرة ومعرفة جيِّدة بالفيزياء الميكروية. إنَّ هذا، في الحقيقة، جزء من أخلاق العلماء المعاصرين. ومثلما تشير داستون وغاليسون، اعتمد العلماء الإنكليز نموذج الحلقات الدراسية قُبَيل انتهاء القرن التاسع عشر- التي اقترحها أوَّل مرَّة علماء اللغة في الجامعات الألمانية في وقت سابق من ذلك القرن- من أجل غاياتهم التعليمية. كان الطلاب يستمعون بصمت إلى المحاضرات على نحو تقليدي، وكانت المحاضرات تُلقى بطريقة آمرة. لكن الطلاب، اليوم، يجري تشجيعهم على التعرُّف إلى مهن ومعايير تخصُّصاتهم في المختبر، وحديقة النباتات، والمرصد، والميدان، وغرفة الحلقات الدراسية. ولقد جرى توطيد معايير محدَّدة للموضوعية في تدريب الطلاب عن طريق التجربة العملية.

بعبارة أخرى، ثمة درجات للموضوعية، لكنَّ الموضوعية أمر يمكن تعلُّمه وتطويره عبر الممارسة. والتدريب المخبري

أحد وسائل التطوير في التخصُّصات العلمية التجريبية، كما أنَّ تنقيح البيانات الأوَّلية في تطبيق التقنيات الإحصائية وسيلة أخرى لزيادة الموضوعية. والمثال الآخر هو الممارسة السريرية العادية، التي تتبع قواعد محدَّدة للغاية تحكم موضوعية الإجراءات المستخدَمة. ففي حالة طلب مشورة إضافية مثلاً، يبدأ الأطباء من المربَّع الأوَّل في كلِّ مرَّة. وليس مردُّ ذلك إمكانية احتواء التشخيص الأصلي على عنصر تحيُّز أو تحامل، وإنما لأنَّ الطبيب الأوَّل ربَّما أغفل أمراً. إنَّ موثوقية التشخيص أمر يصعب تحقيقه، واتِّباع إجراءات مختلفة يعين على الوصول إلى الموثوقية المطلوبة.

إذا أهملنا هذه الناحية العملية في المسألة، سنفوِّت سمة مميِّزة للموضوعية في العصر الحديث. ونشير على الخصوص إلى أنَّ مشكلة التفكير في الموضوعية بعبارات عامَّة على سبيل الحصر، كالتجرُّد من التحامل أو التحيُّز، أنّها تشجِّع على رأي مستبدٍّ حيالها. والمثال الرئيس على هذا التصوُّر المستبدِّ ذلك الرأي الذي لا يُعرف مصدره. أحد الأمور الدافعة إلى مثل هذا الرأي تلك الفكرة القائلة إنَّ الموضوعية والحقيقة وثيقتا الصلة بطريقة تُوجب علينا النظر إلى الموضوعية على أنَّها تقرِّبنا إلى الحقيقة بشكل متزايد، إلى حين بلوغها في الحالة الحديَّة. ربَّما نفكِّر في ذلك -بداهةً- بدلالة الزيادة في دقَّة التمثيل، الذي يجري ربطه بزيادة الاقتراب من الحقيقة.

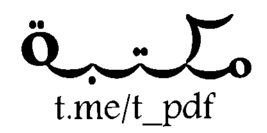
ثمة مشكلتان في هذا التصوُّر. الأولى: هي أنَّ الفكرة القائلة إننا يجري توجيهنا نحو الحقيقة مضلِّلة تماماً، فالشيء الذي يجري توجيهنا نحوه هو أفضل الإجابات عن الأسئلة التي نطرحها. ستعتمد نوعية الإجابات على نوعية الأسئلة، والأمور التي تعدُّها مسلَّمات، والأمر الذي تعدُّه الدليل المناسب، وما الذي تتطلَّبه لتكون التفسير الصحيح (وهذه مسألة سنتطرَّق إليها في الفصل الثامن). إذا كان ثمة درس يجدر استخلاصه من تاريخ العلوم، فهو أنَّ الموضوعية لا تميِّز بين الأسئلة الجيِّدة والسيِّئة. وإذا كنت تستخدم إجراءات موضوعية في الإجابة عن سؤال أسيء فهمه أو مربك أو مضلِّل، فيرجَّح إلى حدٍّ بعيد أنَّ الإجابة لن توصلك إلى أيِّ مكان.

المشكلة الثانية: هي أنَّ السعي للجمع بين الموضوعية والحقيقة يواجه مشكلة اختلاف سلوكيهما. لاحظْ على الخصوص أنَّ للموضوعية درجات. يمكن أن تكون نظريةٌ ما أكثر موضوعية من نظرية أخرى، لكن لا يمكن أن تكون نظرية ما أصحَّ من أخرى لأنَّ الحقيقة مفهوم مطلق: فإمَّا أن يكون الأمر صحيحاً أو خاطئاً. توجد بالطبع درجات في الاقتراب من الحقيقة، لكنَّ هذه الدرجات ليست درجات حقيقة، ومن ثمَّ فهي مختلفة تماماً عن درجات الموضوعية.

وكـي لا ننقاد إلى ربط الموضوعية بالحقيقة ببسـاطة، يجدر تسـليط الضوء عـلى فـارق عظيم الأهميـة بينهما. فـإذا كانت الحقيقة مطلقة وليسـت لها درجات، فالموضوعية لا تقاس إلا بالدرجات. إن فكرة الموضوعية المطلقة اعتقاد خاطئ، شجَّع عليه النظر إليها كرأي لا يُعرف مصدره. إذا كان لا يوجد رأي لا يُعـرف مصدره، فلا توجد حالة حديَّة هنا، وبعد أن تتطوَّر نظريـة ما باطِّراد وتصبح أكثـر موضوعية، يمكن لها أن تحقِّق أخـيراً الموضوعية المطلقة. الموضوعيـة لن تصبح كالحقيقة في الحالة الحديَّة. لا شـكَّ أنّ بعض أعوص المشـكلات وأدومها في فهـم الموضوعيـة ناجمة عـن محاولة المرء جعلهـا مطلقة، أو نظره إليها عن غير قصد على الأقلِّ من منظور مطلق.

إنَّ الشـيء الـذي نسـعى إلـى فعلـه عبـر فـرض معـايير الموضوعية على أحكامنا في العلوم الحديثة هو تحديد ما هو غنيٌّ بالمعلومات وما هو فقير بها والفصل بينهما، بهدف التوصُّل إلى نتائج موثوق بها. الموضوعية أبسط من «البحث عن الحقيقة»، وتكمن في هذا الطابع البسـيط دون سـواه، مقارنةً بـ«البحث عن الحقيقة»، قيمةُ الموضوعية.

الفصل السابع
الموضوعية في الأرقام؟



ليس كُلّ شيء يُحصى مهماً، وليس كُلّ شيء مهمّ يُحصى

آينشتاين

ثمة حسٌّ بـ«الموضوعية» يهيمن على أوساط الإيجابيين المنطقيين على سبيل المثال، وهو يحدِّد، بحسب تعبير داستون وغاليسون:

> نواحي المعرفة العلمية التي تبقى بعد الترجمة، والنقل، وتغيير النظرية، والاختلافات بين المفكِّرين بسبب علم وظائف الأعضاء، وعلم النفس، والتاريخ، والثقافة، واللغة... والأجناس. تنبع هواجسهم حيال الفهم الفكري المتبادل من البحوث التي أُجريت بحلول أواسط القرن التاسع عشر في التاريخ، وعلم الأجناس البشرية، وعلم فقه اللغة، وعلم النفس، وفوق ذلك كلِّه علم وظائف الأعضاء الاستشعارية، التي أكَّدت مدى شدَّة

الاختلاف في فهم البشر ووصفهم والإيمان بهم وحتّى الخوف منهم.

رأى الإيجابيون المنطقيون أنَّه إذا كان المراد أن تكون نظرياتنا العملية موضوعية حقّاً، فينبغي أن تسمو على الفوارق الثقافية واللغوية، والفوارق النفسية والفسيولوجية. ومع أنَّ الذين صاغوا نظرياتنا العلمية هم مخلوقات امتلكوا خصائص فكرية ونفسية وفسيولوجية وثقافية مميَّزة صاغت وبيَّنت كيفية توصُّلهم إلى نظرياتهم، وكيفية تعبيرهم عنها، فقد رأى الإيجابيون المنطقيون ضرورة أن يكون محتوى النظرية مستقلاً عن هذه الخصائص. إحدى طرق تحقيق ذلك أن نكتب كلَّ النظريات العلمية في صيغة رياضية، لا أعني صيغة هندسية لأنَّها كثيرة الاعتماد على فسيولوجيتنا ونفسيتنا، وإنما صيغة عددية أو جبرية.

للربط بين الموضوعية والطرائق الكمية تاريخ طويل، ولقد غدت هذه الطرائق مرنة إلى حدٍّ بعيد منذ القرن التاسع عشر، وهذا ما يجعلها نافعة للعلماء والباحثين، وللمدراء والموظَّفين الحكوميين أيضاً.

يعني القياس الكمِّي تحويل الإفادات أو النتائج إلى صيغة عددية أو أيِّ صيغة كمِّية أخرى، وهي عملية شاع استخدامها إلى حدٍّ اعتبارها من قبل الكثيرين أنَّها علمية وموضوعية في

الصـورة التي صُمِّمت من أجلها. وعلى العموم، تُعدُّ في الحدِّ الأدنى عاملاً يزيـد الموضوعية. وهكذا، تعتمد التخصُّصاتُ العلميـة الطامحة إلى أن تكون علمية، أو يراد لإجراءات صنع القـرار أن تكـون صارمـة وموضوعيـة، على القيـاس الكمِّي بشـكل دائم تقريباً، كسبيل رئيسـة تُوصل إلى هذه الأهداف، أملاً في الغالب بأن يضمن ذلك الموضوعية.

تجـدر الإشـارة إلى أمريـن في هـذا المقـام. الأوَّل هـو الانـصراف عن حكـم مختصٍّ نزيه إلى المعايـرة. ويترافق ذلك غالباً مع الانتقـال إلى التفاعل والتِّجارة العالمية، حيث انتفت تلـك النزاهة والثقة التي كانت ملازمـة للتفاعلات المباشرة. في الحالات التي لم يكن فيها المرء يعلم مع من يتاجر، شكَّلت مجموعـة قواعد عادلـة توجِّه تلـك التعاملات، في المحاسـبة مثـلاً، بديـلاً جيـداً. اقتضـت تلـك التعاملات لغة مشـتركة تتخطَّى لغـة القوانين الفردية والأعراف، وكانت الحسـابات والإحصـاءات لغة يفهمها كلٌّ منخـرط في تلك التعاملات، فأتاحـت وسـيلة عالميـة للتواصـل، ونفـت الحاجـة إلى الثقة والحكم الشـخصي. وما أتاحته الموضوعية هو صورة ناسبت مقتضيـات صور التعامـل العادلة، وكان للأحـكام الحصيفة دور عـادة في صياغـة القواعـد المطلوبـة وجمـع الإحصاءات ذات الصلة، ولذلك لم يكن الأمر أشـبه بالإجراءات العددية التـي استوعبت مسـائل الموضوعيـة. لكـن مـا إن اعتُمدت

الإجراءات العددية، حتى صارت هي والقواعد الناظمة لها مرجع القرارات بشأن الإجراء المناسب الذي يلزم اتِّباعه. المسألة هنا متَّصلة بالشمولية: الفكرة القائلة إنَّ كلَّ شخص يتبع الإجراء ذاته مهما كان ذلك الإجراء.

لندرس الإحصاءات السكَّانية. عند إجراء إحصاء وطني للسكَّان، تبرز مسائل حول تحديد إن كان يجب إدراج الزائرين والمواطنين المقيمين في الخارج والعسكريين المرابطين في الخارج وغيرهم، وكيفية القيام بذلك. ثمة أيضاً المشرَّدون الذين لا مأوى لهم في المناطق الحضرية مثلاً، ولا يمكن للمرء إحصاؤهم عادة، ولكن يمكنه تقدير أعدادهم. هل يجب على المرء إضافة هذا العدد إلى الرقم الدقيق الناتج عن الإحصاء، أم يجب عليه استثناؤه لأنَّه تقدير؟ لا يهمُّ نوع الإجراء الذي يتَّبعه المرء تحقيقاً لغايات كثيرة طالما أنَّ الكلَّ يستخدمون الإجراء ذاته، ولاسيَّما إذا كانت الغاية من العملية إجراء مقارنة وليس تخصيص خدمات مثلاً. بعبارة أخرى، ربَّما يكون عدد السكَّان الذي يتوصَّل إليه المرء موضوعياً من حيث تقديم نتيجة تقارَن بها أعداد السكَّان، لكنَّه ليس موضوعياً من حيث تقديم رقم دقيق لعدد المقيمين في البلاد. يوجد حسٌّ منطقي على نحو مثالي بـ«الموضوعية» في الحالتين. لكنَّ المشكلات تنشأ عندما يُنظَر إلى البواعث التي تحفز على الموضوعية في أمر معيَّن يمكن التوافق عليه

بشكل عام على أنّها تمثّل الموضوعية.

نـأتي الآن إلى الأمـر الثـاني، وذلك عند وجـود شيء آخر ربَّـما يقوِّي فكـرة أنَّ القيـاس الكمِّي هو السـبيل الموصلة إلى الموضوعيـة، وإلى «الحياد» تحديداً. وهـذا مرتبط أيضاً بمثالية الشـمولية، وهو شـبيه إلى حدٍّ بعيد بالفكرة القائلة إنَّ الصور الفوتوغرافية أكثر موضوعية من الرسومات التخطيطية، مثلما رأينا في الفصل السابق تحت عنوان «الموضوعية الميكانيكية». وكلُّ مـا في الأمـر أنَّ صفـة «الميكانيكيـة» في الحالـة الحاضرة إجرائية وليسـت فيزيائية، لكن فيما عدا ذلك، فالأهداف هي نفسها: تحقيق الموضوعية بإزالة كلِّ عناصر الحكم. لكن ذلك سـوء فهم لما يمكـن للقياس الكمِّـي فعله، ويـؤدِّي أيضاً إلى سوء فهم فاضح لماهيَّة الموضوعية.

لا شـكَّ في أنَّ إدخـال طرائـق الرياضيـات إلى الفيزياء في القرن السـابع عشر كان له الدور الرئيس في تحويلها إلى ذلك التخصُّـص العلمي الفاعل الذي آلت إليـه آخرَ ذلك القرن. ومثـال ذلـك، أنَّ المبـادئ الرئيسـة في الفيزياء أخذت شـكل معـادلات بوجه عام منذ أيـام غاليليو فصاعـداً. ومن المنافع الكثـيرة للنمـوذج الريـاضي أنَّـه يسـمح بعـرض المقدِّمـات بوضـوح، ويعين عـلى اجتنـاب الافتراضات الخفيَّـة، ويتيح التحقُّـق مـن الأخطـاء في التعليـل. غـير أنَّ نسـبة ضئيلة من

العبارات والجداول والصيغ العددية الكثيرة في القرن الحادي والعشرين أوصاف للعالم الطبيعي. فالغالبية العظمى تنقل ببساطة النتائج في نموذج معياري يتيح لجمهور عريض فهمها. وجادل مؤرِّخ الإحصاءات ثيودور أم بورتر (Theodore M. Porter) في كتابه Trust in Numbers بأنَّنا حين نعدَّ قواعد جمع الأعداد والتلاعب بها منتشرة على نطاق واسع، تصبح قابلية المعلومات العديدة للنقل كبيرة. وجادل بأنَّ الاعتماد على الأعداد وعلى التلاعب الكمِّي:

> يقلِّل الحاجة إلى معرفة عميقة وثقة شخصية. القياس الكمِّي مناسب تماماً لاتِّصالات تتخطَّى حدود المنطقة والمجتمع. والخطاب الشديد الانضباط يساعد على إنتاج معرفة مستقلَّة عن الأشخاص الذين يُنتجونها.

بعبارة أخرى، فالمسألة هي التخلُّص من الحاجة إلى إصدار أحكام، وهي عملية تحرِّكها المشكلاتُ التي تنشأ حين وجود أحكام متضاربة، وفكرةُ أنَّ الحكم قد يكون جزءاً من تقييم موضوعي. بناء على هذه القراءة، فالقياس الكمِّي سلاح في معركة تجريد المعلومة من أيِّ سمة ذاتية تجعل الحكم يفسَّر على أنَّه ذاتي لا محالة. لقد رأينا أنَّ الفكرة القائلة إنَّ الموضوعية أمر خالٍ من الأحكام خاطئة. وأشرنا أيضاً إلى دور قابلية

النتائج للنقل في سياق محاولات الإيجابيين المنطقيين تجنُّب أيِّ شكل من أشكال التمثيل في توصيل النتائج. القضية هنا هي نفسها: المفترَض أنَّ إيراد المعطيات في شكل كمِّي يؤمِّن قابلية النقل. لكن يمكننا إيرادها دون شكل كمِّي وتحقيق الموضوعية أيضاً. في الواقع، الأمر الذي كان يحصل على مرِّ التاريخ أنَّ علوَّ شأن الأعراف الإحصائية والسلوكية المطبَّقة على كلِّ شيء، بدءاً بالجريمة والشذوذ الجنسي وانتهاءً بالانتحار ومعدَّلات المواليد والوفيات، أوجد لغة المعيارية والانحراف.

يبيِّن بوتِر في كتابه Trust in Numbers أنَّ القياس الكمِّي الفاعل لم يكن يوماً مسألة اكتشاف ببساطة، بل كان مسألة إدارة دائماً، ومن ثمَّ مسألة قوَّة اجتماعية وتكنولوجية. الموضوعية الكمِّية شكل من أشكال المعايرة، أي استخدام القواعد لكبح الميول الشخصية والذاتية وإضعافها. بعبارة أخرى، فقد نشأ، من خلال القياس الكمِّي، مجال جديد تُوجَد فيه الموضوعية عوضاً عن تحقيقها. وباتت المعلومات منسَّقة في صورة تتيح إثارة أسئلة عن الموضوعية على نحو لم يُعرف من قبل. وأصبح القياسُ الكمِّي أداة قوية لفهم عالم بنته بنفسها.

من الأمثلة الجيِّدة على هذا التطوُّر استخدام مزاعم أنَّ الموضوعية الكمية أداة في الإدارة التفصيلية للحكم. عاين المعلِّق السياسي سايمون جينكينز (Simon Jenkins) في كتابه Thatcher and Sons الصادر عامَ 2006 تحوُّل بريطانيا، في بضعة عقود، إلى الدولة الأكثر تنظيماً في العالم غير الشيوعي، مدقِّقاً بالتفصيل في جميع نواحي السياسة العامَّة.

وفي العام 1983، خلص تقرير رعته الحكومة حول الخدمات الصحية الوطنية البريطانية إلى أنَّها تعاني من قصور إداري. عُيِّن رؤساء تنفيذيون جدد لإدارة الهيئات الصحية المحلِّية، وكانت مهمَّتهم أن ينجحوا وأن يكون نجاحهم ملموساً: طُلب إليهم إعداد قوائم انتظار، وتسجيل المواعيد والإحالات ومدد الإقامة والعمليات والحوادث والوفيات المرتبطة بالولادات، والمعدَّلات الإجمالية للوفيات، وأيَّ شيء يمكن التعبير عنه بالأعداد من الناحية الفعلية. آذن ذلك بعصر إحصاءات جديد، لأنَّ المبدأ المركزي لهذه التطوُّرات الجديدة كان اعتبار ما يمكن قياسه على أنَّه الوحيد الذي يمكن إدارته، وكانت الإدارةُ الهدف. وبحلول تسعينيات القرن الماضي، طُبِّقت استراتيجية الإدارة التفصيلية هذه على الشرطة من خلال تشريع يجيز لوزارة الداخلية وضع أهداف للشرطة ونشر معدَّلات نجاح الوحدات المتنوِّعة في

بلـوغ تلـك الأهداف. قيـس كلُّ ما يمكن قياسـه، واختيرت الجرائم الموثَّقة كإحصاء مهمٍّ على الخصوص، مع أنَّ تسجيلها تفـاوت بوضوح تبعاً لعوامل كسـاعات عمل مراكز الشرطة وجاهزية المواطنين لاسـتخدام الهاتـف. تأثَّرت الإحصاءات بشكل كبير بتغيُّرات كثيرة كاستحداث فئات جرمية جديدة، وتعريفـات جديـدة لأعـمال التخريـب، والتغـيُّرات الطفيفة في قواعـد التأمـين، وافتتـاح مراكز اتِّصال جديـدة أو إغلاق مراكز قديمة. لكنَّ الأهداف المحدَّدة كانت دقيقة من الناحية العدديـة. وهذا الذي صحَّ في الأهداف التي حُدِّدت للشرطة ولكلِّ مرفق عـامٍّ فعلياً. وطُلب إلى وكالة الطاقة الذرية زيادة حصَّتهـا في التغطيـة الإعلامية المدحيـة بنسـبة 9 ,43 في المئة، في حـين حـدَّدت وزارة الخارجيـة هدفـاً عدديـاً لـ«السـلام والاستقرار العالمي».

تبلورت عمليات تدقيق جداول مقارنة وإعدادها لا محالة مع عمليـات جمع الإحصاءات ووضـع الأهداف. وأخفقت بعـض عمليـات التدقيـق في معرفة المطلوب منهـا. وفي العام 2005، صرَّح رئيـس الـوزراء بـأنَّ 89 ,99 في المئـة من المرضى استطاعوا الحصول على موعد من أطبَّائهم العامِّين في غضون 48 سـاعة بسـبب الإجراءات الجديدة التي تضمَّنت مكافآت للأطبَّاء العامِّين، الذين يعاينون مرضاهم ضمن هذا الوقت. حقَّـق هذا «النجاحَ» المذهـل أطبَّاءُ عامُّون لم يحـدِّدوا مواعيد

تتخطَّى مدَّة 48 ساعة. وطُلب إلى المرضى الذين عجزوا عن تأمين موعد في غضون الساعات الثماني والأربعين التالية معاودة الاتِّصال في آخر تلك المدَّة. لا تنظِّم الأهدافُ المقدَّرة كمياً، هنا، ممارسةً عامَّة، ولا تطوِّرها بالتأكيد، لكنها أوجدت شكلاً جديداً لممارسة عامَّة تنسجم بطريقة مصطنعة مع ما يُعدُّ أعرافاً إحصائية اعتباطية من الناحية الفعلية.

إنَّ جداول المقارنة عاقبة طبيعية لعمليات تدقيق كهذه، فقد اعتُمدت أوَّلَ مرَّة لمعاينة نتائج الامتحانات المدرسية، وسرعان ما شملت البحوث الجامعية، وقوائم الانتظار في المستشفيات، ووفيَّات الرضَّع، وأمراض القلب، وأداء الشرطة. يُظهر البروز السريع لقوائم المقارنة أمراً في صميم ثقافة الأهداف/ التدقيق الحسابي، وعلى التحديد الطريقة التي من خلالها أدَّى الاعتمادُ على المعلومات الإحصائية الأوَّلية، التي جُمعت دون اعتبار كافٍ لموضوع البحث، إلى معايرة المعلومات ومجانستها بالتأكيد. فلا عجب أنَّ التقنيات الإدارية التي استُحدثت في وزارة الصحَّة العامَّة قابلة للتطبيق بسرعة على الشرطة، وأنَّ جداول المقارنة الخاصَّة بنتائج المدارس قابلة للتطبيق بسرعة على الموافقات المتَّصلة بالتخطيط ونجاحات عيادات العُقم. لكنَّ الذي حصل أنَّها فُرِّغت من محتواها الذي استُعيض عنه بمحتوى جديد قابل للإدارة التفصيلية، ولم يكن له في حالات كثيرة علاقة

بالأهداف الأصلية للخدمات العامَّة.

ثمة أوجه شبه بين اختزال الأمور بأعداد أوَّلية والرأي القائل إنَّ أكثر الملاحظات موضوعية هي تلك التي جُرِّدت من كلِّ الأحكام والصفات الخاصَّة. تجلَّت عواقب سوء الفهم هذا بأبرز صورها في الحالات التي سبق أن عاينَّاها. والمسألة لا تعني أنَّ القياس الكمِّي - اختزال الأمور بأعداد وتنظيمات إحصائية بحيث يمكن وضع جميع الأشياء على مستوى واحد والمقارنة بينها - بات يعادل الموضوعية. بل إنَّ المسألة لا تعني أنَّ الموضوعية أصبحت أداة للإدارة التفصيلية، لكنَّها أصبحت نموذج سيطرة يتيح التخلِّي الكامل عن المسؤولية، وتثبت الأعداد صحَّة ذلك. فالسياسيون والموظَّفون الحكوميون ما عادوا مسؤولين عن القرارات المتَّخَذة، لأنَّ كلَّ عناصر الحكم الشخصي قد أُزيلت.

القياس الكمِّي كأداة مساعدة في الحكم

الواضح أنَّ ثمة أخطاراً كبيرة في السماح بحلول القياس الكمِّي محلَّ الحكم، والسماح له بانتزاع لقب الموضوعية من رأي نزيه ومدروس بشكل مناسب صادر عن شخص يملك الخبرة والمهارات ذات الصلة. لكنَّ ذلك لا يعني أنْ ليس للقياس الكمِّي دور يلعبه في صنع القرار في المجالين الاجتماعي والسياسي. الفارق هو أنَّ الطرائق الكمية تحلُّ محلَّ

الأحـكام السـديدة في الحالات التـي عاينَّاها للتـوِّ. لكن ثمة حـالات حقيقية تكون فيها هـذه الطرائق مكمِّلـة للأحكام، ويمكن أن تعيننا بالفعل على التوصُّل إلى أحكام سديدة.

الحالات المذكورة هي حالات تخصيص الموارد في أوضاع غـير مؤكَّدة، وربَّـما يكون التصنيف الصحّي أشـهر مثال على ذلك. فعندما يشهد شخص حادثة ويتوجَّه إلى قسم الطوارئ في إحـدى المستشـفيات، يقيِّـم ممـرِّض تصنيـفِ الإصابـات شـدَّة الإصابـة. تصنيف الإصابـات عملية اسـتحدثها أطبَّاء فرنسـيون في الحرب العالمية الأولى (مع أنَّ بواكيرها ترجع إلى أيام نابليون) لتحديد أولوية علاجات المصابين بحسب شدَّة حالاتهـم. توجد في الأسـاس ثلاث فئـات للمرضى: المرضى الذين يرجَّح أن يعيشـوا ولو لم يتلقَّوا علاجاً؛ والمرضى الذين يرجَّـح أن يموتـوا ما لم يتلقَّوا علاجـاً؛ والمرضى الذين يرجَّح أن يموتـوا سـواء أتلقَّـوا علاجـاً أم لا. عندما تكـون الموارد كافية، يعتمد كلُّ شيء على شدَّة الحالة، ويمكن علاج المرضى المنتمـين إلى الفئـات الثلاث جميعاً. لكن عندمـا تكون الموارد شـحيحة، لا يعود ترتيب الأوليات معتمداً ببساطة على شدَّة الحالة. نحن في حاجة الآن إلى مقارنة تقييم شدَّة الحالة باحتمال النجـاح. عندمـا يكـون ثمة شـحٌّ في المـوارد، مثلـما في ميدان معركـة، ربَّما يُترَك المرضى من الفئة الثالثة ليموتوا. يُحتمل من ثمَّ رفـض تصنيف الإصابات، لأنَّه غير أخلاقي إطلاقاً، لأنَّ

ترك شخص يموت، في حين أنَّ ثمة احتمالاً ضئيلاً للغاية بإنقاذه، عمل غير مقبول. لكن إذا كان الاهتمام بعدد صغير من المصابين الذين يبدو احتمال نجاتهم ضئيلاً يهدِّد حياة عدد أكبر من المصابين الذين تُرجَّح نجاتهم إذا أوليناهم عنايتنا، تكون الحصيلة أنَّ الأكثرية ستغلِّب العناية بالفريق الثاني على زعم البدء بأشدِّ الإصابات خطورة أيّاً يكن احتمال النجاح. يُحتمل أن يكون النجاح العامل الحاسم، وبالنظر إلى إمكانية تقدير احتمال النجاح وخطورة الإصابة، فإنَّ المشكلة التي تنشأ حينئذ هي كيفية الجمع بين هاتين القدرتين بطريقة تمكِّننا من اتِّخاذ قرار صائب.

في هذه الحالة، نجد الجواب في نظام كمِّي، أي نظرية القرار التي تتيح لنا وسيلة للجمع بين القدرتين. القضية هنا في لغة نظرية القرار هي «المنافع المحتملة»: كالقيمة التي نعطيها لإنقاذ شخص سيموت إن لم نفعل شيئاً، مقارنة بالقيمة التي نعطيها لشخص ربَّما يعيش إن لم نفعل شيئاً. نظرية القرار طريقة كمية تبدو عويصة وغريبة في المسائل التي تكتسي أهمية أخلاقية فائقة. لكنَّها وسيلة لا تقدَّر بثمن في الواقع طالما أنَّنا نعدها أداة مساعدة في صنع القرار، وليست بديلاً عن صنع القرار. نظرية القرار نظرية حول صنع قرارات في ظروف تحفُّها الشكوك. وهي تتيح على الخصوص طريقة بسيطة لحساب «منفعة» أيِّ عمل معيَّن، ولها مزيَّة حاسمة: فعوضاً

عـن مجرَّد التعامـل مع المنافع الأوَّلية، تدمج هـذه الصيغة رقماً لاحتمالية النجاح، وتجمع الاثنين بطريقة دقيقة ليكون التوجيه في مسـألة تخصيص الموارد الآن دقيقاً. المسـألة لم تعد ببسـاطة مسـألة العمل بالمبدأ القائل إنَّ الأفضل إنقاذ شخص سيموت بالتأكيـد إذا لم يحصـل تدخُّـل، أيَّـاً تكـن احتـمالات النجاح، وليس تكريس الموارد الشحيحة عوضاً عن ذلك لحالات أقلَّ خطورة. كلُّ شيء يعتمد على ماهيَّة احتمالات النجاح في إنقاذ الشـخص الـذي يعاني إصابة خطـيرة. ولنـدرس حالة ميدان معركـة في الحـرب العالميـة الأولى، حيث كانت هـذه الفرص ضئيلـة، لكـنَّ الفـرص كبـيرة في إنقاذ حيـاة أعـداد هائلة من أشـخاص إصاباتهم قليلة الخطورة. ربَّما تشير قاعدة القرار في هـذه الحالة إلى حاجتنا إلى التخلِّي عمَّن جراحهم خطيرة إنقاذاً لحياة كثيرين ليسوا معرَّضين وقتئذٍ لخطر شديد.

لا يقتـصر نطـاق الحالات التـي تكون فيهـا نظرية القرار نافعـة على التصنيـف الطبِّي، إذْ يشـمل أيَّ حالة تنطوي على تكريس موارد شـحيحة. لنـدرس القرارات التـي يحتاج إلى اتِّخاذها مدير إحدى المحميَّـات. إنَّ موارده محدودة، ولذلك عليـه أنْ يتَّخـذ قراراً بشـأن كيفيـة توزيعها. لنتخيَّـلْ وجود ثـلاث فئـات للأجنـاس التـي في المحميـة: فئة غـير مهدَّدة، وفئة شـبه مهـدَّدة، وفئة مهـدَّدة. الواضح أنَّ المسـائل حيال تكريـس المـوارد تـبرز في الفئتين الأخيرتين. كيف سـيجري

ذلـك؟ أحد الخيـارات تكريس المـوارد للمشـكلات الأكثر إلحاحـاً، وبالتحديـد الأصنـاف الأكثـر عرضـة للتهديـد. فهـي في نهايـة المطاف مـا سـيختفي في المسـتقبل القريب إن لم نتـدارك الأمـر الآن. إلا أنَّ ذلـك قـد لا يكون اسـتخداماً حصيفـاً للموارد. ربّما يتبيَّن أنَّ الاقتصار على إنقاذ الأصناف الأكثـر عرضة للتهديد باهظ التكلفة، وربَّما لا ينفع غير عدد ضئيـل من صنف معـيَّن من الحيوانات إذا اسـتُنفدت الموارد المتاحـة. والأصنـاف التـي لم تكن مهـدَّدة حتَّـى ذلك الحين قـد تصبح في عـداد فئة الحيوانـات المهـدَّدة، لكنّها لن تحظى برعايـة، لأنَّ الموارد اسـتُنفدت. الواضح هـو ضرورة إجراء حسـابات معيَّنة. وعلى العموم، فأيُّ توزيع لموارد شـحيحة، كالمخصَّصـات الحكوميـة للإنفاق عـلى الصحَّـة، والتعليم، والدفاع مثلاً، خاضع للمعايير ذاتها.

ثمة فارق جوهري بين هذه الحالة وحالات «الأرقام تعبِّر عـن الحقيقة» التي عايناها آنفاً. حلَّ القياس الكمِّي- والأهـمُّ مـن ذلك الانتقـال إلى الصيغة العددية- في الحالات السـابقة محـلَّ الأحـكام ظنَّـاً بأنَّـه مهما بلـغ التـأنِّي في إصدارهـا ومهما عظمت الخـبرات والمهـارات المعتمَد عليها، فإنها سـتحتوي على عنصر ذاتي يقوِّض موضوعيتها. وبالمقابل، عند استخدام الطرائق الكمية في إصدار القرارات المتَّصلة بتخصيص الموارد الشـحيحة، فلن تحـلَّ هذه الطرائـق محلَّ الأحكام السـديدة.

وهي تُستخدَم عوضاً عن ذلك كأداة مساعدة في التوصُّل إلى أحكام صائبة، مثلما في الحالة التي ربَّما توصلنا فيها بداهتنا الفطرية إلى الاعتقاد بوجوب إنقاذ الأصناف الأكثر عرضة للتهديد أوَّلاً، وهي بداهة مبنيَّة بشكل شبه مؤكَّد على افتراض ضمني بأنَّ العالم مجموعة يقينيات وليس عالماً تكتنفه الشكوك، ولا تتمتَّع فيه بداهاتنا المحدودة بتأثير كبير.

الفصل الثامن

هل يمكن أن تكون دراسةُ سلوك الإنسان موضوعيةً؟

يدفعنا تفسيرُ سلوك الإنسان إلى التأمُّل في طبيعة الموضوعية، لأنَّه يثير أسئلة عن الشكل الذي تأخذه الموضوعية متى تجاوزنا إطار العلوم الطبيعية. ولندرس حالة أنثروبولوجي يدرس رقصة استسقاء. يمكننا الافتراض بكلِّ ثقة أنَّ رقصات الاستسقاء لا تجلب مطراً، وأنَّ عدم وجود رابط بين الرقصات وهطول المطر أمر واضح لأيِّ مراقب محايد. لكنَّ هذه الرقصة تُؤدَّى دائماً في مواسم الجفاف. فأيُّ شيء يُستنتَج من ذلك؟ لنفترض وجود دليل على ازدياد الاضطرابات الاجتماعية والشكوك حيال طبيعة السلطة في أوقات الجفاف. وبما أنَّ الرقص لا يجلب ما ينشده الراقصون، فربَّما نجادل بأنَّه يجدر التعبير عن سبب الرقص بدلالات وظيفية: إنَّه يضمن اللُّحمة الاجتماعية حين تكون في خطر. لكن ثمة إحساس أيضاً بأنَّ هذا التفسير غير مناسب البتَّة: يؤدِّي الراقصون رقصة الاستسقاء حين يريدون هطول المطر فقط، ودافعهم إلى أدائها ظنُّهم الواضح أنَّها تزيد فرصة

هطول المطر. هل نضحّي بالمقبولية الظاهرية لأجل المضيِّ في تفسير وظيفي؟ لا ريب أنَّ وصف سلوكهم بطريقة تتغاضى عن ذلك لن يكون مُرضياً. ولنفترض أنَّنا نسعى إلى تفسير رقصة الاستسقاء لشخص لا يعرف عن هذه الظاهرة شيئاً: هل يمكن القول إنَّنا قدَّمنا شيئاً تنويرياً إذا لم نتطرَّق إلى نيَّة الراقصين في استجلاب المطر؟

يمكننا اختيار أحد التفسيرين هنا. وهو ليس اختياراً بالضرورة، على اعتبار أنَّ كلاً من التفسيرين ينفي الآخر. يثير الخياران أسئلة مختلفة ويُفضيان إلى أفهام مختلفة. لكن إذا لم يكن كلٌّ من هذه الإجابات نافياً للإجابات الأخرى، فإنَّ هذا يظهر أنَّها تتمتَّع بدرجات متفاوتة من الموضوعية. عاينَّا الموضوعية حتَّى هذه النقطة بدلالات يومية عامَّة، وبدلالة ما ترقى إليه الموضوعية في الممارسة العلمية، علماً بأنَّ الفهم العامَّ للموضوعية الذي عاينَّاه يقتضي منَّا الابتعاد عن الظواهر التي ندرسها، على الوجه الذي هي عليه، ليتسنَّى لنا التحقيق فيها وتقييمها من منطلق محايد تماماً؛ منطلق يمكن استخدامه في دراسة أيِّ ظواهر من هذا النوع. وإذا كنَّا مصرِّين على هذا الفهم في الحالة التي بين أيدينا، لا يمكننا غير القبول بالتفسير الوظيفي، فبموجب هذه المعايير، وحده التفسير الوظيفي هو الذي يتحلَّى بالموضوعية والحيادية. الأمر الذي يُبرز التفسير الوظيفي اعتباره تفسيراً عامَّاً بما يكفي كي يصلح في أيِّ

مجتمع. وبالمقابل، تظهر ضآلة قيمة تفسير محلي ينطلق من مجموعة اعتقادات وممارسات ليس لها شأن عالمي. فما الشيء الذي تقدِّمه الرقصات أكثر من تكرار ما يعتقده الراقصون حول الغاية من الرقص مستخدمين العبارات ذاتها؟

غير أنَّ ثمة عيباً في إنكار وجود قدر من الموضوعية في التفسير المحلي غير الوظيفي الذي يعتمده الأنثروبولوجيون بهذه الطريقة. لتوضيح المسألة، ندرس حالة وظيفية بدائية للغاية، حيث المسألة ببساطة فرض إطار عالمي على مجموعة شعائر ذات تعريف فضفاض، دون أيِّ تحقيق في الحالات الخاصَّة. ربَّما تُعدُّ الكيمياء نموذجاً هنا: نحن نعرف أنَّ كلوريد الصوديوم والماء سينتجان عندما يمزج شخص حمض الهيدروليك مع هيدروكسيد الصوديوم. ولا يوجد شيء ذو طبيعة فردية في الكاشفات الكيمائية، ونحن لسنا في حاجة إلى دراسة تفاعل فيزيائي معيَّن لنفهم ماذا يحصل. وكذلك الفكرة القائلة إنَّ التباينات في الشعائر سطحية، وإنَّ جوهرها وظيفي دائماً: فللُّحمة الاجتماعية مكانة سامية في أيِّ مجتمع، والشعائر من أجدى الوسائل لتحقيق هذه اللُّحمة، ولاسيَّما في مجتمع بدائي. إنَّ عدم الاهتمام بالتفاصيل أو التباينات الفردية هنا يقف على طرفٍ نقيض مع أنثروبولوجي يزور القبيلة، ويتعلَّم لغتها، ويعاين تركيبتها الاجتماعية المميَّزة، وينظر في تناغم شعائرها، وكيف توفِّر بالنتيجة وصفاً تجريبياً

غنيَّـاً يصوِّر أمراً مميَّزاً في القبيلة وسـلوكها. وبموجب وصف أنشـطة القبيلة هذا، فإنَّ اهتـمام الأنثروبولوجي بالبحث عن تفسـيرٍ يفوق بكثير اهتمام الباحث الوظيفي، وتلعب العوامل التجريبيـة دوراً حيويـاً عـلى نحـو ليـس له نظـير في الوصف الوظيفي الأوَّلي، حيث المسـألة ببساطة مسـألة تنسيق الأمور في مخطَّط مرتَّب مسبقاً.

تستند مزاعم الوظيفية بالموضوعية بالكامل إلى مُشاكلات بـين طريقـة تعاملها مـع موضوعهـا الرئيس وطريقـة تعامل العلوم الطبيعية مع موضوعها الرئيس. وعلى الرغم من ذلك، يتَّضح أنَّ الجهات الفاعلة الاجتماعية غير مشـابهة للكاشفات الكيميائيـة بالنظـر إلى حقيقة أنَّ في وسـع المرء تقديم تفسـير مختلـف للسـلوك بالإضافـة إلى تقديم وصـف وظيفي له، في حين لا يمكننا سـوى تقديم تفسير كيميائي في حالة التفاعل. المأزق الذي نواجهه هو وجود أسـس مسـتقلَّة جيدة لدراسة إجـراءات الأنثروبولوجين التي يـراد منها تحقيق الموضوعية باهتمامهـا بالتفاصيل التجريبية مثلاً، لكـن يجري انتهاك مبدأ النـأي بالنفس عن هدف المرء من الدراسـة عنـد التعامل مع الأنثروبولوجيا. والمسـألة التـي تبرز هي تحديد إن كان يمكن التخـلِّي عن هذا المبدأ أو التقليل من أهميته على الأقلِّ في حالة العلوم الإنسانية.

لنبدأ بدراسة الآثار العامَّة المترتِّبة على القبول بالتفسيرات الوظيفيـة دون غيرهـا في حالـة السـلوك الاجتماعي. تسـتند الوظيفيـة إلى الفكرة القائلة: يتعيَّن علينا الابتعاد عن الظواهر والتعامـل معهـا مثلـما نفعـل في أيِّ حالة مماثلـة. وعلى ضوء هـذا الـشرط، لندرس الحالة التـي يودُّ فيهـا الوظيفيون إقناع أحـد الراقصـين بأنَّ المراد من رقصة الاستسـقاء هـو اللُّحمة الاجتماعيـة في الواقـع وليـس هطـول المطـر. يعـرض عـلى الراقـص الإحصـاءات التـي تبـيِّن وجـوه الترابط بـين المطر والرقـص، ويعرِّفـه عـلى نظريـة الأنثروبولوجيا الأساسـية، ويقدِّم وصفـاً عامَّاً عالميَّ المدى للُّحمة الاجتماعية، ويسـتدلُّ بعـدد مـن الأمثلـة لتوضيح الـردود الشـديدة التبايـن، لكن القابلة للتحديد، على مشـكلات اللُّحمـة الاجتماعية. ولنقل إن الراقـص اقتنـع أخـيراً، وأقرَّ بـأنَّ اللُّحمـة الاجتماعية هي المراد من رقصة الاستسقاء وليس المطر.

سـنفترض في سـياق تثقيـف الراقـص أنَّـه جمع قـدراً من المعلومـات عـن الثقافـة الغربيـة ونظمهـا السياسـية. رأى في الحـال أوجه شـبه بين هـذه النظـم ورقصات الاستسـقاء الشـائعة في مجتمعه. ورأى تقارباً اسـتغرق عقـوداً في البرامج السياسـية للأحزاب السياسـية الرئيسـة، ونعنـي بذلك تلك

التي لديها فرصة واقعية لاستلام السلطة. وبسبب القيود التي تحكم السلطة، رأى تقارباً أكبر في السياسات المعتمَدة فعلاً متى انتُخب حزب ما ليحكم البلاد. كما ذُهل لكون البرامج السياسية للأشخاص الذين يفوزون في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية المنتظمة هي نفسها دائماً (نسبةً إلى الطيف السياسي). ثمة وجوه شبه كثيرة أخرى بين الانتخابات ورقصات الاستسقاء. فكما أنَّ القبائل المتنوِّعة تصبغ جلودها بألوان تميِّز كلَّ قبيلة عن القبائل الأخرى في أثناء الرقص، تعتمد الأحزاب السياسية الغربية ألواناً مختلفة لأحزابها. وكما أنَّ الرئيس هو من يقرِّر زمن أداء رقصة الاستسقاء، يظهر دائماً أنَّ الرئيس هو الداعي إلى الانتخابات في المجتمعات الغربية. تساءل الراقص، أليس جائزاً أن تكون الانتخابات المنتظمة شبيهة برقصات الاستسقاء المنتظمة، وسيلة ليست لتغيير أمر ما- الطقس أو السياسات الحكومية- وإنما أداة لضمان اللُّحمة الاجتماعية؟ وتنبَّه إلى أنَّ الانتخابات المنتظمة يمكنها تغيير السياسات الحكومية بدرجة كبيرة من الناحية النظرية بخلاف قدرة رقصاتِ الاستسقاء على تغيير الطقس، لكن أذهلته حقيقة أنَّها لا تُغيِّر السياسات إلا نادراً. إنَّ احتمالات حدوث تغيُّر جوهري في السياسة الحكومية عقب إجراء انتخاباتٍ ما مساوية تقريباً لاحتمالات هطول المطر عقب رقصة استسقاء. وقرَّر أنَّ المسألة هي ذاتها في الحالتين:

لِمَ يواظب الناس على المشاركة في الانتخابات إذا كانت لا تُحدث أيَّ فارق (عموماً)؟

بناءً على ما عرفه بشأن النظر خارج إطار التوقُّعات المحلِّية إلى أمر عامٍّ فعلاً ويُبرز الممارسات الاجتماعية المتنوّعة أيّاً كان مصدرها، فقد خلص الراقص إلى أنَّ الانتخابات وسيلة لضمان اللُّحمة الاجتماعية، وأنَّ لمعتقدات الناخبين ونواياهم صلةً بالظاهرة. وكم كانت حيرته، أو ربَّما متعته عندما وجد أنَّ الوظيفيين والآخرين الذين علَّموه النظر إلى أعراف ثقافته الخاصَّة بطريقة علمية، مع الإشارة في الوقت عينه إلى الاختلافات التي بين المشاركين حيال القبول بذلك، يقاومون بمفردهم تطبيق المعايير ذاتها على ثقافتهم الخاصَّة؛ إنَّهم يصرُّون على أنَّ رأياً كهذا في النظم السياسية الغربية تهكُّم شديد، وإذا كانت مجموعات أقلِّيات من الراديكاليين يتبنَّون هذا الرأي مثلاً، فبالكاد يوجد شخص آخر يعدُّ الوصف الوظيفي للسياسات الغربية تفسيراً مقبولاً تماماً. لكنَّه أشار ردّاً على ذلك إلى أنَّ مجموعات الراديكاليين تلك ماضية في طريقها على أساس نظرية اجتماعية عامَّة بالكاد يمكن معارضتها على هذه الأسس، مهما بدت غير بديهية في نظر أغلب المشاركين في الديمقراطيات الليبرالية، لأنَّ ذلك بالضبط موضع الدراسة في تفسيرات الوظيفيين لرقصات الاستسقاء.

يمكن بالطبع أن تكون تفسيرات الوظيفيين أشدَّ تعقيداً من التفسيرات التي في هذا المثال الافتراضي، لكن لدينا هنا ما يكفي لتقدير إمكانية وجود أمر لا تماثلي في طريقة تطبيق هذه التفسيرات. ورداً على ذلك، ربَّما يجادل المرء بأنَّ الوظيفية نظرية علمية، بعكس التفسيرات المحلِّية، لهذا السبب فإنها تجسِّد موضوعيةً تتيح لها السموَّ على الفوارق الثقافية. وكما أنَّ النظريات الرياضية والفيزيائية والفلكية و(ربَّما) الاقتصادية قادرة على توفير نقطة مراقبة حيادية وشاملة، كذلك يمكن للنظريات الأنثروبولوجية توفير شيء لا يعكس الثقافة الغربية، وإنما يتسامى بها من بعض النواحي. لكنَّ ذلك يعني الافتراض بأنَّ طبيعة التفسير العلمي عامَّة دائماً، وليست ثمة تفسيرات محلِّية كاملة في ذاتها، وهذا افتراض مشكوك فيه.

بيد أنَّ ثمة مشكلة أعوص أيضاً، وهي أنَّنا عند الزعم بتفوُّق الأنثروبولوجيا الغربية على التفسيرات المحلِّية، علينا التأكُّد من أنَّنا لا نستعير القيم الغربية المحلية في قناع قيم عالمية. الخطر المحتمل هو أنَّ أنثروبولوجيا من هذا النوع تُوجد شيئاً في صورة معيَّنة، عوضاً عن تصوير أمر موجود فعلاً.

لدينا تشبيه جيِّد وهو تصنيف الأديان في الغرب المسيحي. لم يكن علماء اللاهوت الغربيون يعترفون بالأديان الأخرى

قبل القرن السابع عشر، وعاملوا الإسلام واليهودية على الخصوص على أنَّهما هرطقة، لكنَّ محاولات جرت في سياق القرنين السابع عشر والثامن عشر، لتمييز الأديان الأخرى عن المسيحية. وشهد القرن التاسع عشر أيضاً خطوة منسَّقة لتوفير تصنيفات شاملة للأديان العالمية. نبعت التصنيفات من المسيحية ذاتها، وجرى تمييز الأديان المختلفة على أساس عَقَدي، وهنا تبرز مسألة استحداث أمر ما في صورة معيَّنة.

في الواقع، إنَّ المسيحية فريدة في تفسيرها لهوية دين موافق لمعتقداتها. فلتكون مسيحياً في نظر المسيحية، يلزم ويكفي أن يؤمن المرء بمعتقدات معيَّنة، ولقد افتُرض أنَّ هذا المعيار معتمد في الأديان العالمية الأخرى، لكنَّ الحال غير ذلك. ففي الإسلام والبوذية والكنفوشية والهندوسية واليهودية مثلاً، الشعائر اليومية، والممارسات (كالتأمّل والإنشاد)، والسعي لتحقيق التوازن والنظام، أو مفهوم العودة من المنفى، أمور جوهرية. ربَّما تترافق هذه الممارسات مع اعتقادات معيَّنة في بعض الحالات وربَّما لا تترافق: الأمر الجوهري أنَّ المعتقدات وحدها لا تكفي، بل إنَّها غير لازمة غالباً. حتَّى إنَّ الكنفوشية لا تفترض وجود إله، والأمر الذي يميِّز هذا الدين بالنسبة إلى ممارسيه هو الانتقال من الفوضى إلى النظام. وحتَّى عندما تفترض وجود إله، فالإيمان بوجود ذلك الإله قد لا يكون شرطاً لازماً للانتماء إلى ذلك الدين، مثلما في اليهودية.

باختصــار، تركيز المســيحية العقائدي أمرٌ خاصٌّ بالمســيحية. وأيُّ محاولــة هنــا لتحقيــق الموضوعيــة بمحاولة لــزوم الحياد حيــال تلك العقائــد التي تُعــدُّ صحيحة محاولــة مضلِّلة، لأنَّ المشــكلة موجودة عند مستوى أعمق، وبالتحديد، في مستوى تفســير الأديان بدلالة العقائد في المقام الأوَّل. والسؤال الذي يجب على الأنثروبولوجيــا الوظيفية الإجابة عنه هو تحديد إن كانت تقوم بالشيء ذاته، بافتراض ضرورة أن يكون ثمة شيء مشــترك في الأعــمال الاجتماعية بــين الثقافات المختلفــة، وأنَّه يتعــيَّن عليهــا جميعاً القيــام بذلك العمل، حتــى وإن لم تعترف الأطراف في هذه الأعمال الاجتماعية بالأوصاف المقدَّمة.

لا أريــد الاقتراح أنَّ ثمة حلاً بســيطاً لهــذه المآزق، فالأمر أبعــد مــا يكون عن ذلــك. إلا أنَّ هذه الحــالات تُظهر الحاجة إلى ممارسة الحكم عوضاً عن الاعتماد الأعمى على نمط تفسير جــرى تعريفــه بأنَّــه «علمــي» أو «موضوعــي» في معــزل عن السياق.

التفسير والتأويل

الــردُّ الثاني على المشــكلات التي ســبَّبتها النظرية الوظيفية هــو في التخلِّي عن زعــم وجود وصــف واحد يمكن أن يتحلَّى بالموضوعيــة، مع الإصرار على أنَّ الموضوعية قد تســتلزم منَّا تبنِّــي قيم المشــاركين. وبالعــودة إلى مثال رقصة الاستســقاء،

ففحوى المقولـة أنَّ الوصف الوظيفي يخفق- وليس له إلا أن يخفـق- في تصويـر الفكر الذي يحفز المشـاركين على الرقص. ويُعـبَّر أحياناً عن إحدى طرق إظهـار وجه التناقض في ذلك بدلالة التفريق بين الأسـباب والبواعث: تبيان الأسباب التي تحمل شـخصاً على فعل شيء (أو تفسير السلوك) مختلف عن تبيان بواعث سلوكه.

إنَّ الفـارق هـو بين التفسـير المناسـب للسـلوك والتأويل المناسـب له. يجيب الأوَّل عن كيفية تصوُّر الجهات الفاعلة لما تقوم به، لكنَّ التأويل لا يبيِّن ذلك.

جادل بعض الفلاسـفة، ونخصُّ بالذكر جامْباتيستا فيكو (Gaimbattista Vico) (1668–1744) وويلهلم ديلثي (Wilhelm Dilthey) (1833–1911)، بـأنَّ العلـوم الطبيعيـة والعلـوم الإنسـانية متمايزة في هذا الصدد. وأشـير على وجه الخصوص إلى أنَّ «الابتعـاد» عـن الظواهر في العلـوم الطبيعية قد يكون مناسباً لتحقيق الموضوعية، في حين أنه غير مناسب في العلوم الإنسـانية لأنَّنـا لا نتعامل مع عالم من الأشـياء الجامدة، وإنما مـع بشر لديهم رغائب قصدية وعواطـف وقدرة على إصدار الأحكام وما إلى ذلك. هذه هي السـمات المشتركة بينهم وبين المحقِّـق الـذي سـيكون من ثـمَّ في وضـع يمكِّنه مـن التأويل والاسـتنتاج. وهـذا أمر مختلـف تماماً عـمَّا نقوم بـه في العلوم

الطبيعيـة. بناءً على هذا الرأي، سـلوك الطريق الوظيفي يعني التعامل مع رقصة الاستسـقاء كما لو أنَّها تشـبه ظاهرة طبيعية غير مقصودة. وهكذا، سـيخفق في تقدير طبيعة الظاهرة التي يجـري التحقيـق فيهـا. وبعبـارة أخرى، فالمسـألة التـي يدور الجدل حولها هي التسـليم بأنَّ العلوم الفيزيائية تتيح نموذجاً للموضوعيـة في ذاتهـا، أي أمـراً يمكـن نقله ببسـاطة إلى أيِّ ناحية دراسية أخرى.

وباعتبار أنْ ليس في الفيزياء حالات تناظر المآزق التفسيرية التي تنشأ عند دراسة رقصة الاستسقاء، التي يؤدِّي فيها تطبيق نموذج تفسير معتمد مباشرة على الفيزياء إلى مشكلات كهذه، فـإن أمراً غير مناسـب يوجد حيـال النموذج في هـذه الحالة. لا ينكـر المدافعـون عن الـرأي القائل بوجود فـارق كبير بين العلـوم الطبيعية والعلوم الإنسـانية أنَّ الموضوعية التي تعني الحيـاد مناسـبة في العلوم الإنسـانية، لكنَّهم ينكـرون إمكانية جلـب معايير الموضوعية أو التوجيهات المتَّصلة بكيفية تحقيق الموضوعية من العلوم الطبيعية بكلِّ بسـاطة، لأنَّ القضية هنا هي تأويل السلوك وليس اكتشاف أسبابه.

لا يتّضـح بحـال مـن الأحـوال أيٌّ مـن المقاربتـين تقـدِّم «الجـواب الصحيح». إن ذلك سـيعني افتراض وجود طريق واحـد فقـط لتفسـير رقصـة الاستسـقاء. بيـد أنَّ الأوصاف

المختلفة تُبرز نواحي مختلفة للظاهرة. نجاح تفسير معيَّن متناسب مع ما نودُّ تفسيره، وليس ثمة سبب يوجب حصر الخيارات بوصفين ينفي أحدهما الآخر. وثمة سؤال كبير هنا حول مدى تفاوت الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق الموضوعية. صحيح أنَّ طبيعة الموضوعية في ذاتها ليست موضوع خلاف، لكنَّ القضية متعلِّقة بالطريقة المُثلى لتحقيق الموضوعية في العلوم الإنسانية، وليست متعلِّقة بها إذا كانت الموضوعية تشتمل أمراً يختلف في العلوم الطبيعية عنه في العلوم الإنسانية. وبصرف النظر إن كنَّا نسعى إلى اكتشاف بواعث السلوك أو تأويله، فإننا ننشد وصفاً حيادياً؛ وصفاً يمكن القبول به على نحو مثالي في أيِّ موضوع على أساس الدليل و/ أو الحجج.

نماذج عامَّة للفهم

ثمة بديل للنماذج الوظيفية و«نماذج العلوم الإنسانية المميَّزة» وهو الإصرار على وجود نموذج عامٍّ قابل للتطبيق في جميع التحقيقات التي تتطلَّع إلى الموضوعية، لكنَّه مختلف عن نموذج العلوم الطبيعية. إحدى طرق الوصول إلى ذلك هي المجادلة بأنَّ النموذج المستلهَم من العلوم الطبيعية يخفق في التعمُّق بالقدر الكافي لمعرفة ما هو جوهري لتصوُّر الفهم الذي تعمل العلومُ الطبيعية بموجبه. والمشكلة هي في معرفة

إن كان في استطاعة المرء توفير شيء أعم ويرتبط بمفهوم الموضوعية.

أحد الأمثلة الحديثة على نموذج يبدو مستنبَطاً من العلوم الطبيعية لكنَّه أقرب إلى نموذج العلوم الطبيعية في الحقيقة من وجوه كثيرة هو ردُّ باربرا هيرْنستاين سميث (Barbara Herrnstien Smith) على محاولات تقديم أوصاف طبيعية للدِّين. من جملة أهدافها عمل الأنثروبولوجيَّين باسكال بويِر (Pascal Boyer) وسكوت أتران (Scott Atran) اللذَين قدَّما تفسيرات تطوُّرية لدوام الدِّين في العصر الحديث. جادل بوير مثلاً بأنَّ عمل العقول البشرية تأثَّر باكراً في تطوُّرنا بفئات اكتشاف العوامل، وبـ«فئات وجودية» هي عبارة عن تقسيمات رئيسة للطبيعة إلى حيوانات ونباتات وأدوات وغير ذلك. لقد جادل بأنَّ «كشف العامل» Agent-detection تطوَّرَ لتنبيه أسلافنا إلى إمكانية وجود فريسة أو مفترسين، وكان بالضرورة جهازاً فائق الحساسية. وكانت نتيجته أنَّ البشر حُملوا على افتراض وجود عوامل حيَّة من نوع ما، حتى وإن كانت غير موجودة. تترافق آلية اكتشاف العامل هذه مع نظام استدلال يزوِّد هذه العوامل بخصائص أو صفات مميَّزة بشكل تلقائي بناء على «الفئات الوجودية» الرئيسة، والنتيجة ظهور أسلاف حذرين وآلهة غاضبين وغير ذلك. كما أنَّ «أتران» دعم هذه المقاربة النفسية التطوُّرية بوصف

شبه وظيفي فحواه أنَّ للحساسية الدينية التي هي حصيلة هذه التطوُّرات تفسيراً وظيفياً؛ إنَّها تلبِّي حاجات عاطفية ومجتمعية، بالإضافة إلى صون القوانين الأخلاقية اللازمة للنظام الاجتماعي.

يقوم ردُّ باربرا سميث على عدم اتِّباع المدافعين عن فكرة وجود تناقض صارخ بين التفسيرات المناسبة للعلوم الطبيعية وتلك المناسبة للعلوم الإنسانية. ولقد جادلت بأنَّ ذلك طريق مضلِّلة لمحاولة تفسير الحساسيات الدينية بسبب النموذج العلمي الخاصِّ المستخدَم فيه لا بسبب استخدامه نموذجاً علمياً. إنَّ انتقادها الرئيس أنَّ النموذج العلمي المُستخدم في هذه الحالات ضيِّق للغاية. وسيراً على نهج مؤرِّخ العلوم لودويغ فليك (Ludwig Fleck) من القرن العشرين (الذي غالباً ما يُنظر إليه على أنَّه أسهب في كثير من الفرضيات التي اعتمدها كون (Kuhn) لاحقاً، جادلت باربرا سميث بأنَّ:

> الأفضل ألا يُنظر إلى ما صرنا نسمِّيه الحقيقة أو صلاحية إفادة معيَّنة -تقرير تاريخي، وتفسير علمي، ونظرية كونية وغير ذلك- على أنَّه تطابقها الموضوعي مع حالة خارجية محدَّدة بشكل مستقلٍّ، وإنما يجب النظر إليها على أنَّها معايشتنا لانسجامها مع نظام مؤلَّف من أفكار مقبولة أصلاً، وملاحظات مفسَّرة ومصنَّفة أصلاً، وأنَّها

جسَّــدت، وهــذا هو الأهــمُّ، ترتيبات تصوُّرية وســلوكية مولَّدة ومقيَّدة.

هــذا هو النمــوذج العامُّ الذي اســتنبطته باربرا من العلم، وعــلى هذا النمــوذج أصبح «الدِّيــن»، الذي فُــسِّر بأنَّه طريقة لتنظيــم عالمنــا بدلالــة المقدَّســات، بمثــل موضوعيــة العلوم الطبيعيــة من الناحية الفعليــة. لكن حتَّى لو اغتبط المرء لكون الدِّيــن صوِّر على هذه الشــاكلة، فلا يمكنني فهم كيف يمكن للمــرء أن يحدَّ ما ينبغي إدراجــه في الدِّين هنا. يمكن أن يمثِّل الإخــلاص لشــخصيات الخيــال العلمــي كفرســان الجيداي وســيلة لتنظيم عالم المرء بإتاحة إحساس بالقداسة، وثمة دين واحد على الأقلِّ يستند إلى الخيال العلمي وهو العلمولوجيا. وبقليــل من الدهاء، فحتى الممارســات التي لا يســع أحداً أن يعدَّها دينية، على أســاس المنطق على الأقلِّ، كمســاندة الفرق الرياضيــة (التي أُســبغت عليها هالة الأديــان بالفعل من قبل بعــض علماء الاجتــماع) يمكن أن تُفــسَّر بأنَّها مســاوية للعلم بموجــب هــذه المحــاور. والمعــروض أعــم ببســاطة مــن أن يســتثني شــيئاً، وهو يُخفق في الوفاء بمتطلَّبات أيٍّ من مفاهيم الموضوعيــة التــي عاينَّاهــا، لينتهي بنــا الأمر بشــكل جليٍّ من النسبية.

الفصل التاسع

هل توجد موضوعيّة في الأخلاق؟

لا يصعب فهم دور الموضوعية في العلم والمعرفة، لكنَّ الأخلاق حالة مختلفة. تمحورت الأخلاق في الغرب إبَّان العصور الوسطى حول الكبائر المُهلكة السبع: الغضب الشديد، والجشع، والكسل، والفخر، والشبق، والحسد، والشره. ولا يُعرف كيف يمكن إدراج الموضوعية في هذه القصَّة. الأمر ليس كما لو أنَّ اجتناب الرذائل والتمسُّك بالفضائل التي تقابلها -الصبر، والإحسان، والاجتهاد، والتواضع، والعفَّة، والوداد، والقصد- يعني التصرُّف بموضوعية بوجه من الوجوه. لا يبدو أنَّ الموضوعية طريقة مناسبة بشكل خاصٍّ للتفكير في الأخلاق. ربَّما يجادل المرء بالقول إنَّ الفخر فضيلة فعلاً، على سبيل المثال، لكنَّه لن يلتمس بذلك الموضوعية. لكن ما الدور الذي يمكن أن يلعبه الحياد أو التجرُّد من التحيُّز على التحديد في التعليل الأخلاقي؟ ربَّما يجوز القول إنَّ الأخلاق تُعنى بالصواب والخطأ، وهذه ليست مسائل نقرِّرها بالموازنة بين خيارات

متنوِّعـة؛ ولا بإزالـة أيِّ اعتبارٍ للقيم مـن أحكامنا الأخلاقية بالتأكيد.

في الواقـع، يوجد عدد من الطرق التي جعلت الموضوعية متلازمـة مع الأخلاق منذ القرن السـابع عـشر، ويبرز تطوُّر واحدٌ من بين بقيَّة التطوُّرات لأهميته، وهو التحوُّل من تصوُّر دينـي إلى تصوُّر علـماني للأخلاق، في حين كانـت موضوعية المعتقـدات الدينية موضع تشـكيك. لطالمـا كانت الموضوعية والعلمنة شـديدتَي الترابط عـلى مرِّ التاريـخ، وفي التاريخ هنا دلالات كثيرة.

مشكلة التنوُّع الأخلاقي

إحدى السـمات المميِّـزة للفكر التنويري البدء باسـتخدام الطرائـق التجريبيـة، التـي تقابـل في بعـض الأحيـان طرائق العلوم الفيزيائية، لسـبر غور مسائل لطالما شغلت مجالَي العلم الإنسـاني والعقيدة الدينية. يقف وراء هـذه التطوُّرات اهتمام بالتعايـش مع الاختلاف الثقافي والتنـوُّع الديني. وبدءاً بآخر القرن السـادس عشر، ومع ظهور كتـب الرحَّالة التي تصف البـلاد والشـعوب غـير الأوروبية، أُثـير احتـمال- بتمهُّل في البدايـة، لكنَّه بلغ ذروته في العقود الأخيرة من القرن السـابع عشر- بأنَّ عدداً من المعتقدات الأساسـية التي عُدَّت من قبل عالمية كانت في الواقع متغيِّراً من الناحية الثقافية. وكان الدِّين

والأخلاق جوهر هذا التساؤل.

افتُرض بوجه عامٍّ في القرن السابع عشر أنَّ الدِّين أتاح الأساس الفريد للأخلاق، وأنْ لا دين دون أخلاق. ومن المسلَّمات أيضاً أنَّه ما من ثقافة إلا وتمسَّكت بدين ما، وما من مفكِّر عظيم ناصر الإلحاد يوماً. لكن سرت شكوك متعاظمة، وبلغت الشبهات ذروتها في تسعينيات القرن السابع عشر مع صدور دفاع بيل (Bayle) عن إمكانية وجود إلحاد فضيل. أنكر بيل مقولة أنَّ الدِّين عالمي في الواقع وأنَّه محلُّ توافق تامٍّ. وفي كلام أكثر راديكالية، أشار إلى أنَّه حتَّى وإن كان كذلك، فذلك لا يشكِّل بذاته أسساً مُفحِمة للقبول بشرعيته. وجادل بيل بأنَّ الدِّين ليس ضرورياً وليس كافياً للأخلاق، وأنَّ مجموعة من الملحدين تبقى محكومة بالرغبة في الشرف والسمعة الحسنة، بالإضافة إلى المكافآت والعقوبات.

وفي الوقت عينه، سرت شكوك بسبب الممارسات المتنوِّعة للشعوب «البدائية» التي اختارها جون لوك من كتب الرحَّالة -كقتل الأطفال، وقتل الآباء، وأكل لحوم البشر، وزنا المحارم- حول ما إذا كان ثمة بالفعل تجانس أخلاقي أساسي. وبإضافة ما تقدَّم إلى هجومه البالغ التأثير والواسع النطاق على الأفكار الفطرية، ضعف بالتدريج القبول بالرأي القائل بوجود أخلاق دينية فطرية في كلِّ شخص حين

ولادته. واستناداً إلى تقارير الرحَّالة، خلص بعض الكتاب، كالمنظِّر السياسي الفرنسي بارون دي مونْتيسكْيو (Baron de Montesquieu) من القرن الثامن عشر، إلى أنَّ التنوُّع الأخلاقي واسع الانتشار إلى حدِّ أنَّ الأخلاق تتباين تبعاً لعوامل وطنية وثقافية وحتَّى مناخية. وهذا ما يجعل الأخلاق نسبية باعتبار أنَّ صواب الأحكام الأخلاقية أو خطأها ليس مطلقاً أو عالمياً، ولكنَّه نسبي بحسب التقاليد والمعتقدات والأديان المختلفة وغير ذلك. كان الردُّ المعتاد قبل ذلك الوقت على الأدلَّة التي تشير إلى التنوُّع الأخلاقي استحضار الأفكار الفطرية حول ما هو صواب وخطأ، لكنَّ هذا الدفاع سقط فعلياً في القرن الثامن عشر، وصار من الصعب الردُّ على النسبوية والدفاع عن مقولة تمتُّع الأخلاق بقدر من العالمية على الأقلِّ.

في هذا السياق نبدأ بالتعرُّف إلى بواعث الموضوعية التي صارت في صميم المسألة. حاول اللاهوتي والفيلسوف الإنكليزي صامويل كلارك (Samuel Clarke) في بداية القرن الثامن عشر توفير أساس منطقي للأخلاق المسيحية، بمعنى أنَّه أراد تقديم دفاع عن الأخلاق المسيحية دون إحالة إلى العقيدة المسيحية. جادل بأنَّ ما يميِّز الأخلاق المسيحية وجود أخلاق «طبيعية»: تناظر ما هو صواب طبيعياً. أتاح ذلك لكلارك التعامل مع ما كان سيُعدُّ انقساماً مُربكاً في الأخلاق

لولا ذلك: آمن بأنَّ الله مطلق الإرادة، وأنَّه يدير العالم بطريقة لا تخضع لقيود، لأنَّه لا شيء يمكن أن يقيِّد قدرته. ومن جانب آخر، رفض كلارك الرأي الإرادوي القائل إنَّ الاستقامة والصواب اعتباطيان. جادل كلارك بحتمية أن يعكس قَدَر الله معايير طبيعية للصواب والاستقامة، لا أنْ يمثِّل عشوائية في المعايير. وسعى للتوفيق بين هذه المبادئ عبر مبدأ «صلاحية الأشياء»، حيث يكون للطبيعة وجه أخلاقي يعكس وجهها الفيزيائي، مع إمكانية التعرُّف على هذين الوجهين بالعقل. والفكرة أنَّ أيَّ إنسان عاقل سيوجِّه سلوكه بموجب هذه المبادئ الأخلاقية. وبما أنَّ الله يملك الحكمة المطلقة، فإنَّ أفعاله حكيمة بالمطلق. لكنَّنا نعرف أنَّنا نتأثَّر أيضاً بعواطف تعارض العقل وتجعلنا نقوم بأعمال غير أخلاقية في بعض المناسبات. بناء على ذلك، استنتج كلارك وجود حاجة إلى أديان راسخة.

لكنَّ التمسُّك بأنَّ المسيحية تعكس أخلاقاً طبيعية بالكاد يحلُّ مسألة تنوُّع الأخلاق، ويثير سؤالاً عامَّاً حول إمكانية وجود مقولة ما تمكِّن المرء بطريقة عقلانية من الاختيار من بين أحكام أخلاقية متعارضة. وفي أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، برز ردٌّ من نوع مميَّز على هذه المسألة، وفحواه أنَّ المرء قد لا يستطيع الاختيار من بين مزاعم أخلاقية جوهرية، لكن يوجد تعليل أخلاقي غير نسبي شكَّل

أساس الأحكام الأخلاقية. هذا التعليل الأخلاقي مشمول بمبدأ قابلية التعميم. استخدمت كلمة مبدأ لأنَّه أخذ أشكالاً عديدة كانت وراء أخلاق كانت (Kant)، ولاحقاً الأخلاق النفعية المختلفة تماماً في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، أيّاً تكن الاختلافات في التفاصيل، فالفكرة العامَّة واضحة، وهي أنَّ الأحكام الأخلاقية قابلة للتعميم: ينبغي للمرء أن يعامل الآخرين كما يحبُّ أن يعاملوه. بعبارة أخرى، فالأهمية ليست في القيم ذاتها، وإنما في التبرير الذي يمكننا توفيره لها على صعيد القابلية للتعميم.

لاحظ في هذه الحالة أنَّنا لم نحتج إلى زعم أنَّ العبارات الأخلاقية صائبة أو خاطئة- لديها «قيم الحقيقة» بحسب تعبير الفلاسفة- مع أنَّنا نزعم بوجود أسس موضوعية لبعضها. الشيء الموضوعي هو الأسس التي بنينا عليها تأكيدنا على قيم أخلاقية معيَّنة، باعتبار أنَّها ناشئة عن إجراء ما يجب على كلِّ شخص يصدر حكماً أخلاقياً اتِّباعه، وربَّما يكون ضمنياً بالتأكيد في فكرة إصدار أحكام أخلاقية.

المشكلة هنا أنَّ عملية التعميم تبدأ بالأحكام الأخلاقية في المقام الأوَّل. وبسبب تساؤل المرء عمَّا إذا كان حكم معيَّن قابلاً للتعميم وتقريره أنَّه ليس كذلك، ربَّما يقرِّر أنَّ الحكم لا يمثِّل شيئاً أخلاقياً في النهاية، لكنَّ الحالة لن تكون كذلك

في العـادة. يلـزم المـرء في الحالـة العادية اختيـار نقطة انطلاق معيَّنة بكلٍّ بسـاطة؛ إلا أنَّها مهما بدت غير مثيرة للجدل، فربَّما لا تكـون مقبولـة لـدى آخرين. في هـذه الحالات، لـن يحقِّق التعميـمُ عمومية حقيقية، لكنَّها سـتتحقَّق لدى الموافقين على المقدِّمـات ذاتها فقـط. بعبارة أخـرى، حتى إذا اسـتطاع المرء إقنـاع الجميع بالموافقة عـلى مبدأ القابليـة للتعميم، لن يفضي ذلك إلى المبادئ الأخلاقية ذاتها. سـيعمل في أحسن الأحوال على تحديد أمر مرشَّـح ليكون حكماً أخلاقيـاً في المقام الأوَّل. معنى ذلك أنَّه حتَّى إذا أمكن المرء إيجاد وسيلة لجعل الأحكام الأخلاقية موضوعية إزاء مبدأ القابلية للتعميم، ستُخفق هذه الموضوعية في حلِّ مشكلة التنوُّع الأخلاقي.

ربَّـما يظنُّ المرء أنَّ التنـوُّع الأخلاقي، على حقيقته، لا يؤثِّر في غـير القيـم الأخلاقيـة الثانويـة أو المحليـة، وأنَّ ثمة برغم ذلـك قيماً أخلاقية جوهرية ليسـت نسـبية وإنـما مطلقة. هذه قيـم موضوعية، ولم يكـن اللاهوتيون والفلاسـفة الوحيدين الذيـن سـعوا إلى تحديدها، فكذلك فعل المشرِّعون، ولاسـيَّما في الأزمنـة الحديثة عبر إعـلان الأمم المتَّحـدة العالمي لحقوق الإنسـان (1948). لكـن، يبـدو أنَّ ما أمكن تحديـده أقرب إلى وصفات سـلوكية منـه إلى أوصاف لقيم جوهريـة يُبنَى عليها سلوك حقيقي.

ثمة مسار ربَّما يسلكه المرء ردّاً على ما تقدَّم، وهو التخلّي عن البحث عن محتوى موضوعي ثابت ما للأخلاق، والنظر إلى الأخلاق في المقابل بدلالة قواعد السلوك. هذا ما أمِل به إيمانويل كانتْ والنفعيون الآخرون الذين اعتقدوا بوجود مبدأ ما لقابلية التعميم في جوهر الأخلاق. جرى تنقيح هذه المقاربة في النصف الأخير من القرن الماضي، ولاسيَّما منذ صدور A Theory of Justice لجون رولز (John Rawls) في العام 1971. ومثلما يوحي العنوان، فهذه نظرية في العدالة، لا في الأخلاق، لكن للمقولة آثاراً واضحة مترتِّبة على الأخلاق. ونشير على الخصوص إلى أنَّ المرء إذا كان مستعدّاً لتركيز تصوُّراته الخاصَّة حيال الأخلاق على مفهوم اجتماعي، كالإنصاف، لا على الفضائل الفردية التقليدية، فيمكن تحقيق درجة كبيرة من العمومية. بدأ رولز من منطلق أنَّ أكثر مبادئ العدالة عقلانية هي التي يقبلها الجميع ويعدُّونها منصفة. طلب إلينا تخيُّل وضع تعاد فيه صياغة الأدوار المجتمعية وتوزيعها، وأنَّ الأفراد لا يعرفون الأدوار المجتمعية التي ستُسنَد إليهم لجهلهم. أتاح له ذلك تحديد ما يشكِّل اتِّفاقاً منصفاً يجعل الجميع متساوين بشكل حيادي، لتحديد مبادئ العدالة الاجتماعية. لدينا هنا نموذج لمقولة القابلية للتعميم، وهو لا يعتمد على القبول بمقدِّمات أخلاقية معيَّنة، لكنَّه حيادي بحقٍّ في هذا الخصوص. وبقدر

مـا ينجح في تقديم مبادئ أساسـية للإنصـاف، بقدر ما يقدِّم عموميـة منهجيـة مُلزمة، وقادرة لعموميتها عـلى الزعم بأنَّها موضوعية بحقٍّ.

لكـن تبقى مشـكلة تحديـد مـا يُطلعنا عليه هـذا الوصف بشـأن الأخلاق. ربَّما ينسجم العمل المتَّسق مع جوهر المفهوم الليـبرالي للعدالـة، لكن ثمـة مقاومة على نحـو تقليدي (بدءاً بانتقـادات إيمانويـل كانـت الأولى) لفكرة أنَّ المـرء قادر على اختـزال العمل الأخلاقـي بالعمل المتَّسـق. وفي هذا الصدد، لـن يُنظر إلى ذلك عـلى أنَّه يتيح أساسـاً موضوعياً للأخلاق. ومـع ذلك، يبـدو في مجال بحث المرء عـن شيء موضوعي في الأخـلاق أنَّ هـذا أفضل المسـارات الواعـدة المفتوحة. وربَّما يعني رفضُ هذا المسـار التخلِّيَ عن أيِّ أمل بالربط بين المبادئ الأخلاقية الرئيسة والموضوعية.

توجـد في هـذا المقـام أسـئلة عـن إمكانية تحقيـق وصف وحيـد للموضوعيـة في تصـوُّرات أخلاقية معيَّنـة. ويبدو أنَّ ثمـة مفاهيم وثيقـة الصلـة بالأخـلاق- كالقابليـة للتعميم، والعدالة، والإحسـاس بالواجب، والذنـب- ويمكن إعطاء كلٍّ منهـا مضمونـاً عـلى صعيـد الموضوعيـة، وإن بدرجـات متفاوتـة. لكن بافتراض وجـود مفهوم جوهري ما للأخلاق يتجاوز هذه المفاهيم، فسـيبدو أنَّ الأخلاق نفسها مستعصية

على هذه المعالجة. إذا قبلنا بفكرة وجود قيم أخلاقية جوهرية تتسامى على التنوُّع الأخلاقي المحلِّي، وإذا اعتقدنا بأنَّ الموضوعية هي الوسيلة لوصف ذلك، فنحن في حاجة إلى أن نتساءل إن كان يجدر بنا التخلِّي عن فكرة وجود مفهوم جوهري للأخلاق. ربَّما يجدر بنا في المقابل أن نتعامل معها كما لو أنَّها تأثير تداخل أنواع مختلفة ومتنوِّعة من البواعث: القابلية للعموم، والعدالة، وأحاسيس الواجب والذنب.

الفصل العاشر

هل توجد موضوعيّة في الأذواق؟

في الظاهر، تبدو القضايا المعروضة في سياق السعي لتحقيق الموضوعية في الجماليات شديدة الشبه بتلك التي في الأخلاق. إذا استقينا فهمنا الأساس لماهيَّة الموضوعية من العلوم الطبيعية مثلاً، سيظهر تشابه النواحي التي تختلف فيها الأحكام الأخلاقية عن الأحكام المذاقية. يوجد اعتقاد شائع على الخصوص بأنَّ أحكام المرء الأخلاقية والجمالية ليست مجرَّد أحكام نسبية، بل إنَّها نواتج تأمُّل، وأنَّ لها من ثمَّ جوهراً، أي أنَّها ليست مجرَّد نواتج ثقافتنا أو ظروفنا الفردية: إنَّها ليست شيئاً يمكن التخلِّي عنه بسهولة مع تغيُّر هذه الظروف مثلاً. فمن ناحية، تتباعد الأحكام الأخلاقية والأحكام الجمالية بدرجة كبيرة عن الأحكام التي نجدها في العلوم الطبيعية. في الحقيقة، يبدو التباعد في المسائل المتعلِّقة بالذوق أكبر من التباعد في الأحكام الأخلاقية، ولذلك ربَّما يظنُّ المرء أنَّ في استطاعتنا التعامل مع القضايا في الأخلاق، ثمَّ التعامل مع الجماليات ببساطة بصفتها حالةً تشعبٍ أشدَّ

تطرُّفاً فيما يخص الأحكام.

لكن في الحقيقة، ثمة نواحٍ تكون الأسئلة التي تثار فيها بسبب حكم جمالي مختلفة عن الأسئلة التي تثار في حالة حكم أخلاقي. الفارق الأهمُّ والوحيد هو أنَّ الأحكام الأخلاقية لا تُعدُّ بقدر موضوعية الأحكام الجمالية بوجه عام، في حين أن السمة المميِّزة للحكم الجمالي هي بالضبط ما يجعلها ذاتية. إنَّ هذه الذاتية ليست أمراً يتجاوز ببساطة الحكم الأخلاقي، ويدفع المسائل المتعلِّقة بالذوق عميقاً في مجال النسبية. فالذاتية مختلفة عن النسبية في بعض النواحي الحاسمة؛ نواحٍ مهمَّة كي نفهم عبرها الأحكام الجمالية.

القيم الذاتية

تعد المنظورية إحدى صور النسبوية، وهي النظرية التي تقول إنَّ كلَّ شيء نسبي فيما يتعلَّق بمنظور معيَّن ننظر أو نفكِّر من خلاله. وعلى سبيل المثال، فالإفادات المتَّصلة بحوادث متصلة بزمان ومكان معيَّنَين إفادات منظورية، لكنَّها ليست ذاتية بالضرورة. فإذا قلت: «أمطرت هنا البارحة»، فذلك منسوب إلى مكاني وزماني مثلما هو واضح، لأنِّي لا أزعم أن هذه الإفادة صحيحة في كلِّ زمان ومكان. لكنَّها موضوعية أيضاً: فثمة حقيقة موضوعية في المسألة بشأن ما إذا كانت قد أمطرت في المكان والزمان المذكورَين، لذلك ربَّما يكون

الشيء نسبياً وموضوعياً.

إحدى المسائل المحورية في حالة الذوق- مسألة تشكّل الأساس للأعمال التكوينية التي أجراها هيوم (Hume) وكانتْ (Kant) في الجماليات- المسألة العكسية التالية: تحديد إن كان شيء ما ذاتياً لكنَّه ليس منتسباً إلينا تماماً. قد يبدو ذلك تناقضاً في المصطلحات. لكنَّنا عندما نتأمَّل ما نودُّ تصوَّره بالضبط، وسمحنا مثلاً بإمكانية أن تكون أحكامٌ في مسائل الذوق أفضلَ من أحكام أخرى، سيتَّضح لنا أنَّنا نواجه مأزقاً إذا قلَّلنا من أهمية الذوق، عادِّين أنَّه ببساطة مسألة تفضيل شخصي. لذلك، فأوَّل ما ينبغي فعله هو توضيح مفاهيم الذاتية والنسبية المعنيَّة.

كتقريب أوَّل جيِّد، يمكننا القول إنَّ أحكامنا الجمالية ذاتية من حيث اعتمادها على أحاسيس الاستمتاع أو الاستياء، فعندما لا توجد أحاسيس استمتاع أو استياء تدفع أحكامَنا، لن تكون أحكاماً جمالية، وبهذه الطريقة تتمايز الأحكام الجمالية عن الأحكام الأخلاقية أو العلمية مثلاً. المعيار هو الحاجة إلى التنقيح إذا كنَّا نودُّ التعمُّق في المسألة -إذ يبدو غريباً القول مثلاً إنَّ التقدير الجمالي للتراجيديا القاسية، مثل ميديا Medea لسينيكا (Seneca) أو الأشباح Ghosts لإبسن (Ibsen)، معتمد على المتعة مثلما نفهمها في العادة- لكن

مـن أجل غايـة بحثنا، يكفي تخيُّل إمكانيـة تنقيح المفهوم متى حـدَّد المرء الحـالات الجوهرية. الفكرة هـي أنَّ المتعة أمر ذاتي بالفطـرة. يمكـن تعليم المرء كيـف ينظر إلى اللوحـات الفنِّية أو الاسـتماع إلى الموسـيقى بالطبـع، وبشـغف كبـير، ويمكن أن يعتمـد المـرء على المختصِّـين في تحديد أمور ما كان سـينتبه إليهـا لولاهـم؛ والنتيجة هـي ازديـاد متعة المرء في المشـاهدة أو الاسـتماع. وعندمـا يحصل ذلـك، ربَّما يجد المـرء متعة أكبر بالنتيجـة أمـا وقـد اقتنع بالحجـج والبراهـين المتنوِّعـة. لكنَّ ذلك لا يسبغ على المتعة طابع الموضوعية. وبخلاف الأحكام العلمية أو الأخلاقية، فإن الأحكام الجمالية متناسـبة مع الردِّ، بمعنـى أنَّ الباعث على الحكـم ردٌّ من نوع معيَّن، وبالتحديد، متعـة أو تقـزُّز. هذا الـردُّ ذاتي بطبيعته، ولو كان مجـرَّد ردٍّ: إنه شيء فردي أو نفسي.

القيم العالمية

إذاً، مـا نسـبوية الحكم؟ الفكرة من الحكم الجمالي ليسـت فيـما [تعنيه] «النسـبة إليَّ»، وهـي عبارة لا تفيدنـا بشيء، لأنَّ كلَّ حكم أصدره منسـوب إليَّ، من بعـض الوجوه، ولكن في أنَّـه لا يثير الاهتـمام. إذا اعتبرنا أنَّ حكماً جماليـاً يعكس المتعة التـي نجدها في ذلـك الشيء، لن يكون الحكـم مدفوعاً بميل أو رغبة، باعتبار أنَّ الرغبة لا تولِّد أحكاماً جمالية. لا يسـعني

طلب المتعة من شيء، ثمَّ أحصل منه بالنتيجة على متعة أكبر فعلاً. فالمتعة في ذاتها مستقلَّة عن رغباتي، وهي ليست من نوع الأشياء التي يمكن أن تكون عُرضة للتحيُّز أو التحامل.

بهذه الطريقة، ربَّما يكون الدافع لحكم جمالي شيئاً ذاتياً لكنَّه غير نسبي. هذه نقطة انطلاق، لكنَّها ليست كافية بعد. الحكم المذاقي متفاوت، بدءاً بحكمي أنَّ بوسين (Poussin) رسَّام أرقى في تصوير العواطف البشرية من معاصره لي برون (Le Brun)، وانتهاءً بتفضيلي الآيس كريم بالفانيليا على الآيس كريم بالفراولة. مع أنَّ المثالين من جملة الأحكام المذاقية، فإنَّهما حكمان مختلفان. يتجلَّى ذلك في محاولتي إقناع الآخرين بحكمي في المثال الأوَّل، بل إنِّي قد أعدُّ الشخص الذي يصرُّ على الرأي المعارض جائراً أو يفتقر إلى الحسِّ الجمالي، في حين ليس لي رأي حيال نوع الآيس كريم الذي يفضِّله الآخرون. نحن نسعى عادة في المثال الأوَّل إلى توافقٍ على تقييمنا، لكنَّنا لا نسعى لذلك في المثال الثاني. وقد عبَّر إيمانويل كانت عن ذلك بالشكل التالي:

> بما أنَّه تقييم غير متأصِّل بأيِّ ميل إلى الموضوع (ولا بأيِّ اهتمام رئيس آخر)، بل هو تعبير عن شخص يصدر حكماً ويشعر بمطلق الحرية حيال رضاه عن الشيء، لن يمكنه اكتشاف أيِّ ظروف خاصَّة متَّصلة بموضوعه فقط ليكون

أساس رضاه، ويتعيَّن عليه من ثمَّ اعتباره متأصِّلاً في تلك الأمور التي يمكنه أن يفترض سلفاً وجودها في كلِّ شخص. لذلك، ينبغي عليه الاعتقاد بأنَّ لديه سبباً لتوقُّع متعة مشابهة يشعر بها كلُّ شخص. وهكذا، سيتكلَّم على الجمال كما لو أنَّه صفة للشيء وأنَّ الحكم منطقي... مع أنَّه جماليٌّ فقط.

جادل إيمانويل كانتْ بأنَّ الفارق بين الحكم الجمالي والتفضيل المجرَّد يكمن في اختلاف بين تلك المتع التي تنطوي على «تمثيل تصوُّري» لموضوع المتعة والمتع التي لا تنطوي على ذلك. هذه المتع الأخيرة حالات إشباع شعوري، وهي تظلُّ ذاتية ونسبية. لكن في حالة استشعار المتعة في الجمال، ثمة أمر «تتعلَّق» به التجربة، وأعني بذلك شيئاً في التجربة لكنَّه مختلف عنها، وعلى التحديد محتوى التجربة (الذي يسمِّيه الفلاسفة محتواها القصدي)، وهذا ليس موجوداً في الحالة الأولى. الشيء الذي يُبرز الأحكام المذاقية التي تسري عليها مساءلة الذاتية هو حقيقة أنَّ محتواها قصدي.

لا يعني ذلك أنَّ جميع حالات الإشباع الشعوري نسبية وحسب. يوجد أشخاص لديهم خبرة وآراء دقيقة في الطعام والشراب، ويمكن الوثوق بأحكامهم: يفترض المرء ذلك بشكل روتيني حين يرجع إلى كتاب في فنِّ الطهي مثلاً. لكن

إذا لم يوافق المرء على هذه الآراء (في النواحي الرمادية)، فجلُّ ما يمكن قوله هو أنَّ الذوق لا يمكن قياسه، لا أنَّ ثمة خطأ في حكم الشخص المخالف. لكن بما أنَّ الأحكام المذاقية تنطوي على محتوى قصدي، تثار مسألة الخطأ في الحكم على نحو مناسب، بصرف النظر عن مدى صعوبة حلِّها في حالات معيَّنة. يوجد في الأحكام المذاقية مكوِّن معياري، ويحتمل أن تكون ذات وجاهة عالمية. أقول «يُحتمل» لأنَّ الواضح أنَّه تقييم بالنسبة إلى ما يعدُّه المرء وظيفةَ الأعمال الفنية. ثمة صور فنِّية عويصة- صور تتجاوز القصص أو الأنغام الجيِّدة أو التمثيلات الطبيعية النزعة مثلاً- سيحكم عليها أشخاص دائماً بأنَّها تُخفق في ترجمة أفكارهم حيال ما ينبغي للفنِّ تقديمه. وسينكر آخرون هذا الحكم باعتباره رأياً ساذجاً وضيِّق الأفق في الفنِّ، لأنَّهم يعدون الفنَّ شكلاً من أشكال التسلية وحسب.

تفترض هذه النزاعات حول طبيعة الفنِّ بشكل مسبق ملاءمة دواعي الموضوعية. لا ينبغي لنا على الخصوص افتراض وجود ترابط بين درجة التوافق ودرجة الموضوعية، متوسِّعين بدءاً بالعلم (درجة عالية من التوافق) ومروراً بالأخلاق (درجة متوسِّطة من التوافق) وانتهاءً بالجماليات (اختلاف شديد). ليس لمستوى التوافق علاقة بهذه الحالة، وعلى أيِّ حال، لفتت الدراسات في تاريخ العلوم الانتباه إلى

مستويات الاختلاف الشديد والمستعصي في حقب مختلفة لتطوُّر العلوم.

وعلى العموم، فما السمات التي تتحلَّى بها الموضوعية الجمالية؟ يمكن تمييز سمتين. الأولى هي أنَّ القول إنَّ أحكامنا المذاقية موضوعية- أو يمكن تقييمها بناءً على معايير موضوعية- يعني الزعم بأنَّنا نعتقد أنَّ أحكامنا أفضل من الأحكام المخالِفة. ومثلما رأينا، يُبرز ذلك فئتين للأحكام المذاقية، لأنَّنا لا نعتقد أنَّ هذه معبِّرة عن كلِّ الأحكام، بل هي فئة فرعية خاصَّة وحسب، يميِّزها محتواها القصدي. والسمة الثانية هي أنَّ اعتقادي بأنَّ شيئاً ما جميل لا يجعله جميلاً: بالمقارنة مع الإشباع الشعوري للشهية مثلاً، فعندما نعتقد أنَّ أمراً ما لذيذ يعني أنَّه في ذاته لذيذ. ربَّما يكون الجميل جميلاً في ذاته (من حيث حديثنا عن الجمال هنا لا من حيث قولنا إنَّ شخصاً معيَّناً جميل)، بصرف النظر إن كان إحساسنا مهذَّباً أو مستنيراً بما فيه الكفاية لتقدير ذلك.



خاتمة

لقد بدأتُ [عملي] كتصنيف عامٍّ للموضوعية بوصفها شيئاً يقتضي منَّا الابتعاد عن تصوُّراتنا ومعتقداتنا وآرائنا لنتأمَّل فيها، ونتفحصها، ونحكم عليها. والأهمُّ من ذلك أنَّها تقتضي منَّا قدراً من اللامبالاة في الحكم بما قد يتعارض وحاجاتنا ورغباتنا. لكن ومثلما رأينا، ما إن ننتقل إلى مجالات معيَّنة، حتى يستلزم ما تقدَّم تنقيحاً. ففي العلوم مثلاً، لا تقتصر المسألة في الغالب على الالتزام بعرض المرء نظرياته على الدليل، إذْ إنَّها تقتضي تحسُّساً لأسئلة عمَّا يسمَّى أدلَّة، وقدرةً على تحديد العوامل الاعتباطية. وبالمقابل، يبدو التجرُّد من التحيُّز والتحامل في أحكامنا في حياتنا اليومية عظيم الأهمية مثلما في الأحكام الأخلاقية والجمالية.

الأمر الذي آمل بلفت الأنظار إليه أنَّ من الضروري أنْ يتجاوز فهمنا للموضوعية المسائل التعريفية. ليس ثمة مسار سهل لفهم ما تعنيه الموضوعية أو ما تقتضيه منَّا.

وإحـدى طرق معالجة هذه المسـألة أن نسـأل في قضايا معيَّنة: كيـف يمكنني تحقيـق الموضوعية هنا، أو كيف أزيد مسـتوى موضوعية أحكامي؟ لكنَّ ذلك ليس مجرَّد سـؤال عملي، وما يمكننا أن نجده على المسـتوى النظري يفوق ما قد نجده عند السـؤال عن ماهيَّة الموضوعية ببسـاطة. ففـي حالات كثيرة، لهذا السـؤال صلة مباشرة بما ننشده من الموضوعية في حالات معيَّنة، وبهـذه الطريقة، يمكن أن يلامس جوهر ما نفهمه من كلمـة موضوعية. فالتحـوُّل في حالة العلم مثـلاً من تدريس علـم في صورة محاضرات عـلى سـبيل الحـصر إلى تدريسـه عـبر عمـل مخـبري تجريبـي، حيث يكتسـب المـرء المهـارات والتقنيـات اللازمة عبر توليفة من التجربـة والخطأ والتوجيه التخصُّـصي، يعلِّمنا الكثير بشـأن ما ترقى إليـه الموضوعية في العلـوم. وبالمثل، تعتمد الموضوعيـة في التمثيلات التصويرية للنباتات، أو التشريح البشري، أو التفاعلات بين الجسيمات، اعتماداً كبيراً على ما ينشـده المرء من هـذه التمثيلات، وما يودُّ أن يتعلَّمـه منها. يوجـد بعض التداخل في القـرارات اليومية هنا، ولا سـيَّما حـين يعمل المرء في سـياق أخطار أو شـكوك، لكنَّ الغاية الرئيسة هي مسألة التجرُّد من التحامل أو التحيُّز.

يوجـد بُعْـد تاريخـي للمسـألة أيضـاً، وسـنخفق إن نحن تجاهلناه في فهم الدور الذي تلعبه الموضوعية في ثقافتنا. مثال ذلك، أن العديد من المناقشـات الفلسـفية يعالـج الموضوعية

كقيمة عالمية وأبدية، لكنَّ قيم الموضوعية لم تصبح محور الحياة اليومية إلا في العصر الحديث، وهذه القيم ناتجة بدرجة كبيرة عن النظم التعليمية العالمية الحديثة. وإذا سألنا كيف يمكننا جعل الناس يصدرون أحكاماً أكثر موضوعية في المسائل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، مثلاً، سيكون النظام التعليمي الملاذ الذي يلجأ إليه المرء بوجه عام. الموضوعية ليست مجرَّد فضيلة فكرية، بل هي شيء يمكننا تعلُّم كيفية تحقيقه، ولأنَّها معتمدة على السياق، نتعلَّم كيفية تحقيقها بطرائق تعوِّل عليه. فهي ليست مفهوماً موحَّداً يناسب جميع الحالات. ولا شيء أبعد عن الصواب من الافتراض أنَّ في استطاعتنا تحديد منطقة للـ- عِلْم- تُبرز الموضوعيةَ في نموذج أصلي وطريقة أبدية، والتوسُّع بدءاً من ذلك لاستقراء الحياة اليومية، متحسرين على زيادة انتفاء الموضوعية، في حين أننا نمعن في الابتعاد عن جوهر القضية.

المراجع

الفصل الأوّل: مقدّمة: صور الموضوعية

F. de Waal, *Chimpanzee Politics*, revised edn. (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1998).

S. Gaukroger, *The Emergence of a Scientific Culture* (Oxford: Oxford University Press, 2005), ch. 1.

K. R. Popper, *The Open Society and Its Enemies* (London: Routledge, 1945).

الفصل الثاني: هل الموضوعية تعبيرٌ عن النزاهة؟

On Wikipedia, see: http://www.slate.com/blogs/blogs/thewrongstuff/ archive/2010/07/26/.

Hooke's preface to Robert Knox, *An Historical Relation of the Island of Ceylon* (London, 1681), xlvii.

M. de Montaigne, *Complete Works*, ed. D. Frame (Stanford: Stanford University Press, 1980), 151–2.

K. R. Popper, *The Logic of Scientific Discovery*, revised edn. (London: Routledge 1968).

P. Duhem, *To Save the Phenomena: An Essay on the Idea of Physical Theory from Plato to Galileo* (Chicago: University of Chicago Press, 1985).

Galileo, *Dialogue Concerning the Two Chief World Systems – Ptolemaic and Copernican* (Berkeley: University of California Press, 1953), 138–45.

I. Hacking, 'Pull the Other One', *London Review of Books*, 17(2), 26 January 1995; 'Pull the Other One', letter from Richard Pearson, *London Review of Books*, 17(4), 23 February 1995.

الفصل الثالث، ألا يُثبت العلمُ استحالة الموضوعية؟

للاطلاع على أفضل وصف عام لنظرية النسبية وميكانيكا الكم، انظر:

L. Sklar, *Philosophy of Physics* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

A. Petersen, *Quantum Physics and the Philosophical Tradition* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1968).

J. Franklin, *Jean Bodin and the Sixteenth Century Revolution in the Methodology of Law and History* (New York: Columbia University Press, 1963).

الفصل الرابع، أليست كلُّ التصوُّرات والأفهام نسبيةً؟

J. Annas and J. Barnes, *The Modes of Scepticism: Ancient Texts and Modern Interpretations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

T. Nagel, *The View from Nowhere* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

I. Kant, *Critique of Pure Reason* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

F. Boas, *Anthropology and Modern Life* (New York: Dover, 1988).

E. Sapir, *Language: An Introduction to the Study of Speech* (New York: Harcourt, Brace & Co, 1921).

E. Sapir, 'The Status of Linguistics as a Science', *Language*, 5 (1929).

B. L. Whorf, *Language, Thought, and Reality: Selected Writings of Benjamin Lee Whorf* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1956).

P. Glennie and N. Thrift, *Shaping the Day* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

On modularization as an evolutionary response, see D. Fox, 'The Limits of Intelligence', *Scientific American* (July 2011): 20–7.

R. Kurzban, *Why Everyone (Else) is a Hypocrite: Evolution and the Modular Mind* (Princeton: Princeton University Press, 2011).

T. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd edn. (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

I. Lakatos, 'Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes', in I. Lakatos and A. Musgrave (eds.), *Criticism and the Growth of Knowledge* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

K. R. Popper, *The Logic of Scientific Discovery*, revised edn. (London: Routledge, 1968).

الفصل السادس: هل يمكن تمثيل الأشياء بموضوعية؟

K.Daston, 'Baconian Facts, Academic Civility, and the Prehistory of Objectivity', in A. Megill (ed.), *Rethinking Objectivity* (Durham, NC: Duke University Press, 1994).

H. Putnam, *Reason, Truth and History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

S. Gaukroger, 'Justification, Truth, and the Development of Science', *Studies in History and Philosophy of Science*, 29 (1998): 97–112.

L. Daston and P. Galison, *Objectivity* (New York: Zone Books, 2007).

الفصل السابع: الموضوعية في الأرقام؟

T. M. Porter, *Trust in Numbers: The Pursuit of Objectivity in Science and Public Life* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

S. Jenkins, *Thatcher and Sons: A Revolution in Three Acts* (London: Allen Lane, 2006).

الفصل الثامن: هل يمكن أن تكون دراسة سلوك الإنسان موضوعية؟

N. Cartwright, *How the Laws of Physics Lie* (Oxford: Oxford University Press, 1983).

P. Harrison, *'Religion' and Religions in the English Enlightenment*
(Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

T. Masuzawa, *The Invention of World Religions* (Chicago: Chicago University Press, 2005).

S. Prothero, *God Is Not One* (New York: HarperCollins, 2010).
G. Vico, *New Science*, tr. D. Marsh (London: Penguin, 2000).
W. Dilthey, *Selected Writings*, ed. and tr. H. P. Rickman (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).
B. H. Smith, *Natural Reflections: Human Cognition at the Nexus of Science and Religion* (New Haven: Yale University Press, 2010).
P. Boyer, *Religion Explained: The Evolutionary Origins of Religious Thought* (New York: Basic Books, 2001).
S. Atran, *In Gods We Trust: The Evolutionary Landscape of Religion*
(Oxford: Oxford University Press, 2002).

الفصل التاسع، هل توجد موضوعيةٌ في الأخلاق؟

A. C. Kors, *Atheism in France, 1650–1729* (Princeton: Princeton University Press, 1990).
P. Bayle, *Lettre à M.L. A.D.C. Docteur de Sorbonne, où il est prouvé que les comètes ne sont point le présage d'aucun malheur* (Rotterdam, 1682).
J. Locke, *Essay Concerning Human Understanding*, I.iii.9.
J. Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971).

الفصل العاشر، هل توجد موضوعيةٌ في الأذواق؟

D. Hume, 'Of the Standard of Taste', in E. Miller (ed.), *Essays: Moral, Political and Literary* (Indianapolis: Liberty Press, 1985).
I. Kant, *Critique of the Power of Judgment*, ed. P. Guyer (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), Part I.
N. Zangwill, *The Metaphysics of Beauty* (Ithaca: Cornell

University Press, 2001).
N. Zangwill, 'Aesthetic Judgement', in the online Standard Encyclopedia: http://plato.stanford.edu/entries/aesthetic-judgment/.



مطالعات إضافية

T. Burge, *Origins of Objectivity* (Oxford: Oxford University Press, 2010).

L. Daston and P. Galison, *Objectivity* (New York: Zone Books, 2007).

D. Dutton, *The Art Instinct* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

R. Joyce, *The Myth of Morality* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

T. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

I. Lakatos, 'Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes', in I. Lakatos and A. Musgrave (eds.), *Criticism and the Growth of Knowledge* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

A. Megill (ed.), *Rethinking Objectivity* (Durham, NC: Duke University Press, 1994).

A. W. Moore, *Points of View* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

T. Nagel, *The View from Nowhere* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

T. M. Porter, *Trust in Numbers: The Pursuit of Objectivity in Science and Public Life* (Princeton: Princeton University Press, 1995).

B. L. Whorf, *Language, Thought, and Reality: Selected Writings of Benjamin Lee Whorf* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1956).

N. Zangwill, *The Metaphysics of Beauty* (Ithaca: Cornell University Press, 2001).



نبذة عن المؤلّف

ستيفن غاوكروغر: أستاذ لتاريخ الفلسفة وتاريخ العلوم في جامعة سيدني، وأستاذ الفلسفة في جامعة أبردين. درس الفلسفة في كلّية بيركبيك بجامعة لندن حيث نال مراتب الشرف الأولى وتهاني مجلس الممتحنين. من مؤلفاته: كتاب «ظهور الثقافة العلمية» 2006، وكتاب «انهيار الميكانيكية وبزوغ الحساسية» 2010.

نبذة عن المترجم

أمين سعيد الأيوبي: التحق بجامعة بيروت العربية، ونال شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية سنة 1989، وبعد أن زاول مهنة الهندسة نحواً من سبع سنين، اختار العمل في ميدان الترجمة منذ ثلاث عشرة سنة، ولا يزال. ترجم العديد من الكتب والدراسات والتحليلات للعديد من دور النشر في لبنان، والمملكة العربية السعودية.

الموضوعية

تتطلَّب الحياة منَّا اتِّخاذ القرارات، وكي تكون صحيحة، لا بدَّ أن تتحلَّى بأكبر قدر من الموضوعية. لكن، ما الموضوعية؟ وإلى أيِّ حدٍّ يمكن تحقيقها؟ حتى نكون موضوعيين، علينا أن نتأمل آراءنا بنوع من الحياد، لا أن نجعلها منطلق أحكامنا. ولا غنىً لنا، في هذا الصدد، عن التجرُّد من التحيُّز والتحامل، فهما يجعلان الحكم أميل إلى تغليب المصالح والأهواء الشخصية، عوضاً عن أن يكون مجرداً من الهوى والافتراضات المسبقة. وبناءً على ذلك، يتعيَّن أن تكون النظريات والآراء والمعتقدات مستخلَصةً من دراسة عميقة، ومبنيَّةً على أدلَّة قطعيَّة، وبذلك يغدو الباحث متجرداً من عواطفه وانفعالاته. لكنَّ مؤلف الكتاب يتساءل: هل ثمة تصوُّر واحد للموضوعية، أم أنَّها تعتمد على السياق والظرف؟ وهو يجيب قائلاً: لا تصوُّر واحداً للموضوعية، بحكم الاختلاف في تعريفها أصلاً. فثمة قائل إنَّها التجرُّد من التحيُّز والتحامل، وثمة من يقول إنَّها توخِّي الحقيقة، وثمة قائل إنَّ اختلاف الأوضاع والسياقات يجعل الوصول إلى الموضوعية مستحيلاً.

السعر 70 درهماً

